

AL-MUJTAMA'A



مجلة المسلمين في أنحاء العالم

العدد (2157) - السنة (52) ذو القعدة 1442 هـ / 1 يوليو 2021 م

استشهاد الرشيدي
بطعنات غادرة.. يفتح ملف
حماية رجال الأمن

الأزمة الإسكانية بالكويت.. تقاعس حكومي واستغلال تجاري



المكوك الإسلامية..

حل واقعي للاقتصاديات المنهارة



@mugtama



www.mugtama.com



facebook.com/mugtama



@mugtama

الكويت 750 فلساً . السعودية 10 ريالات . البحرين دينار بحريني . قطر 10 ريالاً . سلطنة عمان ريال عماني . الأردن 1.750 دينار أردني . لبنان 4500 ليرة . المغرب 23 درهماً

USA \$ 5 - Canada \$ 6 - Australia AUD 6 - URB 3.5 - India INR 110 - Pakistan PRS 200 - Turkey TRY 7 - U.k £ 3

ليس أحد من صحابة النبي ﷺ ذو سعة إلا وأوقف

وقفك

يمهد الطريق..
نحو تحقيق الهدف



المساهمة:

- الأموال الموقوفة
- الوصايا والهبات
- أموال الصدقات
- ريع أوقاف أخرى

وقفية الاعلام الحادف

رسالتنا..

المساهمة في إنشاء منظومة إعلامية مهنية هادفة، ودعم ونشر الإعلام القيمي الأخلاقي المستمد من شريعتنا الإسلامية وأخلاق الصحابة رضي الله عنهم، وبث الروح الإيجابية بالمجتمع واستثمار الوقفية في قطاعات الطفل والأسرة والشباب والمرأة.

الرعايات الوقفية



الرعاية البرونزية

250

الرعاية الفضية

500

الرعاية الذهبية

1000

الرعاية الماسية

10000

رقم الحساب بيت التمويل الكويتي

011010626795

(IBAN)kw12KFHO 0000 0000 0001 1010626795

ويمكنك التبرع للوقفية عن طريق الإيداع المباشر

في حساب الوقفية البنكي.

للتواصل

97228290



اشترك أو جدد

داخل الكويت: 10 د.ك

الدول العربية: 17 د.ك

الدول الأجنبية: 25 د.ك

المؤسسات والشركات: 30 د.ك

شاملة عمولة التحويل



قسيمة اشترك بمجلة «المجتمع»

اسم المشترك:

العنوان:

صندوق البريد: الرمز البريدي:

تليفون: 0096597228290 - تليفاكس: 0096522560525

الدفع على حساب : 0008881094 بنك بوبيان

(IBAN): KW54BBYN000000000000000008881094

البريد الإلكتروني: sales@mugtama.com

المجتمع

مجلة المسلمين في أنحاء العالم

العدد (2157) - (السنة 52)

إسلامية أسبوعية تصدر شهرياً مؤقتاً
تأسست عام 1390هـ - 1970م
جمعية الإصلاح الاجتماعي - الكويت

رأس مجلس إدارتها

حتى 1427/8/10هـ - 2006/9/3م

عبد الله علي المطوع يرحمه الله

رئيس التحرير

محمد سالم الراشد

مدير التحرير

جمال الشرقاوي

الإخراج الفني

مصطفى عزالدين

الآراء المنشورة بالمجتمع، تعبر عن رأي أصحابها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة

المراسلات

العنوان البريدي: الكويت ص.ب (4850) الصفاة.
الرمز البريدي (13049)

التحرير

22519539 - 22514180

22513616 (داخلي 205).

mujtamaa@gmail.com

info@mugtama.com

الاشتراكات والتوزيع

تليفاكس: 22560525 (00965)

sales@mugtama.com

الموقع الإلكتروني

www.mugtama.com

موقع جمعية الإصلاح

www.eslah.com

طبعت بمطابع «الهدف» التجارية



ادخل على موقع
«المجتمع»



في هذا العدد

الأزمة الإسكانية بالكويت.. تقاعس حكومي واستغلال تجاري

موضوع
الخلاف

- 6 الكويت تهتز لاستشهاد عبدالعزيز الرشيد بطعنات غادرة.....
- 8 د. ناصر الصانع: مكافحة الفساد تبدأ من حسن اختيار الشعب لمن يمثله.....
- 14 الصقعي: الأزمة الإسكانية بالكويت سببها تقاعس الحكومة وجشع بعض التجار.....
- 32 الانتخابات الجزائرية.. هندسة جديدة للمشهد السياسي ومفاجآت غير متوقعة.....
- 38 لماذا تدعم جنوب أفريقيا القضية الفلسطينية؟.....
- 47 هل أصبحت «الصكوك الإسلامية» حلاً بديلاً للأزمات الاقتصادية العالمية؟.....

لماذا الولوج في هذا الأمر؟

13 سامي العنزي

لا تحزن.. إنهم الشهداء!

54 د. يوسف السند

الاتفاق الإيراني الصيني.. ومستقبل المنطقة العربية والقضية الفلسطينية

66 مرزوق فليح الحربي

مقالات

حركة «المجتمع» في فضاء الإعلام

أمر الله سبحانه وتعالى المسلم أن يعيش حياته نسيجاً واحداً متكاملأ شاملاً لله عز وجل، وأمره أن يكون شعاره في الحياة ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٦٣) لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (١٦٣) ﴿(الأنعام). وأراد الإسلام من أتباعه أن يعيشوا حياتهم الاجتماعية والسياسية والعلمية والنفسية والتربوية والإعلامية، وما شئت من أسماء ومسميات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعري هذا الدين سواء بسواء، ومن هذا المنطلق القيمي تنطلق «المجتمع» في فضاء الإعلام، متخذة شمولية الرسالة الإعلامية شعاراً لها؛ فتجمع بين الشأن الديني والتناول السياسي والتحليل الاقتصادي والتوجيه الأسري والتربوي. ■



الأزمة الإسكانية بالكويت.. ليست الأولى ولا الأخيرة

إن المتابع للساحة الكويتية لا يخفى عليه ما تشهده من تراجع واضح وحاد في الكثير من الملفات والمجالات المهمة التي تنبئ عن مظاهر فساد متغلغلة في الهيكل الإداري، التي تحتاج لمشرط جراح ماهر ليتعامل معها بحكمة وحكمة.

ولعل من أبرز مظاهر هذا التراجع ما نشهده في مجال الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنون؛ مثل تراجع جودة التعليم وما تبعه من تراجع التصنيف العلمي لجامعة الكويت للعام 2021 / 2022م، وكذلك تراجع خدمات الطرق، وقلة الوظائف، ناهيك عن تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات جرائم القتل التي طالت حتى رجال الأمن، ومنها أيضاً مشكلة المقيمين بصورة غير قانونية (البدون) التي لا تحتل التأجيل خصوصاً بعد ظهور الجيل الثالث، وكذلك الانحدار الرياضي الذي يغلب عليه التناحر الشخصاني على حساب سمعة الكويت التي هي أعلى من الجميع.

ففي قراءة لاهتمامات الساحة المحلية الكويتية، وبالرجوع إلى الدراسات التي أعدها مجلس الأمة في السنوات الأخيرة، وجدنا أن القضية الإسكانية هي القضية المشتركة على مدى سنوات لدى المواطنين الكويتيين.

فالمتابع لهذه المشكلة يجدها -للأسف- تزداد بسرعة، وكأنها كرة ثلج تكبر يوماً بعد يوم، رغم أن لها تأثيراً بالغاً على استقرار الأسرة الكويتية، مع الوضع في الاعتبار أن مثل هذه المشكلة يجب ألا تكون موجودة في الكويت لما تمتلكه من أراضٍ محررة من قبل المجلس البلدي، ولكن يظل قرار التنفيذ بيد السلطة التي انشغلت بمقاعد جلوسها في جلسات مجلس الأمة، ولم تعط القضية الإسكانية الاهتمام المطلوب.

واستشعاراً من «المجتمع» لهذه الأزمة التي تؤرق كل بيت كويتي -بل وحتى إخواننا المقيمين- رأينا ضرورة فتح هذا الملف لتشخيص المشكلة من خلال الحوارات مع الخبراء والمعينين ونواب مجلس الأمة لتشخيص مكامن الداء وموضع الخلل، ومن ثم تشخيص العلاج الناجع من وجهة نظر فنية وموضوعية؛ حيث رأوا أن الكويت لا تعاني من أزمة إسكانية، بل من أزمة إدارية وفنية؛ وهو ما قد ينسحب على باقي المجالات.

ومن وجهة نظر هؤلاء المعنيين، فإن المفتاح الرئيس للإصلاح في الكويت يتمثل في وضع ذوي الكفاءات في أماكنهم المناسبة ومنح الشباب فرصة للتنافس الشريف.

وفي النهاية، لا بد أن نفتح باب الأمل من خلال بعض المؤشرات الإيجابية التي تتمثل في تحركات صاحب السمو وولي عهده لترتيب البيت الكويتي للتخلص من هذه الأدواء المزمنة، ولعل مما يوشح على هذا التغيير الإيجابي أنه للمرة الأولى بالكويت تتم إحالة رئيس مجلس وزراء سابق للنيابة، ويتم التحقيق مع أحد الوزراء وإدخاله السجن.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل. ■

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (٤١) قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ ﴿٤٢﴾ فَاقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يُصَدَّعُونَ ﴿٤٣﴾

(الروم)

وكلاء التوزيع:

الكويت: شركة باب الكويت للصحافة:
ت: 22272733 ف: 22272736
distribution@alanba.com.kw

الشركة السعودية للتوزيع
Saudi Distribution Co.

السعودية: الشركة السعودية للتوزيع:
www.saudidistribution.com
الإدارة العامة: الرياض 0096612128000
فرع الرياض: 0096612705837

فرع جدة: 0096626530909
فرع الدمام: 0096638473569

قطر:
دار الثقافة ت: 4622182 / ف: 4621800
البحرين:
مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والتوزيع
ت: 725111 / ف: 723763

TURKIYE- DUNY SUPER DAGITIM
Tel: (90 - 1) 5120190
Fax: (90 - 1) 5140883

الاشتراكات:

الكويت: 10 دنانير كويتية
الدول العربية: 17 ديناراً كويتياً
الدول الأجنبية: 25 ديناراً كويتياً
للمؤسسات والشركات: 30 ديناراً كويتياً

تشمل عمولة التحويل

الإعلانات:
امتياز الإعلان: مجلة المجتمع
ت: 22560525 - 22560526 الكويت.



الكويت

الكويت تهتز لاستشهاد
عبد العزيز الرشدي
بطعنات غادرة..



برلمانيون وعلماء نفس: دماء الكويتيين ليست رخيصة والقاتل لديه دوافع انتقامية

حان وقت إقراره، فلا يوجد حالياً أي قانون يحمي رجال الداخلية من المجرمين.

فيما حمل النائب شعيب الموزير وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي مسؤولية الانفلات الأمني الذي تشهده البلاد وأدى إلى وقوع هذه الجريمة، مؤكداً أن هذا الانفلات نتاج إدارة سيئة وتكريس النسبة الأكبر من رجال الشرطة لمراقبة المجمعات والتضييق على الحريات.

وأضاف متسائلاً: كل يوم تصدر قرارات تتعلق بمضايقة الشعب الكويتي، والقادم أسوأ، فهل هذه الحكومة تصلح لإدارة بلد؟

وأوضح النائب خالد المؤنس العتيبي أن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات وزيادة نسبة جرائم القتل محور من محاور استجوابنا المقدم لوزير

مجلس الأمة مع الجريمة؛ حيث اعتبروها دليلاً على الانفلات الأمني والخلل، وطالب بعضهم وزير الداخلية بالاستقالة وتحمل المسؤولية، مشيرين إلى أن دماء الكويتيين ليست رخيصة، والجرائم تصاعدت بصورة غير مسبوقة، والوضع خطير جداً.

وقال النائب د. عبد الكريم الكندري: ما حصل حذرنا به وزير الداخلية قبل أشهر بالتفصيل في صحيفة استجوابه وكأننا نصف ونروي هذه الحادثة، رحم الله شهيد الواجب من جهته، دعا النائب أسامة الشاهين إلى التحقيق باحتراف وبلا مجاملة في ملابسات الحادث الجلل، مع مراجعة شاملة لإجراءات سلامة رجال الأمن.

أما النائب د. حمد المطر فقال: «قانون حماية رجال الأمن

له بالرحمة والرضوان، معربين لذويه وأسرته بخالص التعازي. فقد بعث سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وسمو نائب الأمير ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، حفظهما الله تعالى، ببرقيتي تعزية إلى أسرة شهيد الواجب، أعربا فيهما عن خالص التعازي.

ومن جانبه، أشار وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، خلال تشييع جثمان الشرطي في مقبرة الصليبيخات، إلى أن الوزارة ستفتح تحقيقاً كاملاً ومتكاملاً في الموضوع.

وأضاف العلي أن الشرطي الرشدي شهيد واجب، وكلنا شاهدنا ما حدث له ونتألم منه، ولكن لن يمر هذا مرور الكرام، وسنفتح تحقيقاً كاملاً في الموضوع.

وقد تفاعل عدد من نواب

في جريمة بشعة أدمت قلب الكويت، وأمام أعين المارة في وضوح النهار، وبلا خوف من قبل الجاني، ولا إغاثة من رواد الشارع وقائدي المركبات الذين اكتفوا بالتقاط الصور والفيديوهات، أقدم شاب سوري على قتل الشرطي عبدالعزيز الرشدي بكل برودة أعصاب، بعد أن قام قبلها بدقائق بقتل والدته في منطقة القصور، ليلوذ بعد الجريمة بالفرار، ويلقى حتفه في مواجهة مسلحة مع رجال الشرطة في منطقة الوفرة.

هذا، وقد لاقت الجريمة ردود فعل رسمية وشعبية واسعة، باعتبارها جريمة دخيلة على المجتمع الكويتي والمقيمين فيه، كما تفاعل الجميع مع ما حدث للشرطي شهيد الواجب عبدالعزيز الرشدي بالدعاء

**البارون: القاتل لديه
دوافع انتقامية وحقد
وكرهية ويأس من
ظروفه ومن المؤكد
تعاطيه للمخدرات**

**المشعان: هذا المجرم
يعاني من اضطرابات
وربما تعاطي المخدرات
هو ما دفعه لارتكاب
الجريمة**

**الموزير: الانفلات
نتاج تكريس النسبة
الأكبر من الشرطة
لمراقبة المجمعات
والتضييق على الحريات**

**المطر: حان وقت إقرار
قانون حماية رجال
الأمن فلا يوجد حالياً
أي قانون يحميهم من
المجرمين**

حروف

HOROF

EDP & HAIR MIST



منذ 1928

الشاي للعطور
AL SHAYA PERFUMES

www.alshayaperfumes.com



الداخلية، وأبسط قواعد تأمين وسلامة رجل الأمن عدم خروجه منفرداً لأداء عمله، ويجب عدم قبول عذر النقص العددي، فالخلل في تجاوب الوزير للنقل للترفضات وكسب الولاءات.

وفي هذا السياق، أكد بعض علماء النفس أن ما حدث مأساة بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ حيث أعرب رئيس قسم علم النفس بجامعة الكويت د. عويد المشعان عن أسفه أن تحدث مثل تلك الجرائم في الكويت بلد الأمن والأمان، ولا سيما من شخص وافد يقدم على قتل والدته، وهذا يدل على عقوق الوالدين، ثم يقوم بقتل الشرطي شهيد الواجب.

ووصف المشعان المجرم القاتل بأنه إنسان غير سوي، وبالتأكيد يعاني من اضطرابات نفسية أو ربما يتعاطى المخدرات، موضحاً أن هذا المجرم ليس لديه ضمير ولا ذمة ولا أخلاق، وأشار إلى أن الجانب النفسي يؤدي دوراً كبيراً في مثل هذه الجرائم، ومن الواضح أن هذا المجرم يعاني من اضطرابات وقلق، وربما تعاطى المخدرات هو ما دفعه لارتكاب تلك الجريمة البشعة الشنعاء مما جعله يفقد السيطرة على الذات، مؤكداً ضرورة أن تكون هناك عقوبات رادعة ومشددة حتى يكون الجاني عبرة لمن لا يعتبر، وأن تكون هناك سرعة في صدور الأحكام ولا سيما في قضايا القتل.

وأشار د. المشعان إلى أن من شاهدوا الجريمة ولم يحركوا ساكناً واكتفوا بالتصوير افتقدوا الإحساس والإنسانية والضمير، لافتاً إلى أنه كان من المفترض أن يعملوا على إنقاذ الشرطي، ولكن مع الأسف اكتفوا بالتصوير والمشاركة، مشدداً على أهمية توعية أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين بأنه عند حدوث جريمة

الآخرين. ■



برلمانيون عرب
ضد الفساد
arab region parliamentarians
Against Corruption



د. ناصر الصانع رئيس منظمة

«برلمانيون عرب ضد الفساد» لـ «المجتمع»:

مكافحة الفساد تبدأ من حسن اختيار الشعب لمن يمثله

مجموعة من البرلمانيين في العالم أن الفساد بدأ يستشري، وأنه يجب أن يكون لأعضاء البرلمان دور في مكافحة هذا الفساد، فتم توجيه دعوة لمؤتمر تأسيسي، وأنا كنت على تواصل مع اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر، وطلبوا مني التحرك في المنطقة العربية، حتى نشجع البرلمانيين العرب، ونحضرهم على الحضور، وكان أول برلمان تحركت عليه وتفاعلت معه هو البرلمان الكويتي؛ حيث أقنعت جاسم الخرافي، رحمه الله، بالفكرة بعد أن كان متردداً في البداية، وتم تشكيل وفد من البرلمان، كنت أحد أعضائه لحضور المؤتمر.

في المؤتمر التأسيسي تم اختيار مجلس الإدارة، وفي كل إقليم من الأقاليم العالمية تم اختيار أحد الأعضاء، وقد وقع الاختيار على الأخ عبدالله النيباري ممثلاً للإقليم العربي، لعضوية مجلس الإدارة، وكان هذا اتفاقاً بين الوفود العربية؛ لأنهم اختلفوا كثيراً فيمن يمثل الإقليم العربي، وكان طرح النيباري توافقياً ومقبولاً لدى كافة البرلمانيين العرب. أما طبيعة المنظمة، فهي منظمة برلمانية، وليست منظمة برلمانات؛ فهم أشخاص مستقلون، على أمل أنه في المستقبل سينضم

«الفساد»، كلمة السر في انهيار الحضارات وتأخر الأمم؛ ولذا فإن مكافحة الفساد

هي الطريق لمن أراد الاستقرار والتقدم.

في هذا الحوار، تفتح «المجتمع» الكثير من زوايا هذا الموضوع مع د. ناصر الصانع، رئيس منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»، عضو مجلس الأمة لعدة دورات سابقة، وكان عضواً في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي الكويتي عام 1990م أثناء فترة الغزو العراقي الغاشم.

• أولاً، نرحب بكم في «المجتمع»، واسمح لنا في البداية بهذا السؤال: هناك الكثير من المنظمات والجمعيات التي أنشئت ضد الفساد، من بينها «برلمانيون عرب ضد الفساد»، ومع ذلك ما زال الفساد قائماً؛ فما دور هذه المنظمة، وأهدافها؟

– بداية، كم أنا سعيد بهذا اللقاء مع مجلة «المجتمع»، هذا المنبر الإعلامي الذي يعد سلاحاً مهماً في مواجهة الفساد والمفسدين.

أما منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» فهي الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، وهذه المنظمة الدولية تم إنشاؤها في كندا عام 2004م، بمبادرة من البرلمان الكندي، عندما شعر

أجرى الحوار – سعد النشوان:

من أهداف المنظمة تدريب أعضاء البرلمانات على مكافحة الفساد وإعداد فريق متعاضد ضده

الفساد هو استغلال الوظيفة العامة للمنفعة الخاصة وما يترتب على ذلك من استفادة نقدية أو عينية

وقمنا بإنشاء مجلس إدارة مؤقت، وأصدرنا كتاباً بعنوان «الفساد في الكويت.. دراسة تحليلية وتفصيلية»، وتم إصداره عام 2020م، وتم توزيعه على كل الوزراء وكل أعضاء مجلس الأمة، وعلى الهيئات الرقابية لمكافحة الفساد، وعلى ديوان المحاسبة، وعلى مجموعة من الشخصيات، واتفقنا مع صحيفة «القبس» الكويتية أن يتم نشر الكتاب على حلقات، وبالفعل تم النشر والحمد لله؛ وبالتالي نحن بصدد إحياء الفرع الكويتي من جديد.

ونقوم بالترتيب مع مجموعة مؤقتة، ونعمل على إعادة العضوية للفرع الكويتي، ونقوم بتسجيلها في وزارة الشؤون، كجمعية نفع عام، أو رابطة، ليتم انطلاقتها للعمل في الكويت، وهناك شباب جاهزون لاستلام الفرع، للانطلاق والعمل على مكافحة الفساد في الكويت.

وأخر الكتب التي قمنا بإصدارها «الدليل البرلماني العربي في متابعة خطة التنمية المستدامة»، وحتى يتسنى لهذا الكتاب أن يخرج إلى النور، قمنا بإعداد ورشة عمل خليجية داخل مجلس الأمة الكويتي، ووجهنا دعوات لكل برلمانات دول الخليج العربي، وتجابوب معنا كل من عُمان وقطر والبحرين والكويت، وحضر رئيس مجلس الأمة افتتاح ورشة العمل، وتم توزيع الكتاب على الأعضاء، وقد أتيننا بمحاضر شاب من فلسطين لعرض محتويات الكتاب، وتفاعل الأعضاء مع المحاضرة، وهذا الكتاب متاح للتوزيع، وآخر كتاب قمنا بتوزيعه على صدى أوسع هو كتاب «مكافحة الفساد في الكويت».

● **دعنا ندخل في بعض الجوانب الفنية المتعلقة بالفساد وموقع الكويت في مكافحته؛ فما المقصود بمصطلح الفساد؟**

- المقصود بالفساد هو استغلال الوظيفة العامة للمنفعة الخاصة، ويترتب على ذلك استفادة، سواء كانت نقدية أم عينية؛ فكثير من الناس استغلوا الوظائف العامة للتكسب من ورائها؛ حيث كانت حالتهم المالية معروفة قبل المنصب، ولكن في ظل المنصب أو بعده، نلاحظ أنهم طرأت عليهم حالة شراء غير طبيعي، فمن

رمز لمكافحة الفساد.

● **ماذا عن الفرع الكويتي للمنظمة؟ وهل تواصلتم مع أعضاء مجلس الأمة الكويتي، وقمتم بتوزيع الكتب التي تم تأليفها؟**

- الفرع الكويتي تم إنشاؤه في العام 2005م، وكان في البداية نشيطاً، وكان هناك تنافس على عضويته ورئاسته، ومعظم الأعضاء طلبوا تسجيل أسمائهم، وكان عندنا بعض الحرج؛ لأن بعض ممن تقدم لتسجيل أسمائهم عليهم علامات استفهام ومن الصعب قبولهم، لذا قمنا بتفعيل البند الذي لا يسمح بقبول العضو في المنظمة إلا بعد موافقة من مجلس الإدارة، وضمن استمارة قبول العضوية، يوجد بند فحواه أنه في حالة إثارة أي شبهة حول أي عضو من الأعضاء الذين تم قبولهم في المنظمة، عليه أن يأتي إلى المنظمة، ويقوم بالشرح والتوضيح، ودحض الشبهة التي تم إصافها به.

ومع مرور السنين، تعرّض الفرع الكويتي للضعف، ومنذ سنتين عملنا على إحيائه،



منذ عامين عملنا على إحياء فرع المنظمة بالكويت وأصدرنا كتاباً عن الفساد تم توزيعه على الوزراء والبرلمانيين

الكويت في النصف الأكثر فساداً بالعالم وهي في حالة تراجع حسب مؤشر مدركات الفساد

من أسباب الفساد بالكويت سوء اختيار الناخبين لمن يمثلهم وعدم وجود مؤسسات قوية لمكافحته

إليها برلمانات، ولكن حتى الآن لم يتم تفعيل هذا البند، لأن كثيراً من البرلمانات مرتبطة بحكوماتها، وحركتها مقيدة، ولا تقف في المواقف القوية ضد الفساد لأن لديها موازنات.

وكان الهدف من إنشاء المنظمة ثلاثة أمور:

الأول: تدريب وتعليم أعضاء البرلمانات في العالم على مكافحة الفساد، وما القوانين التي تساعد في مكافحة الفساد، وكيف تتم عمليات الاستجواب داخل البرلمانات، وكيف يتم قراءة الميزانية ومعرفة جوانب الخلل، بالإضافة إلى تعليمهم الكثير من المهارات، وبالتالي نحن نقوم بعمليات تدريب للأعضاء حتى يكون العضو البرلماني عضواً محكماً في عمله، ومهماً في أداء الوظيفة المنوطة به.

ونحن في الفرع العربي للمنظمة لدينا 6 كتب قمنا بتأليفها، وكل كتاب تم تأليفه بالتعاون مع منظمة عالمية معتبرة، ومتاح باللغة العربية، ومن خلال هذه الكتب نقوم بتدريب الأعضاء الجدد المنضمين إلى المنظمة، على كيفية التعامل مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الثاني: إعداد فريق متعاقد ضد الفساد، والتعاقد والتكاتف في العمل أمر مطلوب، ومن يساهم في مكافحة الفساد يكون عرضة للاعتداء عليه أو اغتياله، كما حدث في محاولة اغتيال العضو عبدالله النيباري، حين تم إطلاق الرصاص عليه، ولكن الله سبحانه وتعالى نجاه من هذه المحاولة، كذلك هناك نواب تم إدخالهم السجن، وهناك نواب حالياً خارج الكويت، كل ذلك فائتورة يدفعها النواب نتيجة تحركهم الجاد في مكافحة الفساد، لأن ماكينه الفساد قوية، ولديها تحالفات.

الثالث: القيادة؛ نحن نريد أن يكون أعضاؤنا في كل دولة هم من يقودون جهود مكافحة الفساد؛ فنحن نريد برلماناً يقود هذا الجهد، ويقوم بالتنسيق بين كل من يسعى لمكافحة الفساد، وكون العضو قائداً لمكافحة الفساد، فهذا يعني أنه يجب أن يكون نموذجاً يحتذى به البرلمانيون في العالم، ويشار إليه بالبنان على أنه



أين له ذلك؟! فمن هنا هؤلاء يثيرون عليهم
علامات استفهام: من أين لك هذا؟

● ما ترتيب الكويت في مدركات الفساد؟
- دليل مدركات الفساد مجرد انطباعات
على الدول، وليس قياساً حقيقياً، لكنه مؤثر،
وكثير من الدول تعلن عن تذررها إن ظهر ما
يثبت عنها في نظر الناس أنها فاسدة.

أما ترتيب الكويت في هذا المضمار فليس
طيباً، فهي دخلت فيه في العام 2003م، وكان
ترتيبها على مستوى العالم 45، والآن ترتيبها
فوق الـ80، وقياساً على الدول الأخرى، نحن
في حالة تراجع.

● هل معنى هذا أن الكويت دولة فاسدة؟
- هذا المصطلح يتم استخدامه برلمانياً أو
إعلامياً، لكن علمياً لا نستطيع استخدامه،
فالكويت تنتمي إلى 85، أي تنتمي للنصف
الأكثر فساداً في العالم، بمعنى القائمة التي
تنتمي إليها قائمة فاسدة، مع العلم أن هناك
أكثر منها فساداً في القائمة التي تنتمي
إليها، وكل ما نستطيع تأكيده هو أن الكويت
في حالة تراجع في هذا المؤشر.

● ما الأسباب؟ لدينا برلمان قوي، وأعضاء
«يطيحون» بوزراء، وقوانين قوية لمكافحة
الفساد!

- أنا أجيب عن هذا السؤال كمنظمة
برلمانية، فأقول:

أولاً: السبب في هذا الفساد يبدأ من
الشعب، فإذا كان الناخبون حريصين على
اختيار من يمثلهم أن يكون نظيفاً، ذا صراحة
وشفافية، ويفتح ملفات الفساد، في هذه
اللحظة نحن نسير على الطريق القويم
الصحيح.

فبداية الفساد وعدمه تبدأ من الناخب،
فإذا ضبط الناخب وصول النواب إلى
البرلمان، واستطاع صناعة كتلة معارضة
إصلاحية كبيرة، في هذه الحالة تتكشف
الأجهزة الحكومية التي يعترها نوع من
الفساد، وتخشى المساءلة أو الاستجوابات
المقدمة في حقها.

أما إذا أساء الناخب الاختيار، وترتب
على ذلك عدم وجود كتلة برلمانية معارضة
وإصلاحية، ففي هذه الحالة سيكون المجلس
أقرب ما يكون إلى مجلس نيابي حكومي،
وفي هذه الحالة تتضخم الأجهزة الفاسدة



مهما كان مجلس الأمة ضعيفاً أو به خلل فإن حله يزيد الأمر سوءاً

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بها خارطة طريق إرشادية إذا سرنا في دربها فسننجح بهذا المجال

ويتغلغل نشاطها؛ لأنها لا تخشى المساءلة أو
الاستجوابات البرلمانية.

ثانياً: عدم وجود مؤسسات حليفة
ودقيقة وقوية لمواجهة الفساد، باستثناء
ديوان المحاسبة، وهو المؤسسة الوحيدة التي
تتصدى للفساد، وهي مؤسسة ذات تقدير
ومصداقية، فلا أحد يستطيع أن يشكك في
تقاريره، أو يطعن في مصداقيته، قد تصدر
منه بعض الأخطاء مثله مثل بقية المؤسسات،
لكنه يظل من المعالم المهمة ذات المصداقية
في دولة الكويت.

إذن، نحن في حاجة لبناء مؤسسات
لمكافحة الفساد، مثل هيئة مكافحة الفساد؛
لكنها منذ أن أنشئت إلى اليوم لم تحطُ بثقة
الناس، لأن الناس لا يريدون مجرد خطب
وإجراءات، بل يريدون أن يروا أن من يتم
اتهامه بالفساد تتم محاسبته، وإلقاؤه وراء
القضبان.

فهناك الكثير من التشريعات والإجراءات
التي يجب اتخاذها للتصدي للفساد
والفاسدين، حتى يتم تصنيف الكويت عالمياً
في زمرة الدول المكافحة للفساد.

● هل قوانين التصدي للفساد في الكويت
قاصرة؟

- نعم، فمثلاً في القضية التي شغلت
الرأي العام الكويتي «القبضة»، أعلن أمن
الدولة أنه تم رصددهم في أثناء تسلمهم

للأموال، والبنوك قامت بإخطار النيابة
بدخول هذه الأموال في حساباتهم، ومجلس
الأمة قام بتشكيل لجنة، شارك فيها أمن
الدولة، وأعلن أن الواقعة حقيقية، وعندما
عرضت القضية على القاضي للنطق بالحكم
فيها، أعلن أنه لا يوجد عنده تشريع يعاقب
الشخص في حالة دخول حسابه أموال
مجهولة المصدر، فقام النواب بتقديم قانون
لسد هذه الثغرة، فثبت أن القانون الذي تم
تقديمه يوجد به ثغرة، والآن يتم تعديل هذا
القانون، ونحن في المنظمة ندعم من يقوم
بتقديم قوانين بتشريعات لمكافحة الفساد،
خصوصاً أن لدينا خبراء وباحثين ومتحررين
عن الأدلة.

وتمت دعوتنا في مجلس الأمة، حينما
كان يتم مناقشة قانون مكافحة الفساد في
الكويت، وقدّمنا نقاطاً محددة، وأبرز نقطة
قدمناها: أنه لا يجوز تبعية هذه الهيئة
للحكومة، لأنه في هذه الحالة ستكون هذه
الهيئة تحت رئاسة الوزير، ومن فوقه رئيس
الوزراء، ومجلس الوزراء، وبالتالي كيف تقوم
هذه الهيئة بمراقبة الحكومة وهي مجرد
هيئة ضمن إحدى الوزارات في الدولة؟

وكان اقتراحنا أن تتبع هذه الهيئة مجلس
الأمة، مثلها مثل ديوان المحاسبة، فقليل
لنا: لا يمكن أن تكون تبعية مجلس الأمة
لأنها غير موجودة في الدستور، أما ديوان
المحاسبة فهو موجود في الدستور.

فقلنا لهم: يتم استحداث قطاع داخل
ديوان المحاسبة، بحيث ينقسم ديوان
المحاسبة إلى قطاعين: قطاع تقليدي، وقطاع
لمكافحة الفساد، وبالتالي تكون هيئة مكافحة
الفساد تابعة لمجلس الأمة، وتكون صلاحيتها
مثل صلاحية ديوان المحاسبة، ولكن لم يتم
الأخذ برأينا.

● بعض المجلات العالمية تروج أن الكويت
أصبحت إحدى منصات غسيل الأموال في

الشديد، لم توافق الحكومة على القانون.

وفي عام 2012م، كنت في زيارة لهيئة مكافحة الفساد، فأخبرني الأخ النمش بأنه جاءنا ضوء أخضر بتقديم قانون القياديين، بعد التعديل عليه، ومع ذلك لم تتم الموافقة عليه.

فالمفتاح الرئيس للإصلاح في الكويت هو وضع ذوي الكفاءات في أماكنهم المناسبة، ومنح الشباب فرصة للتنافس بشرف، بدل التنافس على أبواب دواوين الوزراء والنواب، فلندعهم يتنافسون بشرف في أعمالهم، خصوصاً أننا عندنا شباب أصحاب طاقات وإخلاص في العمل.

● **ملامح الكويت في مكافحة الفساد، هل ستعبر إلى الأفضل، أم أن تجربة فنزويلا ستكرر في الكويت؟**

- أنا أعتقد العكس، فالآن توجد قيادة جديدة للبلد، وصاحب السمو الشيخ نواف، وسمو ولي عهده، حفظهما الله ورعاهما، يقومان الآن بترتيب البيت الكويتي، الذي به الكثير من المشكلات في الحكومة والبرلمان وغيرهما، وعندنا ميزة كبيرة، وهي رئيس مجلس الوزراء؛ فهمما تختلف معه، فإن أحداً لا يتكلم عن نزاهته، وهذه الميزة لها ما بعدها، وكل الشعب الكويتي يدرك ذلك في سمو رئيس مجلس الوزراء.

الساحة السياسية مليئة بالفوضى والصراعات، ولكن هناك بوادر إصلاح لا بد أن نترقبها، فالمرّة الأولى تتم إحالة رئيس مجلس وزراء سابق للنياحة، وكذلك المرّة الأولى يتم إدخال أحد الوزراء إلى السجن، ويتم التحقيق معه، هذه ظواهر جديدة على الكويت، حتى وإن قال الناس: إن هذه القضايا سيتم حفظها في النهاية، لكن بالنهاية هؤلاء سيتم عرضهم على التقاضي، فإن كانوا مذبذبين سيعاقبون، وإن كانوا أبرياء سيتم إطلاق سراحهم، فالأمر في يد القضاء، فالمسألة ليست انتقاماً شخصياً.

هذه الملامح تقضي إلى تنمية روح الأمل والتفاؤل في هذا العهد الجديد، ورغم كل ما نشاهده لا تزال متطلبات الضبط والإدارة الحصرية، ومكافحة الفساد متوفرة، ولكن تحتاج إلى تفعيل وإصرار أكثر، للنهوض بالبلد ووضعه في مصاف الدول المتقدمة في مكافحة الفساد. ■

المفتاح الرئيس للإصلاح بالكويت وضع ذوي الكفاءات في أماكنهم المناسبة ومنح الشباب فرصة للمنافسة

للمرة الأولى بالكويت تتم إحالة رئيس مجلس وزراء سابق للنياحة والتحقيق مع أحد الوزراء وإدخاله السجن

وللاختيار، ويترتب عليه اختيار الموظف المناسب الذي تنطبق عليه الشروط، في هذه الحالة نكون قد طبقنا هذا البند بحذافيره، ولا يترتب على ذلك أي شبهة فساد لا الآن ولا في المستقبل.

كنا نتأمل أن يصدر قانون بخصوص كيفية اختيار القياديين للمناصب القيادية، ولكنه بكل أسف حتى الآن لم يصدر.

أذكر أنني تقدمت بمقترح بقانون تنصيب القياديين عام 1992م، عندما تم اختياري عضواً في مجلس الأمة، ولكن للأسف تم عرقلة هذا الاقتراح من عام 1992 إلى عام 2006م، أي 14 عاماً.

وعندما نجحنا في الحركة الدستورية بـ 6 أعضاء، قابلنا رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد -حينها- واقترحنا عليه أن نقدم قانوناً لتنصيب القيادة، وأن هذا القانون فيه فائدة كبيرة للكويت والكويتيين؛ قيادة وشعباً، فهو يعطي حماية للحكومة، بحيث لا يستطيع أحد أن يضغط عليها بتعيين أي شخص في منصب قيادي، وستكون حجة الحكومة قوية في الرفض لوجود قانون ينظم تعيين وتوظيف القياديين، وأنها لا تستطيع تجاوز هذا القانون، وكذلك هذا القانون يحمي النواب، الذين يتعرضون للضغط عليهم من قبل ناخبهم الذين يقومون بترشيح أحد أبنائهم لتولي منصب قيادي، فقد يكون هذا الابن كفاءة فيجب على النائب أن يتحرك، وقد يكون غير كفء، فيتعرض للنائب للحرج.

كما أن هذا القانون يمنح أهل الكفاءة فرصتهم لتولي المناصب القيادية، دون أن يتذمر أحد أو يتحسر على ضياع المنصب الذي يرى نفسه أهلاً له، هذا القانون يريح الجميع ولصالح الجميع، لكن للأسف

العالم؛ فهل هذا الترويج مرتبط بقضايا الفساد؟

- كلمة منصة كبيرة، وتعني أنها المكان الرئيس لغسيل الأموال، وهذا لا ينطبق على الكويت.

نحن لا ننفي أنه تم كشف الغطاء عن الكثير من قضايا غسيل الأموال في الكويت، وهناك الكثير من القضايا لم يتم الكشف عنها، والله أعلم بالمستور، وهذا أمر شائن من جانب من يقومون بذلك في حق الكويت وحق شعبها وقيادتها وسمعتها، لذا فإن هذا الأمر يحتاج إلى وقفة.

والسؤال المطروح: من يستطيع أن يكشف عمليات غسيل الأموال؟ من يستطيع ذلك هو وحدة التحريات المالية، وهي وحدة مستقلة، تتعاون مع البنك المركزي الكويتي، لكشف عمليات غسيل الأموال.

● **هناك من يزعم أن مجلس الأمة هو السبب الوحيد لوجود الفساد في الكويت؛ فهل ترون حل المجلس هو الحل؟**

- مهما كان مجلس الأمة ضعيفاً أو يوجد به خلل، فإن حله يزيد الأمر ضبابية وسوءاً. وقد تم حل المجلس في العام 1976، إلى العام 1981م، وأسفر عن ذلك أزمة سوق المناخ، ودخلنا في أزمت كبيرة، وتم حله أيضاً في العام 1986م، وأعقب ذلك الغزو في عام 1991م، وسرقة الاستثمارات؛ فما الداعي لحل المجلس وتعطيله عن أداء عمله؟ فحل المجلس يعني ترك العنان للحكومة تسرح وتمرح، دون حسيب أو رقيب.

فرغم مثالب المجلس وعيوبه، ووجود أعضاء لا يمثلون طموح الناخبين، فإن وجوده ضرورة، وغيابه عن المشهد كارثة بمعنى الكلمة.

● **كيف تتم مكافحة الفساد على الوجه الأكمل؟**

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيها خارطة طريق إرشادية، إذا تتبعناها وسرنا في دربها فسننجح في مكافحة الفساد، فمن مواد الاتفاقية غير المطبقة في الكويت أنه لا يجوز تعيين الموظف العام إلا من خلال مسابقات، ليس المسؤولين فقط، بل الموظف العام، فإذا تم الإعلان عن وظيفة شاغرة، يتم ذلك في الصحف والمجلات المحلية، ويتقدم كل مواطن يرى في نفسه كفاءة لهذه الوظيفة، وهناك لجان للاختبار



ذكرى وفاته في 26 يوليو

نجيب العامر.. المحب لنبيه



كتب - عادل عصفور:

هو الأخ نجيب خالد محبوب العامر، كان من المتميزين، ذا همة عالية، محباً للقراءة والاطلاع، ومقتدياً بالرسول صلى الله عليه وسلم في كل أمر، حباً جعل غالب حديثه ودروسه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت رسالته في الدكتوراه قبل وفاته أيضاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

النشأة:

ولد في 7 جمادى الأولى 1374هـ / 1 يناير 1955م، بمنطقة النقرة، وتربى بين يدي أبوين صالحين غرسا فيه الكثير من صفات الصلاح وحب الخير.

تخرج في الثانوية العامة القسم العلمي، ثم التحق بمعهد المعلمين قسم الرياضيات، ثم التحق بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية الأساسية، ثم حصل على الماجستير في التربية من جامعة الكويت، ثم بدأ برسالة الدكتوراه وأتمها قبل وفاته رحمه الله، لكنه لم يناقشها، وكانت رسالته بعنوان «الرسول المربي».

العمل والمناصب:

عمل مدرساً للرياضيات في عدة مدارس،

ثم تحول إلى تدريس التربية الإسلامية في المعهد الديني بعد تخرجه في كلية التربية، ثم تقاعد ليتفرغ للتأليف والعمل الدعوي، خاصة إلقاء المحاضرات والدورات التدريبية.

صلته لأرحامه:

كان حريصاً أشد الحرص على صلة الأرحام، وكان يقوم بهذا الواجب حتى وإن كان مريضاً، فلا يمر يوم إلا ويعود والديه، ومن عادته أنه كان لا يلتقي بوالدته يوماً إلا ويهديها بهدية يُدخل بها الفرحة والسعادة على قلبها، سواء كانت فاكهة تحبها، أم طعاماً ترغبه، أو شيئاً كانت تريده، وكان دائماً يقول لوالدته: هل أنت راضية عني؟

أبرز الصفات:

كان من أبرز صفاته التماس العذر لكل من يسيء إليه، يحسن الظن، ويلتمس العذر، ما كان يحب أن يأوي إلى فراشه وفي قلبه حقد على أحد.

إنتاجه العلمي:

قام بتأليف أكثر من 15 كتاباً، منها:
- من أساليب الرسول صلى الله عليه وسلم في التربية.
- الرسول قدوة الأمة الوسطية.

- نادي الناشئ المسلم.
- نادي المسلم الصغير.
- ومضات للفتيات.
- هل أعتبر؟ (26 قصة واقعية).

الوفاة:

وفي 25 شعبان 1432هـ / 26 يوليو 2011م، شعر ببعض التعب، فطلب من ابنه عبدالرحمن أن يستريح قليلاً، ثم يذهب به إلى الطبيب، لكنه جلس على الأريكة متجهاً إلى القبلة وهو يردد الشهادتين، ثم أرجع رأسه للخلف وفاضت روحه إلى بارئها. ■



سامي راضي الحنزي

إعلامي كويتي

الزوايا العمياء بين العلامة والإعلام! (4)

لماذا الولوج في هذا الأمر؟

ومن ثم تسبيح الأديان وبعدها كشف الحقيقة التي تريدها، وهي تدخل على كل دين ومذهب وطريقة من خلال ما تطرب له هذه الطريقة أو المذهب أو الدين، دون النظر لشرعية هذا المدخل أو عدمه، كما تفعل هذه المنظمات التي أهم أفرانها وأخطرها العلمانية.

هذه المنظمات عدوها اثنان لا ثالث لهما «عقيدة عدالة الصحابة»، و«عقيدة التوحيد الصافي»، فكل ترهاتهم وهرطقاتهم وفلسفاتهم المعوجة وعلمايتهم بكل أطيافها، جوهرهم الدعوي والحركي يسير لتحقيق هدفين لا ثالث لهما؛ التشكيك في «عدالة الصحابة»، فبهذا التشكيك من الممكن أن ينسحب على كل ما دق وعظم في الإسلام والدين، ومن ثم نسف العقيدة الحقة «التوحيد على طريق السلف».

هو يسعى إلى أن يجعل الابتداع والضلال الأصل بطريقته الفنية والعرض والتشويق وحسن اختيار الزاوية العمياء للمقابل، واستقطب أيضاً مهلهلي الفكر وفاقدي الأصول العلمية والمعرفية في تقديم العقل في الحكم وخصوصاً ما يسمى بتسطيح الصحابة بشكل أو بآخر من خلال طرح كلمات وفكر ضمني: «نحن رجال وهم رجال»، دون وضع تقدير الاحترام النابع والمذكور في نصوص الكتاب والسنة لهم رضوان الله تعالى عنهم وعليهم.

على إثر ذلك، وإثر هذا المنهج والفهم المعوج، أردت أن أعلق على كلمات العلامة الجديد (عدنان إبراهيم) برد فيه شيء من التأصيل، وفي الوقت نفسه وهو الأهم بالنسبة لي، أن أعمل على بيان فنون الإعلام والإقناع وخطورة عدم معرفتها مع هذه النوعية من الأعداء، وأيضاً أعمل وبقدر المستطاع على تبسيط وتفتيت المعلومة، حتى يعلمها ويفقهها النشء والشباب صغار السن والمعرفة، وهم من يتقصدهم «العلامة الجديد»، وأسياهه الجدد أهل الدعاوات السريعة وأهل الداء العضال والعلمانيون. ■

البعض التي يمارسها كبراًؤهم وساداتهم في تربية النشء الخاطئة؛ وهي تربية «التلقي والتتفيذ من غير سؤال»، لا تربية البحث والسؤال والتحقيق والتدقيق، وهذا ملاحظ عند «العلامة الجديد»، ومنهجه الذي يعتمد فيه الإدراج على الصحيح وضعف الروايات، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أنه يعتمد على أهل «التلقي والتتفيذ»، خصوصاً إذا ما دققنا فيه وفي قدرته الخطابية وحركاته التي تدل على أنه أخذ العلوم والدورات المكثفة في علم الخطابة والإلقاء، وعلوم البرمجة العصبية اللغوية.

ومن الأمور التي تؤكد لي أنه يعتمد على أهل التلقي والتتفيذ ومن يطرب لقوله مسبقاً قوله في الإمام ابن كثير بأنه «من مؤرخي بني أمية»، وغاب عنه أو بالأحرى تظاهر بالجهل هنا، ونسي أن ابن كثير لم يولد إلا في عصر بني العباس عام 656هـ، وغاب عنه أن مدرسة التاريخ الإسلامي بدأت في بلدين مناهضين لبني أمية هما الحجاز (حيث مدرسة المدينة)، والعراق (حيث مدرسة الكوفة).

فالرسالة الضمنية والأكيدة التي تصل هي: تأكيد زيف التاريخ لدى السامع المعني صاحب «التلقي والتتفيذ» وسطحي الثقافة، وهكذا أيضاً ما يظنه أصلاً أهل الداء العضال في أهل السنة والجماعة، وفي الصحابة قبلهم، وهذه المعلومة ومثيالاتها ستزيد أهل «التلقي والتتفيذ» تأصيلاً لبدعتهم والثبات عليها، وتشكك الثابت قليل المعرفة في الحقيقة.

إن هذا المنهج المتلون والهلامي ليس بالجديد على أهل السنة والجماعة من قبل أعدائهم، فهذا المنهج مذهب المنظمات السرية الماسونية، ولا أنهم أحداً هنا، ولكن أبين خطر منهج رأيتهم وسمعته وقرأت فيه كثيراً، فهذه المنظمات الخطيرة تعمل بهذه الطريقة الهلامية واللامنهجية لتسطيح الدين من مواقع بداية غير مدبية تراها،

حينما أسمع أو أقرأ لكاتب أو متحدث يلقي الكلمات أو الخطب التي تحتوي الشبهات، وأدرك أن هذا الخطيب يقصد الشبهة أو الفتنة، أضع يدي على قلبي لخوفي على الشباب والنشء، فالرد على أهل الشبهة من أسهل مما يتوقع البعض، ولكن أخشى ما نخشاه أن تنعدم لدينا القدرة على تقديم الرد بالشكل الدقيق المبسط الذي يستوعبه الجميع، وأهمهم النشء وصغار السن على مؤائد العلم والمعرفة، فهذه إحدى الزوايا الرئيسية التي يلعب عليها أهل الفتنة والشبهات.

إن أهل الشبه يدركون أن الشبهة سهل نقلها ونشرها، ولكن الرد عليها يحتاج إلى تأصيل، وقدرة نظر لاستنباط العلم للوصول إلى مقاصد الشبهة، ومن ثم التفريق بين الشبهة والأصل المحكم والحدود العلمية وكل علم واختصاصه، وهذه زاوية كبيرة من الزوايا العمياء التي يلعب من خلالها أهل الداء العضال والفتن والشبهات من أهل الزيغ.

هذا الأمر بالنسبة لطلبة العلم المتفرغين أمر سهل ويسير فهمه، ولكن الخوف على صغار السن والمعرفة وأهل الميل إلى الشبهات والفتن وأنصاف المثقفين الذين لا يملكون الأرضية العلمية والتربية العقدية السليمة، فهؤلاء تكثر فيهم الزوايا العمياء التي يقتات عليها أهل الفتن، وهذه الزوايا كما أسلفنا هي أمنية هذا الدكتور عدنان إبراهيم وأمثاله من أجل ترسيخ مبادئهم المعوجة، فكثير من دعاة الباطل أمثاله يعتمد على الأصول التربوية الخاطئة عند



في صدد الحديث عن المشكلة الإسكانية في الكويت، كان لا بد من الذهاب للجهة التشريعية والرقابية المعنية بهذا الأمر؛ وهو مجلس الأمة، خاصة اللجنة الإسكانية فيه؛ لذا كان لنا هذا الحوار مع د. عبدالعزيز الصقبي، مقرر اللجنة الإسكانية بالمجلس.

د. عبدالعزيز الصقبي

مقرر اللجنة الإسكانية في مجلس الأمة:

الأزمة الإسكانية بالكويت سببها تقاعس الحكومة وجشع بعض التجار

حوار - سعد النشوان:

بكل أسف تعقيدها يتوقف على البيروقراطية الحكومية، وتأخير الدورة المستندية، وسوء الإدارة في الإدارات والجهات الحكومية المختلفة، وقد يكون هذا التعقيد بفعل فاعل، من بعض الجشعين من تجار العقارات، وأنا أقول: البعض؛ لأن الكثير من تجار العقارات في الكويت يبتغي الربح الحلال. كما أنني أود القول: إن هناك فئة لا يستهان بها من تجار العقارات يستفيدون من الوضع الحالي، وهي أزمة الملف الإسكاني؛ لأنه إذا تم الانتهاء من مشكلة هذا الملف فسوف تتأثر العقارات والأراضي التي يحتكرونها، وبالتالي تنخفض الأرباح التي يطمحون في الوصول إليها، وهي الآن تساوي الملايين في مجموعها، فإذا تم حل المشكلة الإسكانية؛ فإن قيمة تلك العمارات والأراضي سيتم تقديرها بمئات الآلاف وليس الملايين كما هي حالياً؛ لذا هم

• بداية، نرحب بكم في هذا الحوار الذي يتناول مشكلة تمس شريحة كبيرة من المواطنين الكويتيين؛ وهي المشكلة الإسكانية، حيث هناك سؤال مهم ومكرر فيها وهو: هل هي مشكلة حقيقية، أم مفتعلة؟

- أولاً نشكر مجلة «المجتمع» طيب استضافتها، وحسن متابعتها للعمل البرلماني، وجهود النواب، واهتمامها بهذا الملف الشائك، ودور اللجنة الإسكانية بمجلس الأمة في حل قضية الإسكان، وهذا ما يدفعنا للأمام أكثر وأكثر، وإعطاء المزيد من الجهد حتى نصل للنتائج التي يطمح لها الشعب الكويتي، بإذن الله تعالى.

ما يتعلق بالقضية الإسكانية من باب تجربة قصيرة استمرت خمسة أشهر، من وقت تسلمنا للجنة الإسكانية إلى اليوم، تبين أن الكثير من مشكلات الإسكان غير حقيقية، حيث نستطيع حلها بسهولة، لكن

لا بد أن تتغير عقليتنا من الدولة ذات المدينة الواحدة إلى الدولة الكبيرة ذات المدن المتعددة

يجب أن تكون هناك مدن متكاملة مثل مدينة الكويت متكاملة بمراكزها وجامعاتها وخدماتها ووسائل ترفيهها

بريطانية، وكانت مكلفة من دولة الكويت بصياغة هذا المخطط، وكتبوا فيه مجلدات، وملخص هذا المخطط الهيكلي أنهم كانوا يتحدثون عن إستراتيجيات التمدد العمراني، وأعلنوا عن 3 اتجاهات رئيسة؛ نشير منها إلى الاتجاه الأول (من عام 1970 - 1990م)، حيث توقعوا أن يصل عدد السكان الكويت إلى مليوني نسمة، وبالفعل كان كذلك، فإذا وصل هذا العدد سيزداد على ذلك مشكلة، ولم يعد تنفع الحلول الأنية؛ دائري أول وثان إلى ما شاء الله، والمشكلة أنك كلما بعدت عن المركز ستضعف الخدمات والبنية التحتية، ويترتب على ذلك أيضاً مشكلة الازدحام، وهذا ما نعاني منه بالفعل في الكويت.

وهذه أعلنت بأن لديها 3 إستراتيجيات لتفادي هذه الإشكاليات:

الأولى: أن يكون الانتشار بطريقة شعاعية، فإذا كنا وصلنا في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات إلى الدائري الثالث والرابع، فعلينا أن نتمدد إلى الخامس والسادس والسابع والثامن.. وهكذا، وهذا ما يحدث الآن، وقالوا: إن هذه الطريقة لا نوصي بها.

الثانية: التمدد الطولي، على امتداد الخط الساحلي الجنوبي باتجاه الفحيحيل، وعلى الخط الساحلي الغربي في اتجاه الدوحة والجھراء، وهذه الإستراتيجية لها محدودية، لأنها ستتوقف، وفي الوقت نفسه يوجد عندنا البر وهو مساحة فارغة، ثم أوصت الشركة بأن كلاً من التمددين الشعاعي والطولي لن يجديا نفعاً على المدى البعيد.

أما الثالثة: فهي إنشاء «أنوية» جديدة على غرار مدينة الكويت، نواة في الجنوب وتسمى «الفحيحيل»، ونواة في الغرب وتسمى «السالمي»، ونواة في الشمال وتسمى «الصبية»، وكل ذلك مكتوب بالمخطط الهيكلي في السبعينيات، وبهذه الطريقة يكون لدينا مدينة الكويت وضواحيها، ومدينة السالمي وضواحيها، ومدينة الفحيحيل وضواحيها، وهذه التوصيات موجودة منذ العام 1972م، ثم يتم الترابط بين هذه المدن من خلال النقل العام، سواء بالقطارات، أو الباصات أو غيرها من وسائل النقل المتطورة، مع أننا في السبعينيات كان عدد السكان قليلاً، ولم نكن بحاجة إلى كل ذلك، وكان كان التفكير

فتح الملف الإسكاني خط أحمر لمجموعة كبيرة من المتنفذين والتعامل معه بمثابة وضع اليد داخل عرش الدبابير

هدف تجار العقارات الرئيس من وراء دخولهم المزاد هو التحايل لحماية عقاراتهم الأخرى من تدني الأسعار

سواء في البلدية أو الأشغال، أو في أجهزة المخطط الهيكلي، ولجان التخطيط المختلفة؛ لذا لا بد أن تتغير عقليتنا اليوم من الدولة ذات المدينة الواحدة التي تعايشنا فيها منذ بداية الخمسينيات إلى اليوم، إلى عقلية الدولة الكبيرة ذات المدن، فنحن الآن لا نستطيع أن نتحمل نظام المدينة الواحدة، لأن هذا الأمر كان مقبولاً في الستينيات عندما كان عدد سكان الكويت نحو 300 ألف نسمة، كذلك كان مقبولاً في الثمانينيات والتسعينيات؛ لأن عدد السكان كان نحو مليوني نسمة، ولكن الآن دولة الكويت فيها نحو 5 ملايين نسمة، ولم نعد نحتمل كدولة أن نعيش في رقعة جغرافية صغيرة وهي مدينة الكويت وضواحيها، في وقت يوجد نحو 85% من مساحة الدولة صحراء.

فمهما حاولنا معالجة موضوع صبحان أو الشويخ الصناعية، وقمنا بتحويلهما إلى مناطق سكنية، فلن ننجح في معالجة المشكلة الإسكانية؛ لأن هذه الحلول أنية ووقتية، وهو خيار موجود ونحن نطالب به.

لكننا بعد 5 أو 10 سنوات، سوف نرجع لنفس المشكلة مرة أخرى، لأننا لم نقم بمعالجتها علاجاً جذرياً؛ لأن العلاج الجذري يتمثل في إنشاء مدن جديدة، على غرار مدينة الكويت، وهذا ليس كلامي أنا فقط، لأن المخطط الهيكلي الثاني يتبنى نفس الفكرة، حيث تم البدء في صياغة هذا المخطط في عامي 1967 و1968م، وانتهى في العام 1972م، أي قبل نحو 50 عاماً، والمخطط الهيكلي الثاني كان برعاية شركة

يحرصون على عدم حل القضية الإسكانية. وبناء على هذا يمكن القول: إن جزءاً من الأزمة يرجع إلى التقاعس الحكومي، وسوء الإدارة، والبيروقراطية، وجزء آخر من الأزمة هو مفتعل بسبب بعض أصحاب النفوذ من التجار الجشعين الذين يتعايشون على الفوضى الإسكانية الموجودة في الكويت.

وهذا رأينا حينما قمنا بفتح ملف مدينة سعد العبدالله، وكذلك حينما فتحنا ملف المطلاع، وكذلك جنوب عبدالله المبارك، وجنوب صباح الأحمد، وحينما قدمنا مقترحات وسألنا أسئلة برلمانية متعلقة بأمالك الدولة، مثل القسائم الصناعية، والقسائم السكنية، وقدمنا مقترحات تتعلق بضبط سوق العقارات السكنية الخاصة، والكهرباء والماء، ورسوم التسجيل، وغيرها من التفاصيل، كما رأينا وسمعنا الحرب التي توجّه وتدور التي يقوم بها الذباب الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي على اللجنة الإسكانية، وعلى أنا شخصياً كوني تقدمت بهذه المقترحات، وكذلك على اللجنة الإسكانية، وهذه الحرب يتم توجيهها ضد أي شخص يسعى لحل هذه القضية الإسكانية الشائكة.

فنحن أيقنا أننا وضعنا أيدينا على عرش الدبابير، وأن هذا الملف خط أحمر بالنسبة لمجموعة كبيرة من المتنفذين، ويزعجهم معالجة هذا الملف؛ وبالتالي سيقاومون بكل قوة وشراسة، ونحن لا يوجد لدينا شيء نخسره، وهذا الملف مهم بالنسبة لنا لأنه يؤرق كل مواطن وأسرة كويتية، لذا فسنسعى بإذن الله تعالى أن نفتح الملف على مصراعيه، ونتحرك بكل قوة لمعالجة القضية الإسكانية مهما كانت التكلفة السياسية.

● **لماذا نتوجه إلى المطلاع وصباح الأحمد وغيرهما من المناطق البعيدة، في الوقت الذي توجد فيه مناطق داخل البلاد؛ مثل الشويخ الصناعية، والمباركية (ج 1)، والعارضية الصناعية، وكان الأولى إخراج المناطق الصناعية خارج النطاق العمراني، ويتم إسكان المواطنين مكانها؟**

- هذا السؤال مهم جداً، وكثير من الشباب في الدواوين يطرحونه ويتناقشون حوله، ولكني أقول: إن الأفضل من هذا وذلك أن نتعامل بما هو موجود على الساحة بواقعية، ونتفهم عقلية المخطط الكويتي



السعودي ليس في حاجة أن يذهب إلى الرياض على الإطلاق.

• نحن دولة صغيرة، ولسنا كالمملكة العربية السعودية؛ مساحة وسكاناً!

- صحيح، نحن دولة صغيرة، ولكن يعيش على تلك الأرض نحو 5 ملايين إنسان، ونسكن على بقعة مقدارها 10% من مساحة الكويت.

• الحكومة شريك أصيل في الأزمة الإسكانية من خلال عدم تحرير الأراضي، هل هذا الكلام صحيح؟

- نعم صحيح، هذا ليس له علاقة بالمناطق السكنية الحكومية التي تقوم الحكومة ببنائها للمواطن، بل لها علاقة بأزمة العقار؛ لأن العقار في دولة صغيرة مثل الكويت، نجد أن سعر المتر المربع في منطقة لا يوجد فيها أي مقومات الحياة، يتجاوز الألف دينار، وهذه الأسعار لا تجدها لا في أوروبا ولا في أمريكا، والسبب الرئيس في ارتفاع الأسعار هو قلة المعروض، أي لا توجد أراض معروضة أمام الناس كي يشتروها، فالطلب على شراء العقارات مرتفع، والدولة لا تقوم بتوزيع مناطق سكنية بشكل سريع، ولا تجهز سكناً للشباب، والشباب لا يستطيعون شراء المعروض من العقارات لأنه محدود ومرتفع في الأسعار جداً، وبالتالي هناك ارتفاع خيالي صاروخي في أسعار العقار؛ ارتفاع خيالي في الطلب، شح في المعروض، ارتفاع جنوني في الأسعار.

ولكي تعالج الدولة هذه الأزمة، عليها أولاً الاستعجال في مسألة المناطق السكنية سواء جنوب عبدالله المبارك، أو صباح الأحمد، أو المطلاع، أو جنوب سعد العبدالله، وبالتالي القضاء على الطلبات الإسكانية المتراكمة، التي تتجاوز 95 ألف طلب إسكاني، وحين يتم إنجاز هذه الطلبات سينخفض الطلب، وسيتبعه انخفاض في السعر.

أيضاً المزايدات لا ينبغي أن تُقام إلا برعاية الدولة، وتكون محكومة؛ فكل مواطن لديه وثيقة تملك لبيت باسمه لا يُسمح له بدخول المزاد، فقط يتم الإذن بدخول المزاد لمن يريد أن يسكن؛ لأن هدف تجار العقارات الرئيس من وراء دخولهم المزاد هو حماية عقاراتهم الأخرى من تدني الأسعار، وهذا لا يسمّى تحرير أراض، ولكنه نوع من التحايل للحفاظ على السوق العقارية في الكويت.



توزيع الأراضي والاستعجال في تنفيذ المشاريع الإسكانية سيؤديان إلى نقصان الطلب ومن ثم استقرار سوق العقار

لدينا مجموعة مقترحات تقدمنا بها لتعديل لائحة الإسكان لإنصاف المرأة وإعطائها أهمية أكبر بهذا الأمر

يقتنع الشاب الكويتي بأن مدناً كالمطالع والوفرة ليست بعيدة، ولن يحدث ذلك حتى نقوم بتغيير الصورة الذهنية لديه، بأن كونه يسكن في تلك المدن فهو في حاجة إلى العمل خارجها، وإدخال أولاده في مدارس خارجها، ولكن إن قمنا بتوفير كل الخدمات في مدينة الوفرة من جامعات ومدارس وأسواق ومطاعم ومناطق ترفيهية ومجمعات تجارية وبنوك وغيرها، فستتغير الصورة الذهنية لدى الشاب الكويتي عن المناطق البعيدة، وسيعتبرها مناطق قريبة لأن فيها مقر عمله ومدارس وجامعات وأولاده، وفيها البنوك والمجمعات التجارية ووسائل الترفيه المختلفة.

نحن نريد أن نكون مثل المملكة العربية السعودية، فالشعب السعودي ليس متمركزاً في الرياض وحولها، بل ينتشر في مناطق عديدة، وكل منطقة لها خدماتها، والمواطن

إستراتيجياً وإذا نظرة مستقبلية ثاقبة على المدى البعيد، حين تنمو الدولة وينمو عدد سكانها بحيث تستوعب ثلاثة ملايين وأربعة وخمسة.

الآن من يسكن في الجهراء له ارتباط عملي بمدينة الكويت، ومن يعمل في الأحمدية له ارتباط عملي بمدينة الكويت، والسؤال: لماذا نذهب إلى مدينة الكويت؟ المفترض أن تكون هناك مدن متكاملة مثل مدينة الكويت، على سبيل المثال مدينة السالمي تكون متكاملة بمراكزها بجامعاتها وخدماتها ووسائل ترفيهها، ومجمعاتها التجارية ومدارسها وغيرها من الخدمات بحيث يعيش المواطن حياة هائلة لا يحتاج إلى الذهاب يومياً إلى المركز، ويعاني من الازدحام، والتأخير وعدم الإنجاز.

وبالتالي ستكون الشويخ الصناعية الحالية تقوم بالتخديم على مدينة الكويت، وسيكون لدينا شويخ صناعية ثانية وثالثة ورابعة، تقوم بالتخديم على بقية المدن، وبالتالي من يسكن في مدينة السالمي ليس في حاجة إلى أن يأتي إلى المركز، أو يأتي إلى الشويخ الصناعية، لكون مدينة السالمي نفسها تتحول إلى مركز، ويكون لديها شويخ صناعية تقوم بالتخديم عليها.

في هذه الحالة، نكون قد عالجت القضية الإسكانية بشكل جذري، ونكون قد وضعنا عامل جذب للمواطن أن يسكن في المناطق البعيدة، دون أن يشعر أنه يعيش في مناطق نائية، إن كان مقر عمله فيها، وكل الخدمات متوفرة بها، وليس في حاجة أن يخرج منها إلا لزيارة الأهل أو الأصدقاء، وبالتالي هذا لا يحدث بشكل يومي، وبذلك نوفر على المواطن الجهد والوقت والتعطيل، ونفادي الازدحام.

• **اطلعنا على مخططات المدن الجديدة، فلم نجد أفضل من ذلك، ولكن ماذا عن تحويل تلك المخططات إلى واقع ملموس؟**

- عندما نطلع على المخططات نشعر أننا في الجنة، لما فيها من خدمات وبنية تحتية متكاملة، ولكن المشكلة في ضعف وبطء التنفيذ، نظراً لكون الجهاز الحكومي مترهلاً، وتنفيذ المشاريع الإسكانية يسير من سيئ إلى أسوأ، وبالتالي ما لم يكن عندنا مدينة على مستوى عالٍ، فلن نستطيع أن نجذب الشباب إليها، نحن نهدف إلى أن



على عدم ممانعتها في اعتماد هذه التكاليف الإجمالية على مدار 6 سنوات بشرط توفر السيولة، والقوانين التي تزيد من إيرادات المؤسسة وبنك الائتمان، ونحن النواب نساعد في صياغة هذه القوانين التي من شأنها تعظيم هذه الإيرادات.

فمتى توافرت السيولة سنبدأ في البناء، وإذا لم تتوفر السيولة تعطل البناء، ولكن كل ذلك ليس له علاقة بتوزيع الوحدات السكنية على المواطنين، نحن نريد التوزيع الآن على الورق فقط، وتوزيع الوحدات على الورق سوف يخفف الاحتقان في القضية الإسكانية.

● **المرأة الكويتية لها مشكلات في قضية الإسكان، خصوصاً المتروجة من غير كويتي، والتي توفيت ولديها بيت حكومي يتم سحبه من أبنائها، والآن هي تأخذ بيتاً شعبياً أو منخفض التكاليف، والمرأة غير المتروجة تُجبر بالسكن مع أخرى، فهل فكرتم في حلول لهذا الأمر؟**

- بالطبع، نحن لدينا مجموعة مقترحات تقدمنا بها، لتعديل لائحة الإسكان، وهي مقترحات برغبة تقدمنا بها إلى الوزير المختص، لإنصاف المرأة وإعطائها دوراً أكبر، لأن السكن اليوم لا يتحدث عن سكن الرجل، بل عن الأسرة الكويتية، فالأسرة الكويتية هي رجل وامرأة وأبناء وكلهم لهم كل الحقوق.

كلمة أخيرة.

- من العيب أن يكون لدينا مشكلة إسكانية ترجع إلى أسباب مالية، والكويت من أغنى دول العالم. ■

بالكامل، وكان ذلك بالتعاون مع وزير التجارة الأخ فيصل المدبح، حفظه الله، وكذلك تعاوننا في هذا الشأن مع البلدية، وبالتالي انتهينا من هذا الأمر، وكذلك باقي المعوقات في طريقها للإزالة إن شاء الله تعالى.

وحينما تحدثنا مع «الإسكان» وأخبرناهم بأن المعوقات في طريقها للإزالة، وبالتالي يجب عليها أن تقوم بتسليم الأراضي التي على المخطط، وهو جاهز، حيث كان قد تم الاتفاق على توزيع أكثر من 22 ألف وحدة سكنية حسب المخطط، وهناك ألفان في ضاحية صغيرة سيتم تسليمها كتجربة، بالإضافة إلى توسعة تم أخذها من البلدية والمجلس البلدي، وهي في حدود 3 آلاف وحدة سكنية؛ فنحن نتحدث عن منطقة فيها 25 ألف وحدة سكنية.

و«الإسكان» لم تمنع، وتم كتابة كتاب إلى المالية، لأنه حتى يتم توزيع هذه المدينة السكنية يحتاجون إلى اعتماد التكلفة الإجمالية من قبل المالية، على مدار 6 سنوات.

لكن وزارة المالية في البداية رفضت الكتاب، وأعلنت أنها لا تستطيع اعتماد هذه المبالغ (في حدود مليارين ومائة مليون دينار كويتي)، لكن بتواصلنا مع وزارة المالية وصلنا إلى صيغة كتاب مع الوزير بأنه يتم موافقة المالية على هذه الاعتمادات بشرط توفر السيولة، لكن بعد ذلك توقف هذا الكتاب مرة أخرى، والكرة الآن في ملعب وزارة المالية؛ فعليها توجيه كتاب إلى وزارة الإسكان، ومؤسسة الرعاية السكنية، ينص

وخلاصة الأمر، إن توزيع الأراضي والاستعجال في تنفيذ المشاريع الإسكانية سوف يؤديان إلى نقصان الطلب، وسيؤدي هذا إلى استقرار سوق العقار في الكويت، ولكن للأسف الشديد، الحكومة لا تقوم بتوزيع الأراضي، ولا تستعجل في تنفيذ المشاريع، وبالتالي الأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم.

● ماذا قدمت اللجنة الإسكانية للمواطن؟

- منذ أن تسلمنا مهمتنا في أواخر ديسمبر 2020م ونحن في اجتماعات مستمرة، حيث عقدنا أكثر من 17 اجتماعاً للاطلاع على آخر المستجدات فيما يتعلق بالقضية الإسكانية، ومحاولة معالجة المعوقات التي فيها، ومحاولة حلحلة المياه الراكة وتحريكها، واستطعنا خلال فترة بسيطة أن نقوم بالضغط على الحكومة لتوزيع مجموعة من الأراضي في المطالع (الضواحي: 8، 9، 10، 11)، وهناك أناس بدؤوا في البناء بالفعل، وبالتقريب عدد الوحدات التي تم تسليمها 9 آلاف وحدة سكنية، وفي جنوب عبدالله المبارك 4 آلاف وحدة سكنية، وتم توزيع أذونات البناء، كل ذلك حدث في 13 مارس الماضي.

في جنوب سعد العبدالله، واجهتها بعد المعوقات، حيث إن بعض التجار والمتنفذين يحاولون عرقلة المشروع، منها موضوع الدواجن، والإطارات، والمعادن، وإن شاء الله خلال هذه الفترة ضغطنا على الحكومة والوزارات المعنية، واستطعنا إزالة المعادن

سليمان الدليجان صاحب مكتب عقاري لـ «المجتمع»:

الأزمة بالكويت ليست في السكن بل تملك العقار



أكد سليمان الدليجان، صاحب أحد المكاتب العقارية بالكويت، أن المشكلة في الكويت تكمن في أزمة تملك السكن وليست في وجود السكن في حد ذاته؛ فالكل يسكن في بيت، بخلاف بعض الدول العربية والعالمية التي يعاني شعبها كثيراً من العشوائيات، والسكن في الشوارع.

وأشار، في حوار مع «المجتمع»، إلى أن مشكلة الإسكان تنحصر في التراكب الثقيلة من الحقبة الوزارية السابقة، فضلاً عن عدد الطلبات الكبير جداً، بالإضافة إلى الدورة المستندية، وغيرها من الأسباب الأخرى، مرجعاً الارتفاع في سوق العقار بالفترة السابقة إلى عدة أسباب، منها انخفاض عوائد الودائع في البنوك، وعدم وجود فرص أخرى للاستثمار، بالإضافة إلى عدم وجود مناخ ملائم للتسويق، فضلاً عن دخول المضاربين الذين يقومون بشراء أراضٍ، وبعد فترة ترتفع الأسعار ويبيعونها، ثم يشترون أراضٍ أخرى، ويبيعونها، وهكذا.

حوار - سعد النشوان:

في الفترة الأخيرة، حيث تم تنزيل أراضٍ تجارية عبر المزاد، وقد رست العطاءات على شركات كبرى، مثل الشركات التي تملك المجمعات التجارية، كل ذلك تمهيداً لتطوير هذه المناطق تجارياً، وبالتالي تساعد المواطن الكويتي الذي يسكن اليوم في مناطق كاملة الخدمات، وعندما ينتقل إلى منطقة سكنية جديدة لا يشعر بأي نقص في الخدمات، حيث تقوم الحكومة بتوفير كل الخدمات اللازمة للمناطق الجديدة قبل أن تطلب من الكويتيين أن يسكنوها؛ لأنه ليس من المعقول أن يتم التسويق لمدينة أو منطقة سكنية، وهي ناقصة الخدمات الأساسية؛ كالجمعية، والمستوصف؛ فلا بد أن نعطي المواطن رؤية جديدة للإسكان من خلال التسويق المناسب لها.

مشكلة الإسكان تنحصر في التراكب الثقيلة من الحقبة الوزارية السابقة، فضلاً

بخلاف بعض الدول العربية والعالمية التي يعاني شعبها كثيراً من العشوائيات، ويعانون من السكن في الشوارع، أما عندنا في الكويت فنحن نعاني من أزمة تملك العقار، أو التملك السكني، وهذا خلق نمطاً جديداً، كبناء العقار ثلاثة أدوار فقط، بحيث لا يسكنه إلا الكويتيون، وهذه الشريحة نسبتها 90% ممن ينتظرون دورهم في الإسكان.

يأتي إلينا سنوياً من 7 - 8 آلاف طلب إسكاني حالياً، و90% من هذه الطلبات تأتي من المتزوجين حديثاً.

ومجموع طلبات الإسكان بلغ عددها 91 ألف طلب إسكاني، والحكومة في الفترة الأخيرة تسعى جادة لحل هذه المشكلة، بخطوات ثابتة، لكن هناك أموراً قد تعيق الحكومة في حل هذه الأزمة، مثل: الدورة المستندية، والبنية التحتية، وتوفير الكهرباء والماء، وتسويق المناطق، مثل ما حدث

• بداية، نرجو أن تلقي الضوء على مشكلة الإسكان في الكويت وطبيعتها.

- أؤكد بداية أن حديثنا سيكون عن العقار السكني، وليس عن العقارات الأخرى، لأنه حدث تضخم في معظم القطاعات الإسكانية في السوق ما عدا القطاع الاستثماري، حيث تعرض للأذى كثيراً بسبب جائحة «كورونا».

والتضخم في الأسعار شمل القسائم الحرفية، في أسواق القرين والعرضية، والشويخ الصناعية، والري، وشمل التجاري والسكن الخاص.

وللمرة الأولى يصل التداول بنسبة 70% للسكن الخاص فقط في هذه الفترة، لأسباب سنتحدث عنها بعد قليل.

لا بد أن نعرف أن هناك فرقاً بين أزمة تملك عقار، وأزمة السكن، ففي الكويت لا يوجد أزمة سكن، فالكل يسكن في بيت،



على الإيجارات، وزيادة الطلب، وبالتالي سعر العقار سوف يرتفع، وهو ما سيؤدي لارتفاع سعر العقار المؤجر، وهذا موجود بالفعل في جنوب السرة؛ حيث كان سعر البيت الذي يتكوّن من ثلاثة أدوار قبل عشر سنوات يتراوح بين 400 و450 ألف دينار، والآن يتراوح بين 600 و650 ألف دينار، وسبب ذلك يرجع إلى المضاربة في السوق، وارتفاع أسعار الأراضي، فضلاً على أن المالك الذي اشترى تلك الأراضي وبني عليها العقار أصبح يجني من وراء ذلك دخلاً سنوياً لا بأس به، وبالتالي تشجّع الكويتيون أصحاب رؤوس الأموال على شراء الأراضي وتحويلها إلى عقارات، تدر عليهم أموالاً أكثر من عوائد البنوك؛ حيث إن عوائد البنوك منخفضة جداً تتراوح بين 1 و1.5%، الأمر الذي دفع أصحاب الأموال إلى سحب أموالهم من البنوك واستثمارها في بناء العقار لما له من عوائد مالية كبيرة.

• هل هناك تواطؤ حكومي لخلق المشكلة

الإسكانية؟

- من خلال عملي في السوق الذي تجاوز 36 عاماً، كلمة تواطؤ حكومي يترتب عليها إشارات، لكن الأمر الذي أنا متأكد منه أنه حينما كنت طالباً جامعياً دعوت

يأتي إلينا سنوياً نحو 8 آلاف طلب إسكاني 90% منها من المتزوجين حديثاً

مشكلة الإسكان تنحصر في التراكات الثقيلة من الحقبة الوزارية السابقة بالإضافة إلى الدورة المستندية وكثرة الطلبات

شراء القسائم السكنية من الدائري الرابع إلى السابع، بشتى المناطق، وكل هذا يعطينا نموذجاً أن الكويت لا تعاني من أزمة سكنية، بل من أزمة إدارية، وأزمة فنية، من ضمنها توفير البنية التحتية وخصوصاً الكهرباء.

• هل يمكن القول: إن الأزمة الإسكانية في الكويت مصطنعة؟

- قد تكون هناك أخطاء سابقة؛ فنية أو إدارية أو لوجستية، فيما يتعلق بتوفير الخدمات، لكن لا أعتقد أنها مشكلة مصطنعة، والدليل أن الأزمة الإسكانية تتسبب في تضخم الأسعار، وهو ما انعكس

عن عدد الطلبات الكبير جداً، بالإضافة إلى الدورة المستندية، وغيرها من الأسباب الأخرى.

كل ذلك انعكس على ارتفاع الطلب على التأجير، والحكومة اليوم تدفع ما قيمته 180 مليون دينار كويتي بدلات إيجار للكويتيين الذين لم يصبهم الدور في الإسكان. وخلال 10 سنوات، تحملت الدولة تقريباً ملياراً و800 مليون دينار بدلات إيجار؛ فالمبالغ المترتبة على بدلات الإسكان ضخمة جداً، وتشكل عبئاً على الميزانية الحكومية في الكويت، وبالتالي ستتربت تبعات على مسألة التأخير في توزيع المساكن على الكويتيين.

وترتب على ذلك أيضاً تبعات بخصوص التوزيع، وبالتالي ينتظر المواطن فترة أطول، وذلك يشجع الكثير من المستثمرين على شراء الأراضي وتطويرها بغرض تأجيرها للكويتيين؛ لأن الطلب قد يستمر من 10 - 15 عاماً، وبالتالي رواتب المواطنين الكويتيين مضمونة عند الحكومة، والمستأجر مستقر في سكنه المؤجر، والفائدة تعود على هؤلاء المستثمرين من تحصيلهم للإيجارات الشهرية.

لذا، هناك إقبال من المستثمرين على



الكويت لا تعاني من أزمة سكنية بل من أزمة إدارية وفنية مثل توفير البنية التحتية خصوصاً الكهرباء

لا يوجد عندنا مناخ ملائم للتسويق فضلاً عن ارتفاع حرارة الجو وعمليات الصناعة والزراعة مكلفة

أو حتى الدول الصناعية الكبرى.

3 - لا يوجد عندنا مناخ ملائم للتسويق، فضلاً عن ارتفاع حرارة الجو، وعمليات الصناعة والزراعة مكلفة؛ لأنها تحتاج إلى الماء والكهرباء، وحاجة الناس اليوم للماء والكهرباء في السكن، أكثر من حاجتها إليهما في قطاع الاستثمار الزراعي أو الصناعي.

4 - هناك عامل مهم جداً وهو عامل المضاربة، الذي خلق نوعاً جديداً من الناس، دخلوا سوق الاستثمار في العقار خلال السنوات القليلة الماضية، حيث يقومون بشراء أراضٍ، وبعد فترة ترتفع الأسعار ويبيعونها، ثم يشترون أراضٍ أخرى، ويبيعونها، وهكذا، أو يشترون أراضٍ ويقومون بالبناء عليها وتاجيرها أو بيعها، كل ذلك خلق أطواراً مختلفة من الأسعار، ما كنا نراها من قبل، خلال العشرين سنة الماضية.

والمسألة الأهم في ارتفاع الأسعار،

أعضاء اللجنة الإسكانية في الثمانينيات، وقمنا بعمل ندوة فيما يخص المشكلة الإسكانية، وتبين حينها أن المشكلة إدارية، أما الآن فالموضوع اختلف وتضخم، فتكلفة البناء والتطوير مكلفة على الدولة.

أنا أعتقد أن هناك تقاعساً، وهو ليس فقط من الحكومة؛ فقبل سنوات كان عدد الطلبات تقريباً 30 ألف طلب إسكاني، واليوم وصل إلى 91 ألفاً، حتى وصل إلى 110 آلاف، والتوزيع الآن أكثره على الخرائط.

وهذه المسؤولية تقع على الإدارات الحكومية السابقة، ويشاركها في المسؤولية الرقابة التشريعية في مجلس الأمة؛ فكان من المفترض تقديم حلول، خصوصاً أنه مرت عدة دورات برلمانية كان يفترض أن يتم حل المشكلة خلالها.

• سعر بيتي الحقيقي 150 ألف دينار، والآن يتجاوز 350 ألفاً، ما السبب وراء هذا التضخم؟

- التضخم يمر بدورات غير متصلة، فمنذ العام 2003م، عام الإطاحة بصدام حسين، بدأت الأسعار في الارتفاع التدريجي حتى العام 2008م، ثم حدثت الأزمة المالية العالمية في عام 2009م، ومن العام 2010 إلى 2014م بدأت الحالة الاقتصادية تعود إلى طبيعتها، ففي عام 2014م بلغ التداول في الكويت أعلى تداول وهو مبلغ 4 مليارات و800 مليون دينار؛ أي أعلى مما كانت عليه الحالة قبل الأزمة المالية، ومن ذلك الوقت؛ أي أعوام 2015 و2016 و2017م، كان هناك هبوط ونزول وتأرجح في الأسعار، ثم في عامي 2018، و2019م، ثم حدثت أزمة «كورونا»، وكان الناس يتوقعون الإطاحة بسوق العقار، ولكن أسعار العقار ظلت تواصل ارتفاعها.

ويرجع الارتفاع في سوق العقار بالفترة السابقة إلى عدة أسباب، منها:

1 - انخفاض عوائد الودائع في البنوك -كما أشرنا- الأمر الذي شجّع المودعين على سحب أموالهم من البنوك واستثمارها في مشاريع، وأقرب فرص للاستثمار هو سوق العقار.

2 - لا توجد فرص أخرى للاستثمار غير العقار، كالاستثمار الصناعي والزراعي، كما هو موجود في المملكة العربية السعودية، وبقيّة الدول الخليجية،

هي مسألة العرض والطلب، فلو كان هناك عرض كبير في مناطق كاملة الخدمات، فلن تجد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار؛ فالمناطق المتاحة والمتوفرة الخدمات قليلة وكلها داخل الدائري السابع، وليس خافياً أننا لا نستغل أكثر من 10% من الأراضي المتاحة، ولو طرحنا 5% أخرى منها زيادة على الـ 10% من الأراضي المستغلة، وقمنا بطرحها في المزاد العلني أمام القطاع الخاص، فسيقومون بتوفير الخدمات الضرورية، وعلى الحكومة أن تتعهد بتوصيل الكهرباء والماء إليها، تلك التجارب موجودة في بقية الدول الخليجية؛ حيث يتم طرح المزادات العلنية، وتتقدم الشركات لشرائها، مع العلم أن كمية الأراضي المعروضة أمام القطاع الخاص في الدول الخليجية كثيرة، على عكس عندنا في الكويت.

• يلاحظ وجود إعلانات عن بيع العقارات، بشرط أن يكون البيع والشراء نقدياً، وليس من خلال شيك على أحد البنوك، فهل غسيل الأموال أثر على أسعار العقار؟

- أنا شخصياً على امتداد عملي في هذا الميدان، لم يشتر أحد مني العقار نقدياً (كاش)، بل كله من خلال الشيكات البنكية، وكلمة الدفع النقدي موجودة في السوق الكويتية منذ زمن بعيد، ويقصدون بذلك ألا يكون البيع والشراء من خلال بنك التسليف أو عن طريق البنوك، فهم يقصدون بالنقدي (الكاش) الشيك على أحد البنوك بحيث يتم صرف الشيك فوراً، أما من يشتري من خلال بنك الائتمان أو التسليف، فإن صاحب الشيك لا يستطيع استلام المبلغ إلا بعد ثلاثة أشهر تقريباً.

كذلك لو تم الشراء من خلال بيت التمويل الكويتي، لتمويل شراء بيت لا يستطيع البائع تسلم المبلغ إلا بعد نقل الملكية إلى المشتري، وهذا يستغرق فترة من الزمن، أما من يمتلك المال ويكتب على نفسه شيكاً على أحد البنوك ليتم صرفه من أمواله الخاصة فهذا هو النقدي (الكاش) في العرف الكويتي.

كما أن من يبيع بيته يريد أن يشتري بيتاً آخر، فلو استغرقت عمليات التسجيل شهرين أو ثلاثة، حتى يتم صرف الشيك، فمن الممكن في هذه الحالة أن ترتفع

خلال الصحف والمكاتب عن البيت المناسب لشرائه، وقد يستغرق منه البحث مدة 6 أشهر، وربما سنة، وفي هذه المدة تكون أسعار البيوت ارتفعت، فلو باع بيته على سبيل المثال بـ 200 ألف دينار، وبعد عام من البحث يعثر على بيت معروض للبيع قيمته 300 ألف دينار، فيضطر أن يسكن بالإيجار، وتتناقص الأموال التي معه، لذا قامت الحكومة مشكورة بتوفير السكن لحوالي 1500 كويتي.

فحسب المنطق، منحت الحكومة الكويتي بيتاً، والمفترض حين يتم بيع هذا البيت عليه أن يتحمل المسؤولية، ويقوم بشراء بيته الجديد من قيمة هذا البيت الذي باعه.

• **في الختام، ما تقييمكم لسوق العقار من حيث الصعود والهبوط؟**
- اسمح لي أن أجيب عن هذا السؤال في عدة نقاط:

1 - هناك أسباب لصعود أسعار العقارات، وقد تحدثنا عنها، وهناك أسباب لانخفاض أسعارها، فمثلاً: العائد على الودائع المالية في البنوك لو وصلت إلى 5 أو 6%، لن يذهب أحد للاستثمار في سوق العقار، وحتى يصل العائد إلى هذا الرقم، يحتاج إلى فترة طويلة.

2 - ما زالت سوق الكويت تعاني من شح الفرص الاستثمارية القوية والمضمونة مثل العقار، وليس معنى ذلك لا توجد فرص استثمارية، بل توجد فرص استثمارية ولكن من يحتاج إلى الربح الأسرع والتداول الأسرع يدخل في سوق العقار.

3 - بالنسبة للعرض والطلب، ما زال العرض أقل من الطلب، فهناك ناس كثيرون يبحثون في سوق العقار عن الشراء، ويملكون «الكاش»؛ حيث يوجد في البنوك أكثر من 36 مليار دينار كويتي، فإذا كانت الحكومة تملك ودائع بقيمة 6 أو 7 مليارات، فهذا يعني أن هناك 29 مليار دينار كويتي يملكها أفراد ومؤسسات وشركات، وبالتالي توجد سيولة عالية، مع أن القانون منع الشركات من التداول في السكن الخاص، ولكن الأفراد يملكون سيولة عالية، والدليل على ذلك أنه يتم شراء قسائم سكنية بأسعار عالية جداً، لأن هؤلاء المشتريين مستعدون لشراء القسائم بأي ثمن، خصوصاً إذا كانت في مناطق مرغوبة للسكن عند الناس. ■

أطالب بفتح باب لتنظيم سوق العقار في الكويت بحيث تكون هناك مرجعية عقارية وبيانات متوفرة

السوق الكويتية ما زالت تعاني من شح الفرص الاستثمارية القوية والمضمونة مثل العقار

اليوم الحكومة مقبلة على توزيع مرتفع جداً من القسائم، لذا لا بد أن تكون السيولة متوفرة وموجودة عند بنك الائتمان، وبالتالي تمنح أصحاب القسائم القروض من أجل البناء عليها.

الحل الآخر: أن يتحول صاحب القسيمة عن البنوك، ويتحمل الفائدة، والمواطن كان في السابق يتحمل 10% من راتبه، أو 100 دينار شهرياً، أيهما أعلى، أما القانون الجديد، فسيكون الاستقطاع الشهري للسداد 195 ديناراً كويتياً.

ونص القرار على أنه في حالة تعثر المواطن عن السداد، وبالتالي سيطرة البنك على العقار الخاص به، تتعهد الحكومة بتوفير السكن المناسب للمواطن.

وبالتالي، فهذا القرار جيد، ولن يتأثر به المواطن، ولكن كيف يتم توفير السكن المناسب، وأين مكانه، ومتى يتم منحه للمواطن، كل ذلك عليه علامات استفهام.

• **هناك مواطنون باعوا بيوتهم، بعد ذلك ارتفعت الأسعار، فلم يستطيعوا شراء غيرها، والحكومة أعطتهم بدلاً منها في منطقتي تيماء وصباح الأحمد، ما تعلقكم على هذا الأمر؟**

- المواطن الكويتي اليوم ليس لديه مرجعية عقارية، فمثلاً في سوق الأسهم تستطيع من خلال الكمبيوتر معرفة كل ما يتعلق بالأسهم، وتتعرف على شركات الأسهم هل هي فاشلة أم ناجحة.

أما في سوق العقار، ونتيجة استعجال الناس لظروف معينة، أو لأسباب اجتماعية، يضطرون لبيع البيت، وبالتالي يقوم بالبحث عن بيت آخر لكي يشتريه، فيبحث من

الأسعار، وبالتالي يكون البائع باع بيته، ولم يستطع شراء بيت آخر بنفس السعر الذي كان سائداً في وقت بيعه لبيته، من هنا يشترط البائع دائماً أن يكون الدفع فوراً؛ أي بشيك يتم صرفه مباشرة في اليوم الذي يريد.

• **ما مدى وجود مرجعية عقارية في السوق الكويتية؟**

- لا توجد مرجعية عقارية في السوق الكويتية، لأننا لسنا كسوق الأسهم التي فيها العرض والطلب معروفان لدى الجميع، وبالرغم من امتداد هذه الفترة الطويلة في سوق العقار في الكويت، فلو سألتني: كم بيتاً معروضاً للبيع في الكويت؟ فسوف أقول لك: لا أدري.

أنا أطالب بفتح باب لتنظيم سوق العقار في الكويت، بحيث تكون هناك مرجعية عقارية، وبيانات متوفرة.

فوزارة العدل تنشر كل أسبوع عدد العقارات التي تم بيعها، ولكن بدون إعطاء أي تفاصيل، مثلاً: تم بيع بيت في جنوب السرة بـ 600 ألف دينار، ولكن لا تذكر مستوى تشطيب هذا البيت، وهل هو مؤجر أم لا، وهل البيت في زاوية، أم على شارع واحد، وهل على شارع فرعي، أم على شارع رئيس، كل تلك التفاصيل غير موجودة في لائحة النشر عن البيوت المباعة من خلال وزارة العدل.

لذا، نحن نعاني من قلة البيانات العقارية، ما ينعكس على التحليل الذي يقوم به الخبراء في ميدان سوق العقار، لذا فإن تحليلهم للسوق غير دقيق 100%، كما أن الشركات التي تقوم بالتحليل تحليلها غير دقيق.

• **ماذا عن قرار مجلس الوزراء بخصوص تمويل العقار؟ هل هذا القرار سيزيد من سعره؟**

- هذا القرار لن يزيد من سعر العقار، لأن القصد من القرار، كما فهمنا، أن بنك الائتمان بدأ يعاني من الشح في سوق السيولة، وأمام الحكومة طريقان؛ فإما أن تضخ سيولة كما حدث في اقتراحات مجلس الأمة في التسعينيات وبداية الألفين، حيث تم ضخ 500 مليون من صندوق التنمية، وبالتالي تم رفع السيولة عند بنك الائتمان الذي كان يسمى آنذاك بنك التسليف.



«نسكن عندما تكون هناك إرادة حقيقية لدى الحكومة؛ لأنها تمتلك كل شيء، وكل الحلول بين يديها»، بهذه الإجابة التي اختتم بها حوار مع «المجتمع»، يكون د. يوسف الجارد، الناطق الرسمي باسم حملة «متى نسكن»، قد اختصر المشكلة الإسكانية في الكويت من وجهة نظره في امتلاك الحكومة للإرادة الحقيقية؛ حيث تتوافر الحلول لديها. وقد تطرق الحوار للعديد من القضايا التي تكتنف قضية الإسكان من حيث أسبابها والحلول المقترحة لها، والجهود المبذولة لتطبيق هذه الحلول، وفي الوقت نفسه أبرز العراقيين التي حالت دون أن تؤتي ثمارها.



حوار - سعد النشوان:

د. يوسف الجارد الناطق الرسمي باسم حملة «متى نسكن» لـ «المجتمع»:

المشكلة الإسكانية ستحل حينما تمتلك الحكومة الإرادة الحقيقية

عدد الطلبات الإسكانية كل عام، أصبحت المشكلة موجودة ولا يوجد بصيص أمل لحلها في المستقبل القريب، خاصة أن الطلبات التي تزداد سنوياً لا يقابلها زيادة في التوزيع بنفس المقدار، وكان من المفترض أن يكون عدد الوحدات التي يتم توزيعها أكثر من أعداد الطلبات الجديدة؛ لأن هناك أكثر من 100 ألف طلب قيد الانتظار، يُضاف إليها 8 آلاف سنوياً، وبالتالي المشكلة مستمرة.

• هل الأزمة الإسكانية في الكويت حقيقية أم مفتعلة؟

- ليس هناك شك أن هناك أزمة إسكانية، وإن أراد المتفردون أو المعنيون بقضية الإسكان حل هذه المشكلة فإن حلها موجود، وبكل سهولة، على اعتبار أن عندنا عاملين أساسيين، وهما: عامل المال، وعامل الأراضي الشاسعة الموجودة لدينا.

فنحن لدينا مشكلة إسكانية حقيقية وواضحة، حتى إن من تم تسليمه أوامر بناء عددهم وصل إلى 60 ألفاً، ويعانون من بطء شديد في الإجراءات، ولو أردنا أن نختر

واضحة لحل هذه الأزمة، وتلبية الطلبات الإسكانية للمواطنين التي تزداد يومياً، أضف إلى ذلك أن أصحاب هذه الطلبات لم تكن لديهم القدرة لشراء العقارات نظراً لارتفاع الأسعار، في ظل عجز الحكومة عن توفير وحدات سكنية للمواطنين.

وبالتالي، أصبح المواطن نفسه في ورطة، وتضاعفت المشكلة بشكل كبير، حتى وصلنا إلى عام 2015م؛ حيث تم توزيع وحدات سكنية على المواطنين، وقد تضاءلنا خيراً من هذا القرار، وحمدنا الله أن مشكلة القضية الإسكانية في طريقها إلى الحل، على اعتبار أن هناك أعداداً كبيرة من الوحدات السكنية سوف يتم تسليمها للمواطنين.

لكن بعد مرور 5 سنوات، وصلنا إلى نتيجة أن هذه المشاريع تم توزيعها على الورق فقط، وبشكل ضعيف فاقم من الأزمة الإسكانية؛ فخلال السنوات الست الماضية، منذ بداية توزيع وحدات «المطالع»، تم توزيع 28 ألف وحدة سكنية، ولكن للأسف في ظل هذا التوزيع البطيء للوحدات، مع تضاعف

• حبذا، في البداية، لو تعطينا نبذة عن حملة «متى نسكن»، وظروف نشأتها.

- خرجت حملة «متى نسكن» نهاية عام 2012 وبداية عام 2013م، وكانت الأزمة الإسكانية في ذاك التاريخ تسير في نفق مظلم ومجهول؛ فقد كان عدد الطلبات يتضاعف بشكل كبير جداً؛ حيث تجاوز حاجز 100 ألف طلب، ولم تكن هناك رؤية

خلال السنوات الست الماضية تم توزيع 28 ألف وحدة سكنية لكن ازدياد عدد الطلبات صعب حل المشكلة هناك أزمة إسكانية حقيقية وعلاجها يتمثل في حل إشكاليات الدورة المستندية وما يتخللها من ضياع للوقت

الثاني ينتظر «السكنية»، وبالتالي كانت المشكلة أخف مما عليه اليوم، فلو لم تتضاعف الأسعار بالشكل الجنوني الحالي، لكان من الممكن أن يتجه أصحاب 50 ألف طلب إلى شراء وحدات سكنية من سوق العقارات.

• متى تشعر الحكومة بالمواطن، وتتوقف عن احتكار الأراضي، وتقوم بتسليمها لهيئة الإسكان؟ وهل لكم دور في هذه المسألة؟

- ما نلاحظه أن الحكومة ليست عندها أي مشكلة في توزيع الأراضي البعيدة عن نطاق الحضر سواء في خيران أو المطلاع وغيرها البعيدة عن المناطق الحضرية، بل هي تشجع على ذلك، ولا يوجد أي عائق أمامها في هذا الشأن، ولكن مجرد ما نطالب بتوزيع الأراضي القريبة من الحضر، نجد العوائق والعراقيل.

وللعلم، المناطق البعيدة يجري توزيعها الآن، ولكن تحتاج وقتاً كبيراً وأموالاً ضخمة لتوفير الخدمات المطلوبة لها، وحملة «متى نسكن» ركزت على المطالبة بتوزيع الأراضي القريبة من النطاق الحضري، مثل جنوب سعد العبدالله، وجنوب القيروان، ومنتهه أبو حليفة، وخيطان، وغيرها من المناطق القريبة، ولدينا قناعة كبيرة أنه في حال توزيع هذه المناطق القريبة فسوف يساعد ذلك في الحد من ارتفاع الأسعار، وسيكون هناك توازن نوعاً ما في سرعة توفير الخدمات؛ كونها موجودة داخل النطاق الحضري.

ما يحدث بين أنهم لا يريدون تسليم الأراضي القريبة، ويريدون تعطيل وتأخير الحصول عليها، على اعتبار أن خروج الكثير منها سيؤدي دوراً كبيراً في أسعار العقارات.

• هل هذا اتهام للحكومة بالشراكة مع تجار العقارات؟

- ما نشاهده جميعاً حالياً أن الحكومة تتفرج، ووارد أن يكون هناك شراكة؛ فهناك مشكلة واضحة، وكل دواوين الكويت تعرفها، ويوجد بالموازاة لذلك بطء شديد في حل هذه المشكلة، وهناك أراضٍ موجودة، وأزمة في ارتفاع أسعار العقارات، وفوضى عقارية،

نشاهده الآن من أسعار يبين لنا أن هناك انفلاتاً في عملية تنظيم السوق العقارية، ولا يوجد أحد اليوم في الكويت يستطيع التنبؤ بثبات أسعار العقارات السكنية أو ارتفاعها، أضف إلى ذلك أن المناطق السكنية ليست استثمارية؛ فالمواطن أصبح ينافس التجار في الحصول على السكن، ولا يوجد تكافؤ في المنافسة بين التجار والمواطن.

ومن المفترض ألا يدخل إلى المناطق السكنية إلا من يريد السكن لأجل السكن، ولا يدخلها من يتاجر في العقار أو يستثمر فيه؛ لأن دخول تجار العقارات أو المستثمرين فيها له نتائج وخيمة على المواطن وعلى سوق العقارات، حيث أدى إلى انخفاض عدد طلبات الشراء إلى أقل من 1%؛ ما ساهم في استفحال القضية الإسكانية.

قبل عام 2010م، كان 50% من الطلبات المقدمة على وحدة سكنية تتجه إلى سوق العقارات لشراء عقار من السوق، والنصف

نحتاج للتخفيف من المشكلة لقوانين تحد من الاحتكار وقفزات أسعار العقارات هناك انفلات في عملية تنظيم السوق العقارية ولا يمكن التنبؤ بأسعار العقارات بشكل مستقل



القضية الإسكانية في كلمتين فنقول: إنها مشكلة وقت؛ وهي «الدورة المستندية»، والتشابك بين الوزارات، فعلى سبيل المثال؛ حتى نأخذ أمراً بالبناء في مدينة مثل «المطلاع» نحتاج 5 أعوام، أضف إلى ذلك أوامر دخول الخدمات قد تستغرق الأخرى من 10 - 15 عاماً!

لذا، فإن الإشكال الذي أراه أمامي فيما يخص قضية الإسكان هو إشكال الوقت، ولو أرادت الحكومة الحل فعليها أن تعمل على حل إشكاليات الدورة المستندية، وما يتخللها من ضياع للوقت، وفي إمكانها ذلك بكل سهولة.

فلو أردنا اختصار هذا الإشكال فعلياً البحث عن السبل التي تيسر لنا اختصار الوقت، ومن ضمن الحلول في مدينة «المطلاع»، على سبيل المثال، كان من الممكن تسليمها إلى أكثر من شركة لتنفيذها، حتى يتم إنجاز البنية التحتية بشكل أسرع، وأن تكون الشركات التي تقوم بعمليات التنفيذ على مستوى عالٍ من الكفاءة والسرعة في الإنجاز.

نحن لدينا تجربة في المناطق الصغيرة، حيث تصدر أوامر البناء خلال 10 أشهر أو سنة على الأكثر، مثل مدينة غرب عبدالله المبارك، فإذا استطعنا التعامل مع الشركات القوية والسريعة في التنفيذ، فسوف يساعد ذلك في سرعة إنجاز المشروع.

كذلك، إذا استطعنا معالجة ما يحدث في الدورة المستندية من هدر للوقت، فسوف يساعد ذلك في سرعة سكن المواطن، وبالتالي التخفيف من المشكلة، ولو أصدرنا قوانين تحد من الاحتكار ومن قفزات أسعار العقارات؛ فسيساعد ذلك في التخفيف من المشكلة.

• كيف نوفق بين الأسعار الجنونية للعقارات في ظل وجود أراضٍ شاسعة؟ وهل لتجار العقارات دور في ارتفاع الأسعار؟

- هناك بعض التجار لهم مصلحة في تفاقم هذه المشكلة، وبعضهم كان له دور في رفع هذه الأسعار على اعتبار أنه كلما تأخر حل القضية الإسكانية كانت هناك فائدة في زيادة أسعار عقاراتهم، وما



كل الكويت تعلم بذلك.

• ما الخطوات التي اتخذتموها مع المسؤولين للمساعدة في حل هذه المشكلة؟

- نحن في كل جلساتنا مع المسؤولين نوضح لهم أننا بحاجة إلى برنامج زمني لكل مشروع؛ حتى نكون على يقين وعلم متى يبدأ هذا المشروع، ومتى ينتهي، وفي الوقت نفسه الحكومة تعلم إلى أين هي متجهة، من خلال برنامج واضح محدد بتاريخه وإنجازاته، والمواطن كذلك يكون على علم أنه في السنة الفلانية سوف يستلم الأرض، وفي السنة الفلانية سوف يقوم بالبناء، وفي السنة التالية ستكون الخدمات متوافرة.

لكن الإشكال دائماً أنه حتى في حال وضع الحكومة برنامجاً زمنياً للمشروع، فإنها لا تلتزم به، وتحاول تجاهل الموضوع بسبب وجود تشابك فيما بين الوزارات؛ فوزير الإسكان يحتاج للبلدية، والبلدية تحتاج للزراعة، والزراعة تحتاج إلى الكهرباء، ودائماً ما نلاحظ أن بعض الوزراء يجد صعوبة في أخذ قرار تجاه مشروع، أو تجده متردداً في وضع برنامج زمني لأي مشروع.

كما أن هذه المشاريع تحتاج إلى عمالة، ونحن لسنا أقل من الدول المجاورة؛ حيث بنت 30 و40 وحتى 50 ألف وحدة، والكثير من دول مجلس التعاون الآن تجاوزت مرحلة القضية الإسكانية، مع أن أعداد سكانها ربما أضعاف سكان الكويت، ومع ذلك مضت قدماً في وضع قوانين، وفي حل هذه القضية وتوفير العمالة.

لذا، فإنه في حال توفير العمالة وحل المشكلة الإسكانية بشكل جدي ودخول شركات ذات كفاءة عالية، فسوف يتحرك بشكل كبير كل الاقتصاد الكويتي، وسيكون هناك مردود مالي كبير للدولة، وستكون هناك حركة اقتصادية.

الجميع يشعر الآن بأنه لا توجد ثقة بين المواطن والحكومة، بسبب ما يحصل من تأخير وتعطيل ومشكلات بين الماولين والمؤسسة، مثلما حدث في المطلاع.

لذا، يجب على الحكومة أن تضع كل هذه الاعتبارات ضمن أولوياتها، وتخرج للناس بخطة إسكانية واضحة، بحيث تعلن عن أن عدد طلبات الإسكان تجاوز 100 ألف طلب، وأنها وضعت خطة لحل القضية الإسكانية خلال خطة عشرية أو خمسية، في هذه

**المواطن أصبح
ينافس التجار
في الحصول
على السكن ولا
يوجد تكافؤ في
المنافسة بينهما**



الحالة سوف يشعر الشعب الكويتي بالارتياح الكبير.

أما الآن، فنحن نشعر بأننا في طريقنا إلى المجهول، حتى إن من استلم أمر البناء يظل متوجساً، والتساؤل: متى يتم توفير الخدمات؟ ومتى أسكن في بيتي؟

• **الشعب بحاجة إلى مشروع دولة في الأزمة الإسكانية، فهل قدمتم مشروعاً للهيئة العامة للإسكان، أو مجلس الأمة في اللجنة الإسكانية؟**

- اجتمعنا مع اللجنة الإسكانية في أول اجتماع لهم بمجلس الأمة، وطرحنا عليهم مجموعة من المشكلات الموجودة، وكذلك مجموعة من الحلول التي نعتقد أنها مفيدة، من ضمنها طلبنا التركيز خلال هذه الفترة على المشاريع القريبة من النطاق العمراني؛ لأن هذا أوفر على الدولة مالياً، وأسرع في سكن المواطن، على اعتبار وجود الخدمات قريباً من سكنه، واقترحنا أن يكون هناك تركيز كبير على مشروع جنوب سعد العبدالله بوصفها أكبر مدينة توزعت في تاريخ الكويت، داخل النطاق العمراني؛ حيث وصل العدد التقديري للوحدات الموزعة فيها نحو 25 ألف وحدة سكنية.

الدولة تعاني من مشكلات مالية، والمشاريع البعيدة تقتصر إلى وجود ميزانية كافية، ومدينة صباح الأحمد شاهدة على ذلك، وشاهدنا أيضاً ما حدث من تأخير في مدينة المطلاع، لذا لفتنا نظرهم إلى وجود حل منطقي، سيكون أوفر على الدولة؛ لأن الخدمات قريبة، وسيكون أسهل وأسرع

إذا قمنا بتوزيع 25 ألف وحدة سكنية داخل النطاق العمراني فسيؤدي هذا دوراً كبيراً في توازن السوق العقارية

في سكن المواطن، وبالتالي لن ينتظر بناء مستشفى أو جامعة أو مستوصف أو جمعية تعاونية.

• **هذا الحل الذي طرحتموه سيسبب ضغطاً كبيراً، وستعاني منه المناطق السكنية الكائنة بالفعل، ألا تتفق معي في هذا؟**

- المدن موجود فيها كل الخدمات، ولكن الإشكال منحصر في موضوع الوقت، وحتى يتم إنشاء كامل هذه الخدمات، لا بد للمواطن أن يسكن فيها، والآن يحتاج إلى خدمات مؤقتة، تعينه على السكن المؤقت حتى يتم تنفيذ الخدمات الكاملة في المناطق الجديدة.

على سبيل المثال؛ نحن بحاجة إلى جامعة في صباح الأحمد، وإلى معاهد وخدمات كاملة؛ لأن المنطقة بعيدة جداً عن النطاق الحضري.

فإذا قمنا بتوزيع 25 ألف وحدة سكنية داخل النطاق العمراني، فسيؤدي هذا دوراً كبيراً في توازن السوق العقارية؛ بحيث يكون العرض نوعاً ما قريباً من الطلب.

• **هل فشلت الحكومة في تسويق مناطقها؟**

- نعم، يوجد فشل ذريع، حيث كان بإمكانها إقناع المواطنين بالاتجاه إلى المدن الحدودية، وترك المدن القريبة.

فمدينة صباح الأحمد حتى الآن ليست فيها خدمات الصرف الصحي، وبعد 10 سنوات من المعاناة، الآن فقط تم الانتهاء من الطريق الرئيس، كما أنها غرقت في الرمال؛ فالسكان وثقوا في مدينة الأحلام، ووثقوا في الحكومة، وسكنوا فيها، ولكن الحكومة أخلت بالكثير من التزاماتها في توفير كامل الخدمات الموجودة في المخطط.

• **متى نسكن؟!**

- نسكن عندما تكون هناك إرادة حقيقية لدى الحكومة، لأنها تمتلك كل شيء، وكل الحلول بين يديها. ■

اقتصاديون: قانون التمويل العقاري لن يفيد في حل المشكلة الإسكانية

كتب - المحرر المحلي:



وهذا الذي قاد وزير المالية الأسبق ليطلق تصريحه الشهير: «لا نستطيع دفع رواتب للمواطنين»، وما قاله صحيح في ظل المعطيات الحالية.

وأوضح أنه عندما يكون سعر التعادل في الميزانية 90 دولاراً، وسعر برميل النفط اليوم 72 دولاراً، فهذا يعني أننا نتكلم عن اختلالات حقيقية، نحن لا نحيد الافتراض العام أو السحب من الأجيال القادمة، لكن ما الوسيلة التي نمول بها عجز الميزانية؟ إذا لم نكن نملك أي وسيلة لتمويل العجز فسنستنفد احتياطي الأجيال القادمة خلال 15 عاماً على أفضل تقدير، وإذا لم نملك إمكانية تمويل الدولة، فكيف نقوم بتمويل القضية الإسكانية؟

وأعرب الرشيد عن أسفه من أن الكويت

لأنه لا يعالج أساس مشكلة القضية الإسكانية، موضحاً أن المشكلة لدينا هي مشكلة عرض وطلب وندرة في الأراضي، وأن القانون حمل الدولة تكلفة الفائدة، والفائدة إذا كانت مركبة فستصل إلى مليارات على مدى سنوات طويلة، إضافة إلى تحمل الدولة البنية التحتية، وأيضاً الكهرباء والماء وأيضاً بدل الإيجار -الذي يكلف الدولة ربع مليار دينار سنوياً- ونحتاج إلى 20 ملياراً لحل القضية الإسكانية لمدة 25 سنة قادمة.

الوضع كارثي

وأضاف أن الوضع حساس وكارثي، فخلال 13 عاماً، وصلت الفوائض المتراكمة إلى 41 مليار دينار، والعجوزات مع السنة الحالية والسنة القادمة ستبلغ 43 ملياراً،

نفى رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية **عبد الوهاب الرشيد** أن يكون قانون التمويل العقاري استكمالاً لإستراتيجية معالجة القضية الإسكانية للحكومة، قائلاً: علينا أن نفرق بين قانون الرهن العقاري المتبع في الدول الأخرى وقانون التمويل العقاري؛ فهذا القانون لم يأت لمعالجة القضية الإسكانية، بل لمعالجة السيولة في بنك الائتمان، فكمية الطلبات تجاوزت 90 ألف طلب إسكاني لدى البنك، وقيمة تمويل طلبات الإسكان حول 7 مليارات دينار، وهذا يعني أننا نحتاج لرفع رأسمال بنك الائتمان 5 إلى 6 أضعاف لتغطية الطلبات الحالية والمستقبلية، وهذا أمر مستحيل في ظل الوضع المالي الحالي للدولة.

وأشار إلى سوء قانون التمويل العقاري؛



إضافة سيولة أخرى إلى بنك الائتمان ضرب من الجنون ستضرب الاقتصاد الجزئي والكلي

مليون دينار؛ فحينما نبدأ في الحسابات ستكون 562 مليون دينار في السنة، والمشكلة ليست دائمة حيث لا نستطيع أن نقوم بأي إجراء بدون وجود توازن في السوق.

الطابور الإسكاني

من ناحيته، قال رئيس الجماعة التتموية والناطق الرسمي باسم لجنة أهالي المطلاع المهندس خالد العتيبي؛ إن الطابور الإسكاني بلغ أكثر من 94 ألف أسرة كويتية دون المخصصين، وصادفت هؤلاء الأسر أزمة مؤخراً هي «شح السيولة» في بنك الائتمان الذي كان يتبع المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بعد أن قام البعض بأخذ قروض من بنك الائتمان للبدء في البناء، ويبدو أن الحكومة اتخذت قرارها بحل الأزمة عن طريق الرهن العقاري، مع ذلك لم يخرج أي مسؤول في الحكومة ليتحدث عن هذا القانون المسرب.

وأضاف العتيبي أن الكثير من المواد الموجودة في القانون تثير تخوف بعض الأسر؛ فالمادة السابعة على سبيل المثال:

د. عجيل النشمي: قانون الرهن العقاري.. ربا صريح

تدفعها البنوك للمواطنين؛ أي أن البنك يقوم بإقراض المواطن، وبعد ذلك يقوم المواطن بالسداد للبنك على أجل، والفوائد تتحملها خزانة الدولة؛ فهذا ربا صريح، ولا يغير من الحكم شيئاً كون أن الدولة هي التي ستدفع هذه الفوائد؛ فالخزانة العامة للدولة هي أموال المواطنين».

وقال عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي: «ومن جانب آخر، فإن هذه الفوائد لا خلاف أنها جلبت منفعة للمقرض، وكل قرض جر منفعة فهو ربا».

وختم النشمي: «أما قضية العوائد فلا بد أن يصدر من البنك المركزي توضيح لمقصود العوائد حتى تتضح الأمور فيها».



في السيولة منذ سنوات وحلها سهل؛ وهو أن تدفع الحكومة لبنك الائتمان 600 مليون دولار في السنة للوصول إلى 12 ألف وحدة سكنية تمويلاً؛ فبالفعل لا يستلم أي مواطن الطلب الخاص به ويأخذ القرض الإسكاني مباشرة؛ بل يأخذ سنتين تقريباً، وبحسبة بسيطة، فإن إجمالي المبلغ 600 مليون سوف يصبح 350 مليوناً أو 400.

وحول ما يقال من أن بنك الائتمان يحتاج 900 مليون دولار، قال الشامي: ما يقوله بنك الائتمان صحيح، لكن لديه مدفوعات سنوية يأخذها من القروض المباشرة بـ 221 مليون دينار، وإذا بدأ التوزيع على هذه الأرقام فسوف يتم توفير 108 ملايين دينار بدل الإيجار.

وقال الشامي: إن إجمالي الأقساط في حال التوزيعات الحالية بمتوسط 134 ديناراً بالشهر، وبالتالي فسوف يكون إجمالي الأقساط مع بدل الإيجار والمدفوعات 337

القانون لم يأت لمعالجة القضية الإسكانية بل لمعالجة السيولة في بنك الائتمان

إحدى أغنى دول العالم، لكنها من أكثر الدول صعوبة في الحصول على سكن، مبيناً أن حل مشكلة العرض والطلب تقع بالمقام الأول على الحكومة، وفي المقام الثاني على السلطة التشريعية.

وذكر أن الحكومة لديها أهم أصل وهو الأراضي، وأعتقد أن الجوانب الخمسة (تحرير الأراضي، قانون المطور العقاري، قوانين الرهن العقاري، التمويل العقاري، هيئة الشراكة بين القطاع العام والخاص) ستحل 80% من القضية الإسكانية، وتحرير الأراضي له أثر اقتصادي كبير.

وقال أستاذ الاقتصاد القياسي د. عبدالله الشامي: نحن بلد عبارة عن مدينة واحدة، فحينما تكون هناك محاكاة للسعر فإن أي تأثير في الأسعار في جنوب الكويت ستصل ارتداداتها إلى الشمال، فاليوم بدأ العمل في منطقة المطلاع من خلال 900 أمر بناء، فارتفعت أسعار المواد الأولية من 30 إلى 40%، فالسوق محتكرة وصغيرة وتعتمد على الاستيراد.

وأضاف الشامي أن السيولة في سوق العقار عالية جداً، مشيراً إلى أن إضافة سيولة أخرى هو ضرب من الجنون؛ لأنه سيؤدي إلى ضرب الاقتصاد الجزئي على مستوى مواد البناء والمحلات وغيرها والاقتصاد الكلي، وسوف يصبح هناك ضغط على العملة.

وتابع الشامي: في حال إقرار الرهن العقاري، فسوف تكون هناك كتلة دين كبيرة تعادل 9 مليارات دينار، وسوف تكون قيمة البيت محملة في الفوائد؛ أي ستبلغ قيمته 272 ألف دينار، ولن يتم بيعه بأقل من ذلك؛ لأنه إن فعل سيكون خسارة عليه، فسيكون قيمة العقار الأصلية (صفر العقار) هذا المبلغ، وهذه النقطة لم ينتبه لها المشرع.

وأردف الشامي: هناك العديد من النقاط الأخرى التي لم ينتبه لها القانون، وهي هجرة الموظفين من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي؛ لأنه معرض للتسريح في أي وقت، مبيناً أن بنك الائتمان لديه مشكلة

لأنبائه إن لم يكن لأحفاده أو يطرد من بيته المرهون لدى البنك ويجلس بلا سكن، وعليه فلا أرى مصلحة في تمرير قانون الرهن العقاري لحل المشكلة الإسكانية في الكويت. أما مشكلة سيولة بنك الائتمان فلها حلول أخرى، تتطلب حسن إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وتوظيف الاستثمارات في أوعية استثمارية جيدة وأمنة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والتأمينات مثلاً. ومن ناحيته، قال عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات التجارية د. فارس الحيان: إن قانون التمويل العقاري لن يفيد في حل المشكلة الإسكانية، ذلك أنه سيعمل على توفير وسائل تمويل إضافية، بينما تتركز المشكلة الأساسية في ندرة الأراضي السكنية. وأضاف أنه على الرغم من ذلك، فإن المواطن لن يتمكن من شراء عقار للسكن، خاصة أن أسعار الأراضي في بعض المناطق وصلت إلى 300 ألف دينار، في حين وصلت أسعار البيوت إلى 600 ألف.

وأكد الحيان أن القانون ليس إلا عملية تنفيع للبنوك التي لديها سيولة كبيرة تسعى إلى محاولة الاستفادة منها من خلال الإقراض، وبالتالي فإن هذا الأمر هو الذي سيزيد من حركة الاقتراض ما سيعود بالنفع على البنوك، بينما ستتحمل خزينة الدولة فوائد تلك القروض.

وقال: إنه كان من الأجدي أن تقوم الحكومة بتعزيز ميزانية بنك التسليف بدلاً من أن تفسح المجال أمام البنوك لإقراض المواطنين مع تحمل فوائد قروض المواطنين، ناهيك عن أن بنك التسليف نفسه لديه أموال واستثمارات لا أحد يعرف حجمها وطبيعتها وعوائدها.

وأشار د. الحيان إلى أن القانون الجديد سيجبر الحكومة على تعديل قانون المرافعات الذي يحظر الحجز على بيت المواطن الوحيد وبيعه بالمزاد العلني؛ حيث إن القانون الجديد سيسمح للبنوك المحلية بالحجز على بيوت المواطنين المتخلفين عن السداد، الأمر الذي قد يضطر الحكومة إلى التدخل وسداد ديون المواطنين في حال عجزهم عن السداد، وبالتالي قد تجد الحكومة نفسها أمام معضلة جديدة تتمثل في قضايا جديدة من نوعها بين البنوك والمواطنين ستتحمّل هي وحدها كلفتها. ■



د. فارس الحيان



م. خالد العتيبي

هناك تخوف كبير من تهديد القانون للأسرة الكويتية التي قد يتعثر معيها في السداد

القانون ليس إلا عملية تنفيع للبنوك التي لديها سيولة كبيرة للاستفادة منها من خلال الإقراض

ولم يحل المشكلة، لذلك توفير مدن متكاملة سيوجد حالة من التوازن في العرض والطلب ويخفف الأسعار وأيضاً الإيجارات.

وأكد العتيبي أن هذه بعض المقترحات الضرورية قبل الحديث عن قانون الرهن العقاري، وإلا فالسيولة التي سيوفرها هذا النوع من التمويل العقاري سوف تفاقم المشكلة بارتفاع كبير لأسعار العقار السكني التي تعاني ارتفاعاً جنونياً قبل الحديث عن هذا القانون، مبيناً أن هناك مسألة أخرى مهمة تتعلق بقانون الرهن العقاري أشار إليها فضيلة الشيخ د. عجيل النشمي، وهي حرمة الربا فيه، فكون بنك الائتمان يتحمل الفوائد عن المواطنين لا يجعل المعاملة جائزة من الناحية الشرعية: «كل قرض جر نفعاً فهو ربا»، وقد جر نفعاً للبنوك التجارية المقرضة.

وتابع: بالتأكيد هناك بدائل للتمويل العقاري المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل المrabحة، الإجارة المنتهية بالتملك، الاستصناع وغيرها، كما أن هناك تخوفاً كبيراً في قانون الرهن العقاري يتعلق بتهديده للأسرة الكويتية التي قد يتعثر معيها في السداد، فقد تكسر البنوك التجارية كاهل المقترض بديون لن يستطيع سدادها طوال حياته، بل ربما سيورث الديون

«إذا قام البنك بتمويل عقاري لرب أسرة وبناء منزله وبمجرد أن يتخلف رب الأسرة عن سداد هذه الأقساط سيتم أخذه وبيعه واستدخاله للبنك التجاري، ولا توجد حماية بهذا الشأن»، متسائلاً: لم تنتظر الحكومة أن يتم سحب هذا المنزل ورمي الأسرة الكويتية في الشارع لكي توفر منزلاً بديلاً؟

وتابع: اليوم نشاهد الجميع يتحدثون عن الشفافية والوضوح، ويجب أن يعرف المواطنون أن ينظموا أنفسهم وفق رؤية واضحة للحكومة، فالمشكلة أن الحكومة ستدفع فوائد الألف الأولى، وسيتولى البنك التجاري تمويل المواطنين بهذا القرض، وإذا كانت الحكومة ستدفع هذه الفوائد فمن الأولى أن تأخذ هذا القرض وتمنحه للمواطنين، لماذا تريد أن تجعل الأسرة الكويتية تحت رحمة البنك التجاري.

وأضاف العتيبي: يجب أن نعرف أن مشكلة السكن في الكويت ليست مشكلة التمويل العقاري، وهنا مربط الفرس، وعليه فنحن نحتاج إلى حلول وخطة مستدامة طويلة المدى لمشكلة عانى منها المواطن الكويتي لسنوات طويلة امتدت لأكثر من 20 عاماً وهو ينتظر بيت العمر! ومشكلتنا الإسكانية تكمن في ندرة الأراضي الصالحة للرعاية السكنية وقلة المعروض منها، حيث إن حجم المساحة العمرانية في الكويت لا يتعدى الـ 10%، أضف إلى ذلك احتكار تجار العقار للأراضي الفضاء لزيادة الأسعار والتحكم بسوق العقار؛ لذلك لا بد من فرض رسوم وضرائب تصاعدية على الأراضي الفضاء كما فعلت بعض الدول الخليجية، ومنع الاستثمار في العقار السكني، ومنع تملك أكثر من وحدة سكنية، ومنع تداول العقار خلال 5 سنوات مثلاً حتى نحد من ارتفاع الأسعار قبل تمرير التمويل العقاري.

وقال العتيبي: أيضاً قبل الحديث عن قانون الرهن العقاري لا بد من توفير مدن متكاملة الخدمات، تعليمية وتجارية وحكومية، وليس السكن فقط؛ حيث إن الذين تسلموا أراضي في مناطق بعيدة، لم يحصلوا على خدمات متكاملة، وبالتالي أجرة بعضهم بيته وذهب لتأجير شقة في المناطق النموذجية القريبة من الخدمات وأماكن عملهم، وعليه فقصور الخدمات وضعفها في تلك المناطق الحديثة والبعيدة رفع الطلب على العقارات السكنية في المناطق الداخلية بيعاً وتأجيراً،

شهدت قضية تثبيت معادلات التهدة وتغيير قواعد الاشتباك على حدود قطاع غزة بين المقاومة والاحتلال عدة مراحل؛ حيث تدرجت بالتوغل البري للاحتلال على أطراف القطاع وتجريف الأراضي الزراعية وإطلاق النار على المزارعين، وحينها كانت المقاومة بكافة تشكيلاتها، وعلى رأسها «كتائب القسام»، الجناح المسلح لحركة «حماس»، ترد بالقنص أو بالهاون على توغل آليات الاحتلال. وبالفعل، نجحت المقاومة الفلسطينية في ترسيخ أهم معادلة وهي منع التوغل البري المحدود، الذي كان الاحتلال يقوم به بشكل يومي ودوري على أطراف القطاع، ويتلف مزارعات ويقوم بعمليات تجريف، ولولا تصدي المقاومة لأقام الاحتلال منطقة عازلة على طول المناطق الشرقية من قطاع غزة بعمق مئات الأمتار.

المقاومة الفلسطينية تثبت قواعد الاشتباك مع الاحتلال بغزة..

«الإرباك الليلي» بنابلس وتغيير قواعد الاشتباك

فقط، بل حتى واشنطن دخلت على الخط، وهذا يعني أن التدرج للتصعيد والاشتباك لم يكن سهلاً وممكنًا ومتاحاً عند أي حدث؛ لذلك استدارت المقاومة للاشتباك بحدة أقل، وقامت بتفعيل وحدات «الإرباك الليلي». وأكد العمور أن وحدات «الإرباك الليلي» لم تعد مقتصرة على حدود قطاع غزة فقط، بل نقلت تجربة الإرباك إلى الضفة، وقد نراها في الداخل الفلسطيني أيضاً، وهذا تثبيت لقواعد اشتباك جديدة لم تعد مقتصرة جغرافياً على قطاع غزة فقط، ثم إن المقاومة لها قراءتها السياسية ولا سيما عقب تشكيل حكومة الاحتلال الجديدة، حيث لا تريد المقاومة تصعيد الاشتباك حد الحرب، لكنها لا تقبل أيضاً أن تكون التهدة مجانية، وأن يتكرر الاحتلال لمطالبها ولعود الوسطاء؛ لذلك نشهد عمليات شد وجذب بين المقاومة والاحتلال وحركة مكوكية للوسطاء، لافتاً إلى أن لا أحد يريد العودة للحرب، لكن لا أحد يقبل بالبقاء في المربع الحاصل؛ أي أن تستمر ممارسات الاحتلال ومستوطنيه

قال المختص بالشأن الصهيوني ثابت العمور، لـ«المجتمع»: هناك، بدون شك، تدرج في تثبيت معادلات قواعد الاشتباك بالرد على أي عملية اغتيال ينفذها الاحتلال ضد المقاومة، ثم حدثت نقلة نوعية في الاشتباك بأن بات قصف «تل أبيب» والمدن البعيدة عن قطاع غزة عشرات الكيلومترات أمراً وارداً وحاضراً في سلوك المقاومة، ودخلت صواريخ ثم رشقات ثم مديات أبعد في المعادلة مؤخراً، بعد معركة «سيف القدس» حدث تطور غير مسبق، لم تعد قواعد الاشتباك بين المقاومة والاحتلال أو تثبيت معادلات التهدة مرتبطة بقطاع غزة فقط، بل دخلت القدس إلى عمق المعادلة، وكانت معركة «سيف القدس» بكل إحداثياتها تعبيراً عن ذلك.

وأضاف: لم تخرج المقاومة في هذه المعركة للرد على اعتداءات الاحتلال في القطاع، بل ذهبت للرد على ما يحدث في القدس، بعد انتهاء المعركة ودخول وسطاء، وهذه المرة دخل وسطاء من الوزن الثقيل؛ أي لم تعد الوساطة مقتصرة على القاهرة

فلسطين المحتلة - محمد سالم:

العمور: وحدات «الإرباك الليلي» لم تعد مقتصرة على حدود غزة بل نقلت التجربة إلى الضفة

عطاالله: الاحتلال تراجع عن كثير من الأمور في مقابل صمود وترسيخ المعادلات الجديدة

أبو ظريفة: جاهزون لكل السيناريوهات ووقف إطلاق النار بغزة يمكن أن ينهار في أي لحظة

وحدات «الإرباك الليلي».. ما هي؟

ابتدعت المقاومة الفلسطينية وحدات مقاومة جديدة انطلقت أولى شرارتها إبان مسيرات العودة عام 2018م، وشكلت تلك الوحدات حالة رعب وإنجازاً جديداً للمقاومة الفلسطينية، ومنها وحدات «الإرباك الليلي»، وتلك الوحدات تستخدم عدة أدوات في عملها، منها إشعال النيران والإطارات وتنظيم فعاليات شعبية يشارك فيها المئات من الشبان على طول حدود غزة الشرقية، وإطلاق شعارات وطنية وألعاب نارية، شكلت حالة فريدة من المقاومة التي تسببت بحالة إرباك وخوف لدى المستوطنين وقوات الاحتلال التي عادة ما تواجهها بإطلاق النار وإطلاق قنابل الإنارة في محاولة لتفريق الشباب الثائر، استلهمت تجربتها وطبقتهما لجان المقاومة الشعبية في «جبل صبيح» بمدينة نابلس بالضفة المحتلة.

ويعلق على ذلك منسق لجان المقاومة الشعبية صلاح الخواجا، لـ«المجتمع»، قائلاً: إن الشعب الفلسطيني لم يعدم الوسائل في مقاومة الاحتلال، وبلدة بيتا في نابلس التي تقاوم الاستيطان في جبل صبيح استلهمت تجربة غزة الناجحة من خلال وحدات «الإرباك الليلي» التي أثارت الخوف والهلع في صفوف الاحتلال وقطعان المستوطنين، حيث يشارك المئات من الشبان الفلسطينيين في هذه الوحدات، تماماً كما حدث في غزة، وهي تجربة نجحت بدون شك، وتعد أداة مقاومة جديدة بالنسبة لأهالي الضفة، وبالتأكيد سيتم

وتوسع فعالياتهما لتشمل كل الضفة المحتلة لمواجهة حرب الاستيطان والتهويد الشرسة. وأوضح الخواجا أن وحدات «الإرباك الليلي» مشهدة تسبب بحالة من الإرباك لدى صناع القرار في كيان الاحتلال، كونه تسبب بحالة التفاف جماهيرية واسعة، ونجح في جذب الآلاف من الشبان للمشاركة في تلك الفعاليات، وهذا إنجاز كبير سيشكل محطة جديدة في مقاومة الاستيطان.

وبالعودة إلى قطاع غزة ووحدات «الإرباك الليلي»، تشهد المناطق الشرقية من القطاع بين الحين والآخر سلسلة من الفعاليات التي يشارك فيها المئات من الشبان الثائرين على الاحتلال وحصاره، وتساعد هذا الأسلوب بعد العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة، كأداة للمطالبة برفع الحصار الظالم المفروض على القطاع منذ 15 عاماً؛ تسبب بخسائر جسيمة على كافة الأصعدة. ويطابق عمل وحدات «الإرباك الليلي» مع وحدات أخرى للمقاومة تعمل شرق القطاع، منها وحدة «البالونات الحارقة»، وشكل انطلاق تلك الأساليب الجديدة تثبيت معادلات جديدة على حدود غزة، حيث بات الاحتلال يحسب لها ألف حساب، حتى إنه يعتبر من يشارك في تلك الوحدات هدفاً مشروعاً لعملية اغتيال وإطلاق النار، وهذا الأمر حدث أكثر من مرة.■



ويغلق معابر القطاع، ويتهرب من استحقاقات التهدة دون اشتباك ولو محدود.

وأوضح العمور أن المقاومة تفرض ربط ملف الإعمار بالأسرى بالتهدة بالمعابر، ونجحت في تصعيب عملية خروج الاحتلال للحرب، أي خروج الآن سيعني سقوط حكومة الاحتلال مباشرة، هذه الحكومة الجديدة برئاسة

«نفتالي بينت» لا تريد أن تقدم ما رفضه «نتنياهو»، لكنها لا تريد أن تعيد تجربته، فهي تريد إنجازاً سياسياً، لكن دون أي ثمن، وهذه هي الإشكالية الآن.

واقع جديد

من جانبه، أشار الكاتب والباحث في الشأن الصهيوني أكرم عطا الله، لـ«المجتمع»، إلى أن الأمور السائدة في قطاع غزة محل أسئلة كثيرة، ونقرب لجولة جديدة من

قال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين طلال أبو ظريف: إن المقاومة رسخت معادلة النار بالنار والقصف بالقصف، والاحتلال يريد قلب هذه المعادلة من خلال القصف واستمرار التصعيد وربط ملف الأسرى مع التهدة. وأشار أبو ظريف إلى

الشق الثاني من المعادلة التي رسختها المقاومة، وهو أنه لا يمكن ربط ملف تبادل الأسرى بملف الإعمار ورفع الحصار؛ فكل هذه الملفات منفصلة ولها مساراتها، فملف وقف إطلاق النار يجب أن يتزامن معه رفع الحصار وعدم وضع شروط للإعمار. وشدد أبو ظريف على أن كل ما يدور من محاولات دولية وصهيونية من ربط المسارات مع بعضها ستبوء بالفشل، ويمكن أن ينهار وقف إطلاق النار في قطاع غزة في أي لحظة، ونحن جاهزون لكل السيناريوهات.■

الاشتباك، وأن المقاومة الفلسطينية غيرت كل قواعد الاشتباك المعمول بها في السابق مع الاحتلال، وفي مقابل صمود وترسيخ المعادلات الجديدة، تراجع الاحتلال عن كثير من الأمور التي كانت سائدة في السابق، خاصة ما يتعلق بالمعابر وإعادة الإعمار، وكل الأمور قيد النقاش الذي لم يُفصّل لاختراق، على الرغم من الكثير من جهود الوساطة مع تعنت الاحتلال وربطه الملفات مع بعضها بعضاً. وتعقيباً على ما سبق من تحليلات وآراء،



تونس - عبد الباقي خليفة:



الانتخابات العامة المبكرة في تونس.. المبررات والعقبات

تمكنا من تجنب البلاد حرباً أهلية.

حركة «النهضة»، أكبر حزب سياسي، وأكبر كتلة برلمانية في تونس (54 مقعداً)، اشترطت وصول الحوار إلى طريق مسدود لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية سابقة لأوانها.

وقال الناطق الرسمي باسم الحركة، فتحي العيادي: البلاد في وضع صعب على جميع المستويات؛ اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وسياسياً، ولا يوجد مخرج غير الحوار والاتفاق على أولويات المرحلة القادمة، والتهدة على جميع المستويات، وتعاون مؤسسات الدولة للتصدي لكل التحديات، وتنفيذ الاستحقاقات العاجلة.

وأكد أنه إذا تعطلت الأوضاع ولم يتم إيجاد مخرج لهذه الأزمة يصبح من الضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، والعودة إلى الشعب كحل من الحلول، ولو أن «النهضة» لا تراه حلاً مناسباً في هذه الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وأشار إلى أن تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لأوانها قد يكون له كلفته المالية والاقتصادية على الدولة وعلى المواطن الذي ينتظر إجراءات اجتماعية واقتصادية. واستدرك قائلاً: هذا الموضوع ما زال يحتاج إلى دراسة وتقدير سياسي، والحركة مبدئياً مع الحوار الوطني لإيجاد حلول للأزمة السياسية بالبلاد.

وكان القيادي البارز بالحركة وزير الخارجية الأسبق رفيق عبد السلام، قد دعا إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية سابقة لأوانها، وقال، في تدوينة له على صفحته الرسمية بـ«فيسبوك»: على ضوء المعطيات التي أراها في المشهد السياسي الراهن الذي يتجه نحو مزيد من التعقيد والتشابك، فلا أرى أفقا للحل إلا بالذهاب إلى انتخابات

لم يكن الحديث عن انتخابات برلمانية ورئاسية متزامنة في تونس وليد الساعة، أو وليد اللحظة السياسية الراهنة، وإنما يعود إلى عام 2020م إبان حكومة إلياس الفخفاخ، والجدل الذي دار حولها وحول طبيعتها (حكومة سياسية، أم تكنوقراط).

يلقى قبولا متزايداً يوماً بعد يوم؟
مثل رفض الرئيس سعيد لمبادرة «الاتحاد العام التونسي للشغل» (أكبر منظمة نقابية بتونس) الداعية لإجراء حوار وطني، من خلال التدخل في شكل الحوار، واستثناء أطراف منه، وإضافة أطراف أخرى، ما أفرغه من مضمونه وأهدافه؛ مثل حجر الزاوية في تجدد الدعوة إلى انتخابات برلمانية ورئاسية سابقة لأوانها.

وقد جاء رد الاتحاد بعد اجتماع الهيئة الإدارية، الخميس 17 يونيو 2021م، حيث شددت على رفض استمرار الأزمة السياسية، وعمل مختلف الأطراف الحاكمة على تعميقها، بمواصلة المناورات والتجاذبات والتراشق بالتهم، وتعطيل أي حل ينقذ البلاد ويمنع السقوط في الهاوية، حسب ما جاء في بيان الاتحاد الذي اطلعت عليه «المجتمع».

وأكد البيان أن الانتخابات المبكرة يمكنها الإسراع بتخطي الأزمة السياسية والدستورية، وأن الاتحاد سيواصل القيام بدوره الوطني في الذود عن وحدة الدولة ومؤسساتها وحماية حقوق ومصالح جميع فئات الشعب.

وأدان الاتحاد، وفق نص البيان، تصريح سعيد، قائلاً: نعبّر عن إدانتنا لتصريح رئيس الجمهورية الأخير الذي شكك في الحوار الوطني الذي قاده الاتحاد صحبة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين عام 2013م، الذي لولاه لما

تجدد الجدل حول الانتخابات السابقة لأوانها، بعد اختيار الرئيس التونسي قيس سعيد، لرئيس الحكومة التونسية الحالي هشام المشيشي ليشكل الحكومة الحالية، والتطورات التي شهدتها العلاقة بين سعيد ومن اختاره، الذي أصبح محسوباً على الحزام السياسي الذي يدعمه حالياً.

واستمر الحديث عن الانتخابات السابقة لأوانها في تونس دون انقطاع، بيد أن التراكمات الماضية والخلاف حول طبيعة النظام السياسي النموذجي، وتعطل تمرير التحوير الوزاري، وتعطل مبادرة الحوار الوطني بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، بسبب شروط الرئيس قيس سعيد، إلى جانب عدم إرساء المحكمة الدستورية؛ مثلت جميعها محاور وروافد داعمة لإقامة انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، لكن هل الطريق سالك لتحقيق هذا المطلب الذي

رفض الرئيس لمبادرة «الاتحاد العام للشغل» مثل حجر الزاوية في تجدد الدعوة لانتخابات مبكرة

«الاتحاد العام للشغل»: الانتخابات المبكرة يمكنها الإسراع بتخطي الأزمة السياسية والدستورية



يصلح بقية هنات هذا النظام، ولن يكون الاستفتاء حلاً سحرياً للأزمة السياسية العميقة في البلاد.

ودعا صرصار الفاعلين السياسيين إلى تجنب الإصلاح المرتجل قبيل المواعيد الانتخابية، كما دعاهم إلى تفكير شامل ووضع منهجية للإصلاح ستستغرق وقتاً طويلاً لتنفيذها، وفق تقديره.

وتساءل صرصار: هل بالإمكان المواصلة في هذا الوضع المتأزم لبقية العهدة؟ وهل هذا التعطيل سيحل مشكلات المواطن التونسي اقتصادياً واجتماعياً؟

وشدد بالقول: إن الوضع سيئ جداً علي مختلف الأصعدة سياسياً واقتصادياً، لافتاً النظر إلى أن الذهاب إلى انتخابات مبكرة بنفس القانون الانتخابي، وبنفس العزوف، وفي ظل الوضع السياسي الحالي لن يجدي نفعا، ولن يأتي بالتغيير المرجو، حسب قوله، مضيفاً أن إصلاح المنظومة الانتخابية يمر عبر تشخيص هناتها والوقوف على مواطن الخلل فيها؛ ليتمكن النواب لاحقاً من وضع تصور لإصلاح النظام الانتخابي.

وعودة لسؤال البداية، فإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة، ورغم أن مبرراتها كثيرة كما سلف، فإن هناك عقبات كثيرة تحول دونها، من بينها هل يقبل الرئيس سعيد بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة؟ وهل يمكن إجراء انتخابات مبكرة دون تعديل القانون الانتخابي، ودون إرساء المحكمة الدستورية، وقبل ذلك دون إجماع أو أغلبية تقرض الانتخابات؟■

«النهضة»: البلاد في وضع صعب على جميع المستويات ولا يوجد مخرج غير الحوار

صرصار: الذهاب إلى انتخابات مبكرة بنفس القانون الانتخابي والوضع السياسي لن يجدي نفعا

الهيئة كالمعمل العسكري لا يحتمل الخط، على حد قوله.

وكان الرئيس السابق للهيئة العليا للانتخابات شفيق صرصار، قد قال، الجمعة 5 مارس 2021م: إن الذهاب لانتخابات مبكرة كحل للأزمة السياسية الحالية هو أبغض الحلول، وذلك بسبب التعطيل الحاصل بين مؤسسات الدولة، وانعدام الحوار بين القيادات الثلاث (رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان).

ولا يرى صرصار في اختزال هنات النظام الانتخابي في تعديل نسبة العتبة الانتخابية أو تغيير نظام الاقتراع على الأشخاص حلاً جذرياً لإصلاح المنظومة الانتخابية باعتبارهما صيغة من صيغ الاقتراع لا تتسحب على كامل المنظومة الانتخابية.

وأوضح أن استسهال إصلاح النظام الانتخابي بالترفيف في العتبة أو تنظيم استفتاء شعبي لاختيار نظام الاقتراع لن

تشريعية ورئاسية مبكرة، بعد تثبيت المحكمة الدستورية وتعديل القانون الانتخابي.

وشدد على أنه في ظل وجود مجلس برلماني يتسم بالتشردم، ولا يتيح استقراراً في مؤسسات الحكم بسبب قانون انتخابي لا يسمح لأحزاب الأغلبية بتحمل مسؤوليتها في الحكم والأقلية بممارسة دورها في المعارضة، وفي ظل وجود رئيس جمهورية أضحى طرفاً رئيساً في الانقسام والتجاذب الداخليين نتيجة حرصه على تجاوز نتائج الانتخابات وعقد تحالفات مشوهة مع أحزاب الأقلية على حساب الأغلبية، وإصراره على التمدد وفرض سلطة رئاسوية مطلقة بالأمر الواقع، بعيداً عن روح الدستور والأعراف السياسية التي تشكلت بعد الثورة؛ لا يوجد خيار آخر إلا بالاحتكام مجدداً لصندوق الاقتراع وإعادة الأمانة لصاحب السلطات الأصلية، فلا خوف من سلطة الصندوق، وإرادة الشعب السيد على نفسه ومصيره.

سابق لأوانه

رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، نبيل بوفون، اعتبر الحديث عن انتخابات برلمانية ورئاسية سابقاً لأوانه، واستدرك في حديث هاتفي مع «المجتمع» قائلاً: الانتخابات استحقاق، والدولة قادرة على توفير الاعتمادات مع كل محطة انتخابية.

وأضاف: كل عملية انتخابية تستوجب خطة عملية لاحترام الإجراءات التي وضعتها الهيئة حتى تكون مطابقة للمواصفات، فعمل



الانتخابات التشريعية الجزائرية..

جاءت الانتخابات التشريعية (النيابية) في الجزائر، التي انتظمت بتاريخ 12 يونيو الماضي، حاملة معها الكثير من المفارقات والنتائج غير المتوقعة، وسط مقاطعة وعزوف انتخابي كبيرين، ونسبة مشاركة متدنية بلغت 23%، حسب بيان للمجلس الدستوري، عقب الإعلان عن النتائج النهائية لعملية الاقتراع، مع العلم أن الهيئة الناخبة تبلغ أكثر من 24 مليون ناخب، وهي مقاطعة يرى الكثيرون أنها راجعة إلى انعدام جو الثقة في ظل المناخ السياسي العام الذي تعرفه البلاد.

هندسة جديدة للمشهد السياسي ومفاجآت غير متوقعة

شريكاً قوياً في السلطة السياسية وصناعة القرار في العهد السابق، فقد كان يحصل منذ عام 2002م على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من قيادة الحكومة أو مجلس الوزراء، وهذه المرة الأولى التي يخسر فيها الأغلبية بعد أن تشتت أصوات الناخبين وتغيرت الكثير من المعطيات.

بينما يرى متابعون بأن فوز جبهة التحرير جاء بناء على توظيف وعاء انتخابي له الولاء الكامل للحزب بغض النظر عن الظروف والشخصيات التي تتولى قيادته، وهو عادة يتشكل من طبقة المجاهدين وأبنائهم وأبناء الشهداء، كما أن المقاطعة كان لها أثر واضح في ترجيح الكفة لصالح الحزب العتيق ومضاعفة حظوظه في الفوز.

كما ظفر الحزب الثاني الذي كان في السلطة، التجمع الوطني الديمقراطي، بـ 58 مقعداً، متبوئاً المرتبة الرابعة ومتقهقراً عن المراتب التي كان يحصدها خلال العهود السابقة عندما كان في أوج قوته وقربه من السلطة، وقبل أن يسجن أمينه العام أحمد أويحيى، الذي يقبع حالياً في السجن بسبب تهم فساد كبيرة.

الجديدة»، ليمضي بعدها في تنظيم استفتاء على تعديل دستوري، في 1 نوفمبر 2020م، تضمن الكثير من التعديلات والإضافات على قانون الانتخابات وطريقة الاقتراع، وهي التعديلات التي صاغت بعض نتائج التشريعات الأخيرة ورسمت ملامح المشهد السياسي المرتقب، وأهمها تراجع العديد من الأحزاب السياسية وخسارتها للمقاعد التي كانت لها في العهدة السابقة، لصالح القوائم الحرة وأصحاب الشهادات الجامعية الذين باتوا يمثلون نسبة 75% من تشكيلة البرلمانين.

تراجع الأحزاب وبروز القوائم

وبعكس جميع التوقعات، فقد فاز حزب السلطة البائدة جبهة التحرير الوطني بأغلب مقاعد البرلمان الجديد؛ حيث حصده الحزب 98 مقعداً من أصل 407 مقاعد في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى)، وهي نتيجة جاءت معاكسة لآمال الكثير من الجزائريين الذي خرجوا في الحراك الشعبي، وطالبوا بإزالة هذا الحزب من المشهد السياسي وتحمله المسؤولية عن الوضع العام؛ كونه كان

تعتبر هذه الانتخابات الأولى من نوعها بعد الحراك الشعبي الجزائري، الذي أسفر عن تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وملاحقة العديد من رموز نظامه قضائياً وسجنهم، من بينهم رؤساء أحزاب سياسية كبيرة كانت مؤيدة له أو ما تعرف إعلامياً بأحزاب الموالاتة، قبل أن تُجرى انتخابات رئاسية جديدة، في 12 ديسمبر 2019م، فاز فيها الرئيس عبدالمجيد تبون، الذي أطلق شعاراً جديداً على مرحلة ما بعد الحراك الشعبي تحت مسمى «الجزائر

حزب السلطة البائدة فاز بأغلب المقاعد وهي نتيجة جاءت معاكسة لآمال الكثيرين

الإسلاميون تقدموا حيث حصدت «مجتمع السلم» 65 مقعداً و«البناء الوطني» 39

والترشح لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، فإنها تواجه الكثير من المعوقات النفسية والاجتماعية، التي تكبح اندماجها في المجال السياسي وتقلل من مساهمتها في عملية التغيير وحلحلة أوضاع البلاد؛ حيث ما يزال النظر إليها مقروناً بالطابع المحافظ للمجتمع الجزائري الذي يتوجس من ظهور المرأة سياسياً، على اعتبار أن هذا المجال ذكوري أكثر، ويتميز بممارسات لا تقوى المرأة على تحملها أو تقبل إكراهات الواقع السياسي، ولا سيما بعد تلطيفه بممارسات فاسدة وغير أخلاقية خلال العقدين الماضيين.

الرئيس وخيار الأغلبية

بعد إعلان النتائج، بدأت دفعة النقاش العام تتحول إلى الشكل الذي سيصير إليه البرلمان وشكل الحكومة التي سيفرزها، وكيف سيتعامل الرئيس مع تركيبة المجلس، حيث بات يتمتع بفضل نتائج الانتخابات بأريحية كبيرة قد تمكنه من الاستغناء عن أحزاب الموالة السابقة، خاصة بعد إعلان الولاء لبرنامج الرئيس الذي أطلقته الكثير من الأحزاب والقوائم الحرة الفائزة، ما قد يقود إلى تكتلات تسمح بتشكيل أغلبية رئاسية ينجم عنها حكومة يقودها وزير أول يعينه رئيس الجمهورية، كما تنص على ذلك المادة (103) من التعديل الدستوري الأخير، ويكلفه باقتراح تشكيل الحكومة وإعداد مخطط عمل لتطبيق البرنامج الرئاسي الذي يعرضه على مجلس الوزراء.

أما في حالة بروز أغلبية برلمانية غير الأغلبية الرئاسية، وبحسب المادة (110) من التعديل الدستوري، فيعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة من الأغلبية الفائزة، ويكلفه بتشكيل فريقه الحكومي، وإعداد برنامج الأغلبية البرلمانية التي انبثقت عنها.

ومهما يكن في الحالتين، فإن البرلمان والحكومة الجديدين سيواجهان الكثير من الرهانات والتحديات التي تعرفها الجزائر، ولا سيما في مجال الاقتصاد الذي يعاني من الكثير من الصعوبات، وله ارتدادات عميقة على السلم الاجتماعي، إضافة إلى ذلك؛ فإن الطبقة السياسية الجديدة ستواجه مناخاً سياسياً جديداً أيضاً أفرزه حراك 22 فبراير 2019م، ما يستدعي رؤية جديدة وتعاملاً مختلفاً عن سابقه مع الفاعلين الجدد. ■



الانتخابات شهدت انكماشاً كبيراً بالتمثيل النسوي فلم تفز سوى 35 امرأة مقارنة بـ 120 في انتخابات 2017م

البرلمان والحكومة الجديان يواجهان الكثير من التحديات ولا سيما الاقتصاد وارتداداته على السلم المجتمعي

عن النتائج ولم تقدم الكثير من الاحترازات حول شفافية الانتخابات.

الملاحظ في هذه الانتخابات هو الانكماش الكبير الذي طال تمثيل العنصر النسوي في البرلمان الجديد، حيث لا يتعدى عدد النساء اللواتي ظفرن بمقعد نيابي 35 امرأة من بين 5744 مترشحة؛ أي ما نسبته 8% فقط من إجمالي مقاعد المجلس الشعبي الوطني، ورغم أن القانون العضوي للانتخابات نص في المادة (202) على المناصفة بين النساء والرجال في قوائم المترشحين؛ فقد يتبين في النهاية أن أغلب القوائم حادت عن احترام هذه القاعدة، ليسفر ذلك عن سقوط مدو للمرأة في التمثيل النيابي مقارنة بالانتخابات السابقة، حيث شهدت الانتخابات البرلمانية عام 2017م استحواذ النساء على 120 مقعداً من أصل 462، بينما شهدت الانتخابات التي جرت عام 2012م أزهى مراحل التمثيل النسوي في تاريخ الانتخابات الجزائرية، من خلال فوز 145 امرأة بمقعد نيابي.

وبرغم حزمة القوانين والتشريعات التي أعطت للمرأة الجزائرية حقوقاً كثيرة ومشجعة على المشاركة السياسية

من ناحية أخرى، حصدت القوائم الحرة المرتبة الثانية من حيث عدد المقاعد، بمجموع 84 مقعداً، وهذا نتيجة للمزايا والتحفيزات التي أعلنت عنها السلطة لفائدة الشباب الراغبين في الترشح وخوض غمار الانتخابات التشريعية، أهمها خفض عدد التوقيعات التي تسمح بدخول المترك الانتخابي، وتخصيص إعانة مالية من الدولة لكل شاب يترشح في قائمة حرة ولم تتجاوز سنه 40 عاماً، قدرها 30 مليون سنتيم (2250 دولاراً)، ما حفز عدداً كبيراً من الشباب على الترشح ضمن قوائم بلغ عددها حسب سلطة الانتخابات 1114 قائمة، راهنت كلها على العمل الميداني والتعويل على مقاطعة الناخبين للأحزاب السياسية، على أمل أن يشكل ذلك توجهاً جديداً نحو تفضيل الناخبين لجيل جديد من الشباب الذين لم يكونوا جزءاً من المشهد السياسي السابق، ولم يتورطوا في أي قضايا كتلك التي تورط فيها مسؤولون في الأحزاب السياسية المعروفة.

تقدم الإسلاميين

من جهتهم، تقدم الإسلاميون في الانتخابات التشريعية، حيث حصد أكبر حزب إسلامي بالبلاد (حركة مجتمع السلم) 65 مقعداً، وكانت جميع التوقعات تفترض اكتساح الأحزاب السياسية الإسلامية للمشهد الجديد، تبعاً للكثير من المتغيرات، لعل أبرزها كما يقول الأمين العام للإعلام والاتصال لحركة مجتمع السلم، ناصر حمداوش، أن الحركة الإسلامية راكمت خبرة سياسية وتجربة انتخابية أهلتها لتكون من أقوى الأحزاب الجزائرية تنظيمياً وانتشاراً شعبياً، ما أهلها لأن تتصدر جمع التوقيعات وتغطية الترشح في الدوائر الانتخابية، بما فيها الجالية، كما أنها تجمع بين البعد التنظيمي والانضباط الحزبي والبعد الشعبي والمصادقية الاجتماعية للمترشحين.

وخلافاً للمتوقع، حاز الحزب الإسلامي الآخر، حركة البناء الوطني، على 39 مقعداً، وهو الحزب الذي برز رئيسه عبدالقادر بن قرينة، خلال الحملة الانتخابية بشكل لافت من خلال تصريحات نارية ودعم مطلق أبداه لسياسة الرئيس تبون، حتى ظن الكثيرون أنه سيكون حزب السلطة الجديدة. واللافت أن هذه الأحزاب أبدت رضاها

زيارة «حماس» للرباط.. دلالات عميقة ومكاسب متبادلة



في خطوة مفاجئة، وبعد فترة قصيرة من توقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة، قام إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، بزيارة هي الأولى من نوعها للمملكة المغربية.

وإن كانت هذه الزيارة جاءت بدعوة من حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية، الذي يقود الائتلاف الحكومي، فإنه لم تكن لتتم لولا الضوء الأخضر من الملك محمد السادس، وهو ما أكدته هنية، في تصريح صحفي، مبرزاً الرعاية الملكية للزيارة، و«احتضان الشعب المغربي» لها.

الرباط - عبدالغني بلوط:

الشعب المغربي والمجتمع المدني باستبشار واحتفاء كبيرين.

وعن المكاسب الناتجة عن الزيارة التي أعقبت انتصار «سيف القدس»، أشار هناوي إلى أن أجندة التطبيع ستكون في حرج شديد، كما أنها ضربة للبلطجة الصهيونية في القدس، موضحاً أن المغرب وإن كان قد وقع الاتفاق الثلاثي بخلفية الدفاع عن قضية وحدته الترابية، فإنه أيضاً، وبصفته رئيساً للجنة القدس، يصطدم بمسؤوليته تجاه القضية الفلسطينية، وبكون قوات الاحتلال، بسياساتها الهمجية الدموية، لم تترك لا للمغرب ولا لباقي الدول المطبوعة مجالاً لتبرير التطبيع وتسويغه، وبذلك فإن المغرب ما عليه إلا أن يرجع إلى مربعه الأول ويعمل على تقليص - إن لم يكن إعدام - الأجندة التطبعية ووقف مسارها، وتجديد موقفه من القضية الفلسطينية، هذه المرة، من موقع المقاومة، على الأقل دبلوماسياً إن لم يكن دعماً مباشراً أو سياسياً.

وفي سياق متصل، ربط مراقبون الزيارة بتصريحات القائم بأعمال «إسرائيل» بالرباط حين انتقد تحية رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني للمقاومة الفلسطينية وصمود المقدسين في وجه

تصريح لـ«المجتمع»: إن للزيارة دلالة عميقة تكتسب طابعاً مميزاً من حيث سياقها ومعطياتها السابقة والمصاحبة واللاحقة، وأبرز أن المغرب له موقف وموقع مميز تجاه القضية الفلسطينية في معادلات قضايا الشرق الأوسط، والصراع العربي «الإسرائيلي» منذ عقود، مشيراً إلى المرحلة الحالية خاصة السنوات الأربع الأخيرة ظهرت «صفقة القرن»، وكان المغرب يمانع ويرفض مدخلات ومخرجات هذه الصفقة، لكن في أواخر السنة الماضية أقدم المغرب على تطبيع رسمي مفاجئ في انعطاف حاد ونشاز عن الموقف الرسمي المعلن لسنوات طويلة، وربط ذلك بقضية وحدته الترابية في الأقاليم الصحراوية.

وأوضح أن انتصار المقاومة في «سيف القدس» أعطى للزيارة أهمية كبيرة، خاصة في تعزيز الموقف المغربي من القضية الفلسطينية، مبرزاً أن «حماس» تصرفت ببرجماتية وبذكاء إستراتيجي ولم تترك المجال مفتوحاً لأجندة التطبيع، مؤكداً أن الزيارة لم تقتصر فقط على حزب العدالة والتنمية، لكنها شملت لقاءات مع أطراف سياسية تنتمي إلى الطيف السياسي الواسع في المغرب، كما استقبلتها مختلف مكونات

بتساءل مراقبون عن دلالات زيارة وفد «حماس» للمغرب وأبعادها ومآلاتها ومكاسبها المتبادلة، ولا سيما أن المغرب الذي يترأس لجنة القدس قام، أخيراً، بعقد اتفاق ثلاثي لتطبيع العلاقات بين الرباط و«تل أبيب» برعاية الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترمب»، وربط ذلك باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الأقاليم الصحراوية وتقوية موقفه ضد جبهة البوليساريو الانفصالية. وقال الحقوقي والكاتب العام للمرصد المغربي لمقاومة التطبيع عزيز هناوي، في

هناوي:

انتصار المقاومة في «سيف القدس» أعطى للزيارة أهمية في تعزيز الموقف المغربي من القضية الفلسطينية

أجندة التطبيع ستكون في حرج شديد كما أنها ضربة للبلطجة الصهيونية بالقدس

مفتاح:

**إذا لم يصبح المغرب بالتطبيع
أفيد للقضيتين الوطنية
والفلسطينية فإن تمزيق
الاتفاق سيكون خيار الشجعان**

التليدي:

**«العدالة والتنمية» مسح بهذه
الزيارة جزءاً من الصورة السلبية
التي ألصقت به بسبب التطبيع**

المواجهة العسكرية بين الطرفين «الإسرائيلي» والفلسطيني، ودخول كل مدن «إسرائيل» ضمن دائرة الاستهداف الفلسطيني، خلق قناعة لدى واشنطن وأوروبا أن أي تصور لمفاوضات قادمة لا يمكن أن تغيب عنه «حماس»، ولو بوساطة غير مباشرة، وأن الحاجة ملحة لتتويج الوسطاء، ولا سيما بعد التعثرات التي عرفها الدور المصري في إدارة التفاوض حول كثير من الملفات بين الطرفين. **الرابع:** أن ثمة توجهاً دولياً، بدأ يتبلور بشأن مرتكزات عملية السلام، وأنه يستحيل أن يستمر المنطق الذي يجعل المفاوضات أداة للضغط على الجانب الفلسطيني، بينما تتحلل «تل أبيب» من كل التزاماتها، وتجهز على الحقوق الفلسطينية، وتنتهك حقوق الإنسان، خاصة أن قضية القدس، بعد أحداث حي الشيخ جراح، أصبحت في صلب المفاوضات، وأن المغرب هو المؤهل للقيام بدور في هذا المجال.

وختم التليدي أن دبلوماسية المغرب الهادئة ونجاحه في إنجاز نتائج إيجابية في الملف الليبي، فضلاً عن حاجته لكسب التحدي في ملف وحدته الوطنية، يلح على الرباط بممارسة دور دبلوماسي مهم، يقنع واشنطن بأن ثمرة اعترافها بالسيادة المغربية على الصحراء ليس فقط جواباً على التحديات الأمنية التي تطرحها منطقة الساحل جنوب الصحراء، وليس فقط فتحاً لفرص الاستثمار الأمريكي الواسع في أفريقيا، ولكن يحفز ويساعد في تهيئة شروط انطلاق دور مغربي جاد في التسوية بالشرق الأوسط. ■

تعرض الحزب لحملة قوية بسبب توقيع رئيس الحكومة سعد الدين العثماني على الاتفاق الثلاثي، وبدأ ينظر لحزب العدالة والتنمية كما لو أنه شق صف الحركة الإسلامية بالخروج على الثوابت التي تجمع موقف الحركات الإسلامية وموقفها تجاه القضية الفلسطينية. واليوم، يستطيع سعد الدين العثماني أن يستعمل هذه الزيارة للرد على خصومه والتأكيد أن موقف حزبه لم يتغير، وأنه لا يزال داعماً للمقاومة وخطها مسانداً لحقوق الشعب الفلسطيني.

وأكد التليدي أن «حماس» بدون شك، ستحقق مكسباً من هذه الزيارة، فهي ترى أن قوتها في المواجهة العسكرية أخرجتها من عزلتها، وفتحت لها البوابة السياسية والدبلوماسية، وتقرأ الموقف المغربي على أساس أنه إخفاق لاتفاقات «أبراهام» ولمسار التطبيع، وأنه لم يعد إلا خيار الدولتين، بإقامة دولة فلسطينية على حدود أراضي عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، ولذلك فمن المتوقع جداً أن يفتح عدد من العواصم العربية أبوابها لاستقبال «حماس»، خاصة أن الضوء الأخضر قد أعطي لتتويج الأدوار العربية، لدفع «حماس» نحو التفاوض، وتلين لهجتها، واقتكاك السياسي من قبضة العسكري، أي تشجيع الجناح السياسي على إدارة الملف بدل تركه في يد الجناح العسكري لحركة «حماس». وبخصوص استحقاقات هذه الزيارة، يشير التليدي إلى مؤشرات مهمة تثبت أن ثمة تحضيراً لدور مغربي مقترح أو مبادرة أو تكوين عناصر وساطة غير مباشرة بين الطرفين «الإسرائيلي» والفلسطيني.

أولها: ما يرتبط بمضمون الرسالتين؛ الملكية التي هنأت رئيس الوزراء «الإسرائيلي» الجديد، ورد هذا الأخير عليها، فالرسالتان تضمنتا حديثاً عن السلام، بل تحدثت رسالة «بينيت» عن مساعي المغرب الرامية للدفع قدماً بالسلام والأمن في المنطقة.

الثاني: أن واشنطن في مساعيها لوقف إطلاق النار بين الطرفين مع تركيزها أكثر على الدور المصري والقطري، ونسبياً الأردني، لم تشطب دور الرباط من الطاولة، بل نوهت بجهودها، ولا سيما أنها اضطرت بسبب العدوان على غزة أن تعدل سياستها الخارجية وتعيد قضية الشرق الأوسط إلى أولوياتها.

الثالث: أن التطورات التي عرفتها

قوات الاحتلال والانتصار عليه.

وقال الإعلامي المخضرم **نور الدين مفتاح**، في افتتاحية جريدة «الأيام» المغربية: إن الرد المغربي السيادي الواضح والصارم واللبق في أن كان هو الاحتفاء بإسماعيل هنية وأعضاء مكتبه السياسي بعاصمة المملكة المغربية، هي رسالة جوابية صريحة لمن تكلم باسمهم القائم بأعمال «إسرائيل» بالرباط المدعو «ديفيد غوفرين»، وهو يعطينا الدروس في الجيوبوليتيك ومع من يجب أن نتعامل وكيف نقيم علاقاتنا مع إيران وغيرها.

وأضاف أن هذه الوقاحة وما وراءها هي ما ردت عليه المملكة بضربة معلم، في إطار توازن خلاق أفحم كذلك محبي «إسرائيل» هنا الذين تبعثرت أوراقهم وابتلعوا أسنتهم، وهذه الرسالة ليست لتصفية حساب ما مضى ومن مضى، ولكنها رسالة أيضاً لمن جاء ولما سيأتي ما دامت هذه الحكومات «الإسرائيلية» لا تتنافس إلا على من يكون أكثر تطرفاً وأكثر دموية، وهي رسالة أيضاً لهذه الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعبنا بالتسويق والغموض في التزامها بالاتفاق الثلاثي، وفي تلك الإدارة الجديدة لتتزيل الاعتراف بمغربية الصحراء على أرض الواقع.

وأشار إلى أن المغرب إذا لم يصبح بالتطبيع أفيد للقضيتين الوطنية والفلسطينية، فإن تمزيق هذا الاتفاق سيكون خيار الشجعان، ولا شيء أنقل في الميزان من الجبهة الداخلية وهي مع القضية الوطنية والقضية الفلسطينية.

من جهة أخرى، وبعد واقعة توقيع العثماني للاتفاق الثلاثي، حاول خصوم ومناقسو حزب العدالة والتنمية ربط الزيارة برفع الحرج عنه، في إطار الاستعداد للانتخابات المقبلة، لكن الأمين العام للحزب شدد على أن الزيارة كانت مبرمجة قبل ستة أشهر وتأخرت بسبب الوضع الفلسطيني الداخلي، معتبراً أن زيارة قادة «حماس» تأكيد على انخراط الحزب في دعم الشعب الفلسطيني بمختلف فصائله وفئاته ودعم المقاومة الفلسطينية، ودليل على دعم المغرب؛ ملكاً وحكومة وشعباً، للقضية الفلسطينية.

وأبرز المحلل السياسي **بلال التليدي**، في تصريحه لـ«المجتمع»، أن العدالة والتنمية من هذه الزيارة مسح جزءاً من الصورة السلبية التي ألصقتها به بعض الحركات الإسلامية والفصائل الفلسطينية بسبب التطبيع، فقد

إلى أين تسير العلاقات التركية الأمريكية بعد قمة «الناتو»؟



أقيمت، في 14 يونيو الماضي، قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بمقر الحلف في بروكسل، وهي أول قمة يحضرها الرئيس الأمريكي الجديد «جو بايدن»، ما طبعها بطابع خاص لجهة مستقبل الحلف وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها الأوروبيين.

ولكن لقاء الرئيس الأمريكي بنظيره التركي «رجب طيب أردوغان» كان له أهمية خاصة، وكان حديث الدوائر السياسية والإعلامية في تركيا لفترة طويلة، بالنظر للتوتر الذي يصيب العلاقات بين البلدين مؤخراً وطبيعة الملفات التي وضعت على أجندته.



د. سعيد الحاج

محلل سياسي مختص بالشأن التركي

أقرب لها من الولايات المتحدة والغرب. اليوم تبدو الملفات الخلافية الشائكة أكثر من تلك التوافقية بين أنقرة وواشنطن؛ حيث تأخذ الأولى على الأخيرة دعمها للمنظمات «الكردية» الانفصالية التي تصنفها هي كمنظمات إرهابية بسبب علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني، وعدم تعاونها معها في ملف التنظيم الموازي أو جماعة «كولن» المتهم بالوقوف خلف الانقلاب الدموي الفاشل، في عام 2016م، والمقيم على الأراضي الأمريكية، إلى جانب بعض الملفات الأقل أهمية وحساسية.

في المقابل، تأخذ الولايات المتحدة على تركيا تقاريرها مع روسيا، وشراءها منظومة «S400» الصاروخية الدفاعية منها، وخرقها سابقاً لعقوباتها على إيران، وبعض الملفات الأخرى.

وبنتيجة كل ذلك، يتهم بعض المسؤولين الأتراك الولايات المتحدة بدعم المحاولة الانقلابية في عام 2016م، وتتهمها أنقرة بالإضرار بأمنها القومي من خلال سياساتها السورية، وقد أوقفت عدة أشخاص بين مواطنين أمريكيين وعاملين في الممثلات الأمريكية على أراضيها بتهم ترتبط بدعم الإرهاب.

ثمة تناقض كبير بين مسمى العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبين حقيقتها على صعيد السياسات والخطاب، فالبلدان هما القوتان الأكبر في حلف شمال الأطلسي، وبينهما علاقات تحالف متجذرة تعود لعشرات السنين، ورفعها في تسعينيات القرن الماضي إلى مستوى «الشراكة الإستراتيجية»، لكن الواقع يقول بشيء آخر مختلف تماماً؛ فالخطاب الأمريكي تجاه أنقرة يزخر بالتهديدات والعقوبات، وخطاب الأخيرة تجاهها حافل باللوم والعتب.

انتهت الحرب الباردة منذ ثلاثين عاماً، وانفردت معها العقد النازم للعلاقات بين تركيا وحلفائها الغربيين، وخصوصاً الولايات المتحدة، فتراجعت أهميتها بنظرهم وبحث هي عن سياسات مستقلة نسبياً تحقق لها مصالحها.

لم تعد هناك رؤية موحدة تجمع تركيا معهم في كثير من قضايا السياسة الخارجية، ولا سيما تلك المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، كما توسعت جداً الهوة بين الجانبين في السنوات القليلة الأخيرة بسبب سياسات أنقرة وخطابها وشخصية رئيسها التي لم تعد على هواهم، وفي المقابل؛ نسجت تركيا مع روسيا علاقات متنامية ظهرت معها وكأنها

ثمة تناقض كبير بين مسمى العلاقات التركية الأمريكية وحقيقتها على صعيد السياسات والخطاب

ليست هناك رؤية موحدة بين تركيا وحلفائها الغربيين بكثير من قضايا السياسة الخارجية خاصة المتعلقة بالشرق الأوسط

أنقرة حتى) الإشكالات الكبيرة بينهما، التي ترتبط بالنسبة لكليهما بالأمن القومي، كل من وجهة نظره الخاصة.

ما يعني أن صفقة «S400»، ومقاتلات «F35»، والدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية، ومماطلتها في ملف «كولن»، وغيرها من القضايا العالقة ستبقى خلافية بين البلدين، ولم تلح حتى اللحظة أي إشارات على تغير جوهري لدى أي من الطرفين إزاء أي منها.

لكن اتفاق الجانبين على إرساء حوار ثنائي تخوضه المؤسسات المعنية وذات الاختصاص أمر يحمل إيجابية نسبية، من باب أنه يتناغم مع المطالب التركية في الحوار من جهة، ومنهجية «بايدن» المعلنة في مؤسسة سياسات بلاده الخارجية من جهة أخرى.

وعليه، يمكن القول: إن العلاقات التركية الأمريكية دخلت في مرحلة تهدئة بعد مستوى التوتر المرتفع بينهما في الفترة الأخيرة، وإن تركيا ستكون في الفترة المقبلة أقرب لحلفائها التقليديين في الغرب، وهو مسار كانت قد بدأت مع نهاية العام الماضي لعدة أسباب.

فمن جهة، كان انتخاب «بايدن» دافعاً لها وللبعض القوى الإقليمية الأخرى لإعادة النظر في بعض سياساتها وتوجهاتها، ومن جهة أخرى فهي حريصة على تجنب أي أزمات إضافية مع الولايات المتحدة وحلف «الناتو» والاتحاد الأوروبي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة المتأثرة بجائحة «كورونا» وقريباً من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في البلاد، كما أن عام 2020م شهد انخراطاً تركيا في عدة قضايا ونزاعات، وتريد أنقرة حالياً تهدئة مسارات سياستها الخارجية دعماً لاقتصادها واستثماراً لهذا الانخراط الذي أتى أكله في بعض القضايا، مثل ليبيا وأذربيجان.

لكن ذلك لا يعني أن مهمة أنقرة مع واشنطن ستكون سهلة، بل ستبقى العلاقات مع الأخيرة على إشكالاتها وستحتاج منها جهداً كبيراً في تجنب الأزمات، فضلاً على أن التقارب مع الغرب سيثير حفيظة روسيا المنخرطة مع تركيا في أكثر من ملف وقضية، ما قد يرتب تحديات إضافية على تركيا في بعضها، وفي مقدمتها سورية وليبيا، وهو ما ظهرت بعض مؤشرات مؤخرًا. ■

بقاء الملفات العالقة واستمرار هوة الثقة بين البلدين أمر متوقع بالنظر للخلافات الكبيرة بهذه الملفات وأهميتها

اتفاق الجانبين على إرساء حوار ثنائي تخوضه المؤسسات المعنية أمر يحمل إيجابية نسبية

حيث أبدى تفاؤله بمخرجاته قبل انعقاده، ثم أكد بعد اللقاء أنه سيفتح مرحلة جديدة في العلاقات بين الجانبين، مؤكداً أنه لا مسائل لا يمكن حلها بين الدولتين، في المقابل؛ وصف الرئيس الأمريكي اللقاء بـ«الإيجابي والبناء»، مشيراً إلى استمرار الحوار مع تركيا من خلال اللجان ذات الاختصاص. فما الذي يعنيه كل ذلك على صعيد مستقبل العلاقات الثنائية؟

مستقبل العلاقات

سيكون من المبالغة القول: إن اختراقاً كبيراً قد حصل في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة بمجرد لقاء الرئيسين، لكن يمكن استخلاص أن البلدين تجاوزا احتمالات الدخول في أزمة جديدة، وأذابا الجليد بينهما، وأسسا لحوار ممكن بينهما على المدى القريب.

لكن الملفات الخلافية بين البلدين ما زالت على حالها، ويبدو أن كلا من «بايدن» و«أردوغان» قد تمترس خلف مواقف بلاده المعروفة منها، وهو ما أكدّه الأخير بنفسه في لقاءات إعلامية بعد القمة، قائلاً: إنه أعاد على أسماع «بايدن» موقف بلاده من صفقة «S400» الروسية.

والحقيقة أن بقاء الملفات العالقة وكذلك استمرار هوة الثقة بين البلدين كان أمراً متوقفاً بالنظر للخلافات الكبيرة في هذه الملفات وأهميتها بالنسبة للجانبين؛ إذ لم يكن سهلاً أن يحل لقاء على هامش قمة «الناتو» (وليس لقاء مرتباً مسبقاً في واشنطن أو

وعلى الجانب الآخر، فرضت واشنطن على أنقرة عقوبات اقتصادية وأخرى طالت بعض وزرائها ومسؤوليها، وأخرجتها من مشروع مقاتلات «F35»، وانحازت نسبياً لخصمها اليونان في ملف شرق المتوسط خلال رئاسة «ترمب»، وهو مسار يبدو أن إدارة «بايدن» مستمرة به، بل لعلها أضافت لذلك أبعاداً أخرى مقلقة أكثر لتركيا.

قمة «الناتو»

هذه الأرضية المتوترة في العلاقات بين البلدين أضيف لها إشارات سلبية كثيرة من إدارة «بايدن» تجاه تركيا عموماً و«أردوغان» على وجه التحديد؛ ذلك أنه إضافة لتصريح «بايدن» الشهير خلال حملته الانتخابية بضرورة دعم المعارضة التركية لإسقاط «أردوغان»، فقد أحر أيضاً لفترة طويلة اتصاله بنظيره التركي بعد تنصيبه، وجاء الاتصال الهاتفي اليتيم بينهما عشية استخدامه مصطلح «إبادة جماعية» لتوصيف أحداث العام 1915م بخصوص الأرمن، كأول رئيس أمريكي يفعل ذلك في قضية بالغة الحساسية لأنقرة.

كما أن إدارته وضعت صفقة «S400» المنتهية بين تركيا وروسيا عقبة كأداء أمام العلاقات مع الأولى، مهددة بعقوبات إضافية عليها ولا سيما ضمن قانون «كاتسا» (مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات)، وأكدت إخراجها من مشروع «F35» الذي تعدّ شريكة فيه لا مجرد شار لها، كما استثنى وزير الخارجية الأمريكي «بليكن» أنقرة من جولته في المنطقة على هامش العدوان «الإسرائيلي» الأخير على القدس وغزة.

وفي ظل هذه الظروف السلبية، أتى لقاء الرئيسين «بايدن» و«أردوغان» في بروكسل، وهو ما يفسر تركيز تركيا الشديد على ضرورة إنجاحه أو على أقل تقدير تجنب أي أزمة أو خلاف كبير خلاله.

ويبدو أن حرص تركيا على ذلك ساهم في خطاب أكثر هدوءاً وودية مع «الناتو» وواشنطن؛ فقد أكد «أردوغان» في كلمته أمام القمة، التزام بلاده برؤية الحلف، مذكراً بأنها القوة العسكرية الثانية فيه، وضمن أكثر 5 دول مشاركة في عملياته، وأكثر 8 دول مساهمة مالية في ميزانياته.

وهو أمر انسحب على لقاءه بـ«بايدن»؛

كثيراً ما تطغى السياسة على الإنسانية، وتقف كل دولة تحدد صديقها وعدوها وفقاً لما تراه حكومتها، يفرضون العقوبات أو يقدمون المعونات، وبين هذا وذاك تبقى الشعوب متأزرةً متكاثفة، يتجرعون نفس الألم وينشدون نشيد الحرية، ويقولون قول الشاعر:

شكواك شكواي يا من تكتوي ألماً

ما سال دمع على الخدين سال دم

مع إشارة القضية الفلسطينية على الساحة السياسية، بما حدث في القدس وحي الشيخ جراح، والعدوان «الإسرائيلي» على غزة، خلال أبريل ومايو الماضيين، وعودة الزخم والتضامن العربي والإسلامي مع فلسطين؛ برزت دولة جنوب أفريقيا في الصفوف الأولى المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مستدعيةً معها تاريخاً طويلاً لم تنفك فيه عن دعم القضية الفلسطينية، وعدم الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني.

لماذا تدعم جنوب أفريقيا فلسطين قلباً وقالباً؟ وكيف تجرّع الشعبان الألم نفسه؟ ولماذا يعتقد الجنوب أفريقيون أن حريتهم لن تكتمل بدون تحرير فلسطين، رغم أن جنوب أفريقيا دولة غير عربية وليس بها أغلبية مسلمة؟ في هذا التقرير نتعرض لهذه القضايا.

قطع العلاقات الدبلوماسية

مع «إسرائيل» ظل مطلباً شعبياً منذ ظهور الديمقراطية بجنوب أفريقيا عام 1994م



يتطلعون لتحرير فلسطين..

لماذا تدعم جنوب أفريقيا القضية الفلسطينية؟

الأقصى، كانت جنوب أفريقيا تستعد لإحياء الذكرى المئوية لمذبحة «بولهوك» التي حدثت في منطقة الكيب الشرقية؛ حيث أطلقت قوات نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) النار بالمدافع الرشاشة والمدفعية على المصلين؛ ما أسفر عن مقتل أكثر من 160 شخصاً، وإصابة ما يقرب من 130 آخرين. وذكر الرئيس «رامافوزا»، في تصريح له، أن هذه المذبحة لم تكن تتعلق فقط بنزاع محلي، ولكنها في الأساس بسبب المصادرة القسرية للأرض، والاحتلال الاستعماري، والتمييز العنصري، والقمع العنيف للمعارضة كما يحدث في حي الشيخ جراح الآن.

مقاطعة «إسرائيل» مطلب شعبي

وتقصياً لنُبض الشارع هناك، يؤكد الصحفي عبدالعزيز أبوبكر، بجنوب أفريقيا، في حديثه مع «المجتمع»، أن سكان جنوب أفريقيا، ولا سيما السود منهم، دعموا النضال الفلسطيني لعقود عديدة، منذ نشأة حركة تحرير جنوب أفريقيا؛ التي كان لها علاقة وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، واستمر ذلك حتى بعد تحرر جنوب أفريقيا،

شهدت شوارع جنوب أفريقيا العديد من الفعاليات المختلفة على المستوى الشعبي والرسمي لنصرة فلسطين والتبديد بالاحتلال، خلال الأحداث الأخيرة في دولة فلسطين وتساعد العدوان «الإسرائيلي» على قطاع غزة والمسجد الأقصى.

فخرج متظاهرون في عدة محافظات ملوحين بالأعلام الفلسطينية، في مسيرات توجهت إلى البرلمان وإلى مقر السفارة «الإسرائيلية» وغيرها من المناطق؛ للتعبير عن استيائهم من جرائم الاحتلال، ودعت الفعاليات إلى موقف رسمي أكثر تأثيراً، ودعم شعبي وإنساني أوسع للفلسطينيين.

وفي خطابه، شدد الرئيس الجنوب أفريقي «سيريل رامافوزا» على ضرورة إيجاد حل سريع لما يحدث في فلسطين، وأشار إلى أن مشهد الرجال والنساء والأطفال الذين طردوا من منازل عائلاتهم على مدى أجيال، وعمليات الإزالة القسرية وسلب الأراضي، تعيد ذكريات جماعية وشخصية مؤلمة لغالبية سكان جنوب أفريقيا.

في مايو الماضي، عندما هاجمت قوات الاحتلال «الإسرائيلي» المصلين في المسجد



ويزداد هذا الدعم عندما يكون هناك حدث معين في فلسطين مثل الهجوم على غزة وغيرها، إلا أن الدعم مستمر وغير منقطع للقضية الفلسطينية.

وأشار أبو بكر إلى أن التضامن الشعبي والاحتجاجات والمسيرات وحملات المقاطعة من الشارع

والناس هو ما يحرك الحكومة ويضغط عليها لتقوية موقفها، وأضاف أن المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع «إسرائيل» ظل مطلباً شعبياً منذ ظهور الديمقراطية في جنوب أفريقيا في عام 1994م، وهو مطلب ثابت من حركات التضامن في البلد والنقابات العمالية وغيرهم من المتضامنين مع القضية الفلسطينية، مع أنه من غير المرجح أن ترسخ الحكومة لهذا المطلب قريباً؛ لكن الضغط باتجاهه مستمر وثابت. وبحسب أبي بكر، فإن هناك أسباباً عديدة تجعل الجنوب أفريقيين يدعمون أشقاءهم في فلسطين، فجنوب أفريقيا تعد واحدة من أحدث الدول التي حققت استقلالها، وبالتالي فإن لغة مناهضة الاستعمار، ومناهضة أنظمته الفصل العنصري، تعدان جزءاً كبيراً من حياة جنوب أفريقيا وشعبها، ومن خلال ذلك يستطيع الجنوب أفريقيون رؤية الاستعمار والاحتلال ونظام الفصل العنصري في فلسطين بشكل واضح ومعرفة حقيقة ما يحدث هناك.

كما أن اعتراف جنوب أفريقيا بما تقوم به «إسرائيل» ضد الفلسطينيين؛ كأعمال الفصل العنصري القمعي وغيره، جعل سكان جنوب أفريقيا يشعرون أنهم شخصياً مرتبطون بهذا الأمر لأنهم عايشوا مرارته. وأفاد أبو بكر أن حكومة جنوب أفريقيا تؤكد دائماً الحاجة إلى القانون الدولي، في حين تنتهك «إسرائيل» العديد من قرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف وغيرها بشكل واضح، وهو ما يدعو إلى تشديد الحكومة على دعمها للقضية الفلسطينية.

تاريخ مشترك من الألم

يبقى عام 1948م من أهم الأعوام بالنسبة للجنوب أفريقيين والفلسطينيين؛ ففي كلتا الحالتين خلق الاستعمار البريطاني الظروف الملائمة لممارسة التمييز والفرقة

كما ادّعى «ريبيك» أنه اكتشف أرضاً خالية من السكان بجنوب أفريقيا ادّعت الحركة الصهيونية أن فلسطين أرض بلا شعب

«إسرائيل» جاءت في سياق مشروع أوروبا الاستعماري الذي تبلور بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر لتكون أداة لها

العنصرية بحق الشعوب والسكان الأصليين. فكما ادّعى «جان ريبيك»، وهو أول مستوطن تطلق قدماء أرض جنوب أفريقيا، أنه اكتشف أرضاً خالية من السكان، ادّعت الحركة الصهيونية أن فلسطين أرض بلا شعب، وكما ادّعت الكنيسة الهولندية أن البيض المستعمرين هم «صفوة شعوب الأرض»، وأن السود خلقوا عبيداً لهم، ادّعت الصهيونية أن اليهود هم «شعب الله المختار»، وكما أطلق الغزاة الهولنديون على جنوب أفريقيا اسم «معسكر الأمل الجميل»، أطلق المستوطنون اليهود الأوائل على فلسطين نشيد الأمل «هتكفا».

والغريب أن دولة البيض في جنوب أفريقيا كانت تدّعي أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في القارة الأفريقية، تماماً كما تدّعي «إسرائيل» أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، رغم كل ما تمارسه من تمييز عنصري واضح ضد الشعب، ورغم كل جرائمها ضد السكان.

ومن ناحية أخرى، فقد جاءت دولة البيض في جنوب أفريقيا في سياق التنافس على المستعمرات الخارجية بين الدول الأوروبية، كان أول من انتبه إليها

الهولنديون، ثم تبعهم البريطانيون في مرحلة لاحقة في إطار صراعهم مع فرنسا؛ فتنهبوا لهذه الدولة لوقوعها على خط التجارة الدولية، ورغم أن أهميتها الإستراتيجية تضاءلت بعد شق قناة السويس، فإنها أصبحت مشروعا استعماريا محليا مستقلا لطبقة من البرجوازية الأوروبية الطامعة.

بينما جاءت «إسرائيل» في سياق مشروع أوروبا الاستعماري، الذي تبلور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لتكون أداة لها، وموقعا متقدما يحمي مصالحها في واحدة من أهم المناطق في العالم، ثم في مرحلة لاحقة على إثر تغيرات جذرية في بنية النظام العالمي حولت «إسرائيل» ولأعها للولايات المتحدة الأمريكية؛ بمعنى أن «إسرائيل» كانت وما زالت تمثل مشروعا حيويا للحضارة الغربية، وتستمد أسباب قوتها ومبررات وجودها من خلال العلاقات بدول الغرب.

وقد تشابه الشعبان كذلك في وسائل وأدوات النضال؛ فقد مارس الفلسطينيون كافة أشكال النضال الوطني (عمليات فدائية، تفجير، مواجهات عسكرية، مظاهرات، انتفاضات شعبية، مقاومة مدنية سلمية، مواجهات سياسية ودبلوماسية، مفاوضات مباشرة وغير مباشرة).

وفي المقابل، نجد أن المؤتمر الوطني الأفريقي اتخذ المنحى نفسه تقريبا؛ فهو بدأ نضاله معتمداً على أسلوب الحوار مع الحكومة، ثم بدأ بتصعيد المقاومة المدنية السلمية كالأضرابات وحملات التحدي والدعوة للعصيان المدني، ثم تبنى الكفاح المسلح في مستهل الستينيات من القرن الماضي، ثم ركز جهوده على الساحة الدولية لممارسة ضغط على النظام عبر المقاطعة وفرض العقوبات، وأخيراً لجأ إلى المفاوضات المباشرة.

كما أن كلا من الثورة الفلسطينية والمؤتمر الوطني الأفريقي حظيا بقيادة حكيمة؛ مثل الزعيم ياسر عرفات، والشيخ أحمد ياسين في فلسطين، والزعيم نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، الذين صاروا رموزاً وطنية لقضاياهم ومثلوها على مستوى العالم، وكان لذلك تأثير كبير في كسب التعاطف الدولي وتأييد الرأي العام الشعبي والعالمي،

وبالتالي منح القضية مزيداً من أوراق القوة على الساحة السياسية الدولية.

الفصل العنصري يوحد الشعبين

في كتابه «العنصرية كما شرحتها لابنتي»، يُعرّف الأديب المغربي الطاهر بن جلون العنصرية بأنها «اعتقاد الفرد أو المجموعة بالتفوق والتميز عن الآخرين، بسبب لون البشرة أو العرق»، أما التفرقة العنصرية فهي فصل مجموعة اجتماعية أو إثنية عن الباقي، ومعاملتها معاملة سيئة.

تتمثل الركائز الأساسية الثلاث لدولة الفصل العنصري في: التمييز العرقي، والاضطهاد، والتشظية الإقليمية (المناطقية)، فيقول البروفيسور «جون دوجارد»، خبير قانوني من جنوب أفريقيا، وهو المقرر السابق لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فلسطين: إنه عندما زار «إسرائيل» وفلسطين المحتلة لأول مرة، صُعق لما وجده من تشابه بين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وممارسات «إسرائيل» في الأرض الفلسطينية المحتلة.

صحيح أن دولة جنوب أفريقيا كانت تمارس التمييز العرقي والقمع ضد شعبها إبان فترة الفصل العنصري، أما «إسرائيل» فتمثل قوة احتلال تسيطر على أرض أجنبية، لكن كلا النظامين يتشابه في ممارسة التمييز العنصري على أرض الواقع.

ففي عام 1948م، تم تهجير ما يزيد على 750 ألف فلسطيني قسراً من منازلهم بهدف خلق الظروف الديمغرافية لإنشاء دولة مقتصرة على اليهود من قبل الحركة الصهيونية، وباستطاعتنا أن نرى مزيجاً من القوانين العنصرية والدكتاتورية العسكرية، مثل حواجز التفتيش، والإغلاق والحصار، وجدار الفصل العنصري، والمستعمرات، والطرق التي يستخدمها المستعمرون فقط، وبطاقات تعريف الهوية، واللوحات الرقمية الملونة للسيارات والتصاريح ذات الأصناف المختلفة، التي تشير بمجموعها إلى تفرقة عنصرية، كما نجد قوانين مثل اكتساب الأرض، وقانون الدخول إلى «إسرائيل»، وقانون الخدمة العسكرية؛ فقد عمل الاحتلال على نظام تفرقة معقد، وأرفقه



وسائل نضال الفلسطينيين تشابهت مع جنوب أفريقيا بدءاً بالعمليات الفدائية وانتهاء بالمفاوضات

حق التصويت في البرلمان الثلاثي بصورة شكلية دون أن يكون لهم سيادة، وما زالت «تل أبيب» تنظر للعرب كخطر ديمغرافي لا كمواطنين متساوين مع غيرهم، وتمارس عليهم سياسات التمييز العنصري المُنهج، لعل أهمها وأخطرها سياسات التهويد المنظمة للقدس والنقب والجليل والمدن العربية.

وهكذا دعمت جنوب أفريقيا فلسطين دائماً، رغم أنها تحررت من نظام الفصل العنصري نهائياً في عام 1994م، فإن أُلها ما زال حياً في فلسطين، ونضال شعبها ما زال قائماً في وجدان كل فلسطيني، ويشهد الجنوب أفريقيون تاريخ جراحهم في ممارسات اليهود في فلسطين، ولهذا يرون أن حريتهم ناقصة دون تحرير فلسطين، ويحفظون كلمة الزعيم نيلسون مانديلا عن ظهر قلب: «إننا نعتقد جيداً أن حريتنا لا تكتمل إلا بحرية الفلسطينيين».

المصادر

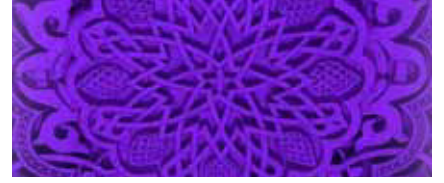
- 1 - موقف رسمي خجول.. مظاهرات بجنوب أفريقيا ضد القصف الإسرائيلي على غزة والقمع في القدس، الجزيرة نت، 17 مايو 2021م.
- 2 - سلامة، عبدالغني، أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب أفريقيا - دراسة مقارنة، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.
- 3 - فالي، سليم، التمييز العنصري في فلسطين وجنوب أفريقيا، مجلة حق العودة، عدد مايو 2006.
- 4 - أبو بكر، عبدالعزيز، استحضرت عقود نظام الأبارتايد.. مظاهرات وفعاليات شعبية واسعة بجنوب أفريقيا متضامنة مع فلسطين، الجزيرة نت، 19 مايو 2021.
- 5 - بروفيسور دوجارد، جون، نظام وممارسات الفصل العنصري في كل من جنوب أفريقيا وفلسطين، مجلة حق العودة، عدد ديسمبر 2011.

بنظامه القضائي مضاهياً بذلك النظام العنصري الجنوب أفريقي.

فعندما احتل المستعمرون البريطانيون والهولنديون جنوب أفريقيا بالقوة العسكرية، حقق النظام العنصري أطماعه في الاستحواذ على الأراضي، من خلال تشريع سلسلة من القوانين التي سهّلت مهمته في السيطرة على الجنوب أفريقيين وتفريقهم في «كانتونات» جغرافية عنصرية، وتشمل هذه القوانين قانون «نظام العبور» للسيطرة على حركة السكان الأصليين وإجبارهم على العيش فقط في معازلهم المخصصة، هذه المعازل تشكّل 13% من الأرض، وشُرّعت قوانين أخرى لتقسيم السكان بحسب عروقهم وقبائلهم.

وكذلك قامت «إسرائيل» بتجزئة المناطق الفلسطينية إلى «كانتونات» معزولة عن بعضها بشكل شبه كامل، فهناك ما يسمى «داخل الخط الأخضر»، التي يُحظر على سكان الضفة الغربية والقطاع دخولها إلا بموجب تصاريح خاصة لا تمنح بسهولة، وهناك منطقة القدس، التي أصبح مجرد دخولها مهمة شاقة وصعبة وأحياناً مستحيلة، وهناك قطاع غزة والضفة الغربية التي صار التنقل فيما بينهما شبه مستحيل، وكل منطقة منهما صارت مغلقة ومحاطة بالجدران والأسلاك الشائكة والمعايير الحدودية التي يتحكم بها جنود الاحتلال، وحتى الضفة الغربية نفسها صارت مجزأة إلى 3 مناطق؛ شمال، ووسط، وجنوب، وصارت كل مدينة وبلدة محاطة بالمستوطنات والحواجز العسكرية.

وأيضاً صدور قانون الجنسية الذي يتعامل مع الفلسطينيين في فلسطين المحتلة كمواطنين من الدرجة الثانية، يُشبه وضع السود والهنود في جنوب أفريقيا حين أعطوا



تركستان الشرقية.. حرب على «الأجنة» في بطون المسلمات



النمو السكاني لدى الإيغور ما بين 2.6 و4.5 مليون مولود خلال الـ20 سنة القادمة.

لكن هذه الخطة بدأت الصين في تطبيقها خلال السنوات الأخيرة عبر السجن الجماعي للرجال والنساء في المعسكرات، التي يتم بداخلها إجبار النساء على تناول أدوية من شأنها أن تسبب العقم، فضلاً عن الإجهاد القسري للنساء الحوامل، وسبق أن أظهرت بيانات صينية رسمية انخفاض معدل المواليد في تركستان الشرقية إلى نحو النصف بين عامي 2017 و2019م؛ وهو ما اعتبر أكبر انخفاض في جميع المناطق الصينية والأكثر تطرفاً على مستوى العالم منذ عام 1950م، بحسب تحليل أجراه معهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي.

يشار أيضاً إلى أن مجلة «صوت تركستان» نشرت في عددها بسبتمبر 2020م إحصاءات عن انخفاض المواليد إلى جانب إجراء أكثر من 60 ألف عملية تعقيم قسري لنساء مسلمات خلال عام 2018م.

كما يكثر إجبار الفتيات المسلمات من الإيغور على الزواج من صينيين من قومية الهان غير المسلمين، إلى جانب الإبقاء على أعداد كبيرة من الرجال والنساء من الإيغور في المعسكرات الصينية واستخدامهم كعمالة مجانية في المصانع الصينية التي أقيمت خصيصاً داخل أو بجوار المعسكرات؛ ما يعني منع الإنجاب على المدى الطويل في حرب صريحة على بقاء أصحاب الأرض. ■

المتحدة لعام 1948م بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي تنص على أن «فرض تدابير تهدف إلى منع المواليد داخل مجموعة ما، يشكل عملاً من أعمال الإبادة الجماعية، إذا كانت ارتكبت بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية».

واستندت الدراسة إلى تقارير صينية رسمية ترى أن القوميات المسلمة، وفي مقدمتهم الإيغور، على هذا النحو بحكم معدل الإنجاب يشكلون تهديداً للأمن القومي الصيني، من وجهة نظر بكين، التي تريد أن تكون الغلبة للوافدين الصينيين من قومية الهان الذين تم جلبهم إلى تركستان عبر إغراءات متنوعة لإحداث تغيير ديمغرافي على حساب أصحاب الأرض.

فمن جانبه، يرى عميد معهد تاريخ وجغرافيا الحدود في جامعة تايبيه في شينجيانج «لياو تشاويو» أن مشكلة الإرهاب المزعومة في المنطقة هي نتيجة مباشرة لتركز الإيغور المرتفع في تركستان الشرقية، وأن عدم التوازن في تركيبة السكان بين الإيغور وقومية الهان الصينيين الذين جيء بهم في هجرات جماعية وصل إلى درجة خطيرة، وبالتالي فهو يرى ضرورة «تغيير التركيبة السكانية والتخطيط لإنهاء هيمنة الإيغور».

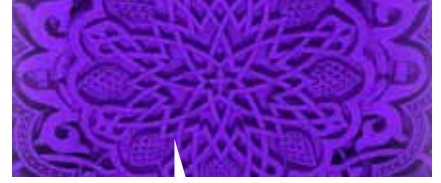
وبحسب الدراسة، فإن الإستراتيجية الجديدة التي تنتهجها الصين تستهدف كبح معدلات مواليد الإيغور وغيرهم من القوميات المسلمة في «شينجيانج»؛ ما من شأنه أن يقلل

يتزايد القلق دولياً إزاء السياسات الصينية في تركستان الشرقية (شينجيانج، بحسب تسمية بكين) من تهميش مظاهر الدين إلى تغييب الدين ذاته، بل تغييب أصحاب الدين أنفسهم في هذه المنطقة، عبر إستراتيجية جديدة تقوم على خفض القسري للمواليد المسلمين.

مؤخراً، أشارت مجلة «فورين بوليسي» في تقرير لها، إلى دراسة تناولت انخفاضاً ملحوظاً في معدل المواليد لدى القوميات المسلمة في تركستان الشرقية، قام بها الباحث الألماني «أدريان زينز»، والأستاذة في كلية القانون بجامعة سنسيناتي «إيرين روزنبيرغ»؛ حيث قالوا: إن الصين تنتهج سياسات لخفض عدد المواليد، وهو ما يمثل إبادة جماعية ضد قومية الإيغور، بحسب اتفاقية الأمم

القوميات المسلمة تشكل بحكم معدل الإنجاب تهديداً للأمن القومي الصيني من وجهة نظر بكين

إستراتيجية الصين الجديدة تستهدف كبح مواليد «الإيغور» وغيرهم من القوميات المسلمة في «شينجيانج»



ميانمار.. «سوتشي» في قفص اتهام العسكر

والمساواة، حتى إن من بين كلماتها: «يجب أن يكون هدفنا هو خلق عالم خال من النازحين والمشردين واليائسين»، لكن هذا السلام الذي رددته كثيراً في كلمتها لم يمر على واقع الروهنجيا خلال فترة حكمها، وكان السلام الذي كانت تقصده لم يكن يشمل هؤلاء الروهنجيا.

حالة من التناقض مثلتها «سوتشي»، فها هي أصبحت ضحية مجدداً بعد أن كانت تدافع عن الجاني، وقبلها كانت ضحية سياسة التضييق، وسبق أن عانت كثيراً في سبيل أفكارها الداعية للديمقراطية، حتى إن الجيش وضعها قيد الإقامة الجبرية عام 1991م، ولم يعترف آنذاك بنتائج الانتخابات التي فازت فيها حركة «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» بزعامة «سوتشي».

وظلت «سوتشي» على أفكارها حتى بدأت رياح التغيير تهب شيئاً فشيئاً على ميانمار وصولاً إلى الانتخابات التعددية التي أجريت في نوفمبر 2015م، وفاز بها حزب «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية»، ولأول مرة سمح لـ«سوتشي» أن تشق طريقها إلى إدارة الدولة، لتتولى منصب مستشارة الدولة ووزيرة خارجيتها.

مع صعود «سوتشي»، كانت الآمال معقودة عليها لتحقيق السلام في إقليم آراكان، ورد جزء ولو بسيط من الحقوق لعرقية الروهنجيا التي تم تجريدها من الجنسية، لكن هذا لم يحدث، ولم تشر في خطاباتها مجرد الإشارة إلى معاناة الروهنجيا، حتى مع موجة الإبادة التي بدأت في 25 أغسطس 2017م، أو تلك التي سبقتها في 9 أكتوبر 2016م، بل لم تكتف بالصمت وإنما تخطت ذلك إلى إنكار ما تعرض له الروهنجيا من تنكيل. ■

القريب تقف «سوتشي» أمام محكمة العدل الدولية تدافع عن جيش بلادها وتنفي جرائمه بحق الروهنجيا، بل حتى منذ مذبحه عام 2017م وهي تدعي أن بلادها تواجه جبلاً من التضليل!

«سوتشي» التي كثيراً ما تعاطف معها العالم وهي تخضع للإقامة الجبرية بعد انتخابات عام 1991م كمناضلة سياسية، حتى إنه تم منحها جائزة «نوبل» للسلام ولم تستطع تسلمها إلا في عام 2012م؛ أي بعد 21 عاماً من اختيارها للجائزة، ووقفت «سوتشي» أمام لجنة «نوبل» تحدث العالم عن السلام

«سوتشي» مثلت حالة من التناقض حيث أصبحت ضحية بعد أن كانت تدافع عن الجاني

مع صعود «سوتشي» كانت الآمال معقودة عليها لتحقيق السلام بإقليم آراكان ورد جزء ولو بسيط من حقوق الروهنجيا العرقية

أحيا مسلمو الروهنجيا، خلال يونيو الماضي، ذكرى المذبحة الأليمة التي وقعت في الشهر ذاته عام 2012م، عندما قتل متطرفون بوذيون 11 شخصاً من مسلمي الروهنجيا كانوا في طريقهم إلى قرى المسلمين. الجريمة التي وقعت حينها تمت بإنزال هؤلاء الضحايا المسلمين من حافلتهم، وجرى قتلهم والتمثيل بجثثهم، ولما خرجت احتجاجات للروهنجيا على هذه الجريمة، ما كان من جيش ميانمار إلا التدخل انحيازاً لصالح البوذيين ضد المسلمين، وفتح الباب أمام المتطرفين من البوذيين للهجوم على قرى مسلمين وإحراقها كاملة وقتل من يقع تحت أيديهم.

المثير في الأمر أن هذا الجيش البورمي لم تتوقف ممارساته حتى بحق أبرز من دعموا جرائمه وغضوا الطرف عنها، وفي مقدمتهم مستشارة الدولة السابقة «أونج سان سوتشي»، زعيمة حزب «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية»، التي ظهرت مؤخراً بعد إخفاء طال نحو أربعة أشهر. الظهور الأخير لـ«سوتشي» أثار جدلاً واسعاً، بعد ظهورها وهي تمثل أمام محكمة المجلس العسكري لتدافع عن نفسها في مواجهة اتهامات الجيش لها، الذي كثيراً ما بررت جرائمه من قبل بحق مسلمي الروهنجيا، وللمفارقة فقد كانت بالأمس



فيما يخص المسلمين حول العالم، نقدم جولة سريعة ترصد جانباً من فعاليات المسلمين في عدد من الدول

النمسا.. لافتات نازية معادية للمسلمين

أياً كانت الجهة التي وقفت وراء لافتات الكراهية هذه، فإنها عرفت عناوين وبيانات المؤسسات الإسلامية من موقع «خريطة الإسلام السياسي» الذي نشرته الوزارة، وتضمن عناوين وبيانات 623 مسجداً، بالإضافة إلى جمعيات وشخصيات إسلامية، في خطوة صوّرت المسلمين باعتبارهم مصدر خطر محتمل، لكن الرفض الواسع سياسياً ودينياً للخريطة الرقمية، اضطر وزير الاندماج «سوزان راب» إلى إيقاف الموقع. من اللافت للانتباه أن مسلماً نمساوياً من أصل تركي علق لافتات مماثلة في الشكل والتصميم للافتات العنصرية، وكتب عليها: «انتبه! أنت بجوار مكان يمكن فيه تناول الشاي والبقلاوة فلا تعطل للكراهية أي فرصة».



«انتبه! أنت بجوار مقر للإسلام السياسي»، بهذه العبارة انتشرت لافتات تحذيرية أمام المساجد ومقرات المؤسسات الإسلامية في النمسا، أوائل يونيو 2021م، تحذر من المسلمين، على خلفية موقع «خريطة الإسلام السياسي» (Islam LandKarte) الذي دشنته وزيرة الاندماج، واضطرت لإيقافه لاحقاً بعد أن واجه انتقادات واسعة. اللافتات العنصرية أعادت للأذهان قصة لافتات مماثلة استخدمت ضد اليهود في ألمانيا خلال عهد النازية، إذ فوجئ المسلمون بالنمسا بانتشار لافتات تحذر من الإسلام جرى تعليقها أمام المساجد والمؤسسات الإسلامية، لكن الجهة التي وضعتها لم يعلن عنها.

روسيا.. تخريج الدفعة 10 من الأئمة في سراتوف

أقام المسلمون في مدينة سراتوف وسط روسيا حفلاً يأتي تتويجاً لجهد 4 سنوات من الدراسة، واجتياز 3 امتحانات الأئمة والخطباء في مدرسة الشيخ «سعيد» الإسلامية، في 21 يونيو 2021م، بحضور مفتي المنطقة الشيخ «مقدس بيبيرس»، وعدد من الشخصيات في سراتوف، وجرى قصر الحضور على الخريجين وعدد محدود من المدعوين بسبب إجراءات مواجهة فيروس «كورونا». ويقول د. نضال الحيح، نائب مفتي منطقة سراتوف للعلاقات الخارجية، لـ«المجتمع»: إن حفل التخرج يأتني تتويجاً لجهد 4 سنوات من الدراسة، واجتياز 3 امتحانات نهائية، بالإضافة إلى مناقشة أطروحة الدبلوم ومن ثم تسلم الشهادة الرسمية، وأضاف أن 18 طالباً وطالبة تقدموا لامتحانات التخرج في نهاية فترة الامتحانات التي استمرت من 12 حتى 21 يونيو، نجح منهم 9 طلاب و4 طالبات، وخلال الحفل سلّم مفتي المنطقة مع مدير المدرسة الشيخ «راسيم كوزاحميدوف» شهادات التخرج وشهادات التقدير للمتفوقين منهم.



التصديق على حكم المؤبد بحق «جزار البوسنة»



في 8 يونيو 2021م، صادقت المحكمة الجنائية الدولية على حكم السجن المؤبد بحق القائد الصربي السابق «راتكو ملاديتش»، لارتكابه جريمة الإبادة

الجماعية بحق مسلمي البوسنة، والمصادقة

على الحكم تأتي بعد إصداره من قبل المحكمة عام 2017م. ومن أبرز جرائم «ملاديتش» الذي كان يقود القوات الصربية مذبحة «سربرنيتسا» التي وقعت في 11 يوليو 1995م، واستشهد فيها 8372 مسلماً، وكانت واحدة من عشرات المذابح خلال حرب البوسنة.

وتابع الوسنيون جلسة المحاكمة باهتمام ملحوظ انتظاراً لتحقيق العدالة، ففي سرايفو نصبت شاشات عرض ضخمة لمتابعة المحاكمة، أما في سربرنيتسا فوضع المجزرة وآثار جريمة ملاديتش، فنظمت رابطة أمهات سربرنيتسا فعالية لمتابعة المحاكمة في نفس مكان المجزرة، وجرى وضع شاشة عرض كبيرة في النصب التذكاري في سربرنيتسا المخصص لمقابر ضحايا المذبحة.



الصكوك الإسلامية..

بين الواقع

والواجب



د. أشرف دوابه

أستاذ التمويل والاقتصاد بجامعة إسطنبول صباح زعيم

تعد الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية، وقد أصبحت تلك الصكوك واقعاً فرض نفسه في الساحة المالية العالمية، حتى ولت العديد من المؤسسات الإسلامية وغير الإسلامية وجهتها إليها، لقدرتها على توفير الموارد التمويلية اللازمة للاستثمارات، فضلاً عن المواءمة بين المعضلات الثلاث: الربحية، السيولة، والأمان من المخاطر.

وتتجه مصر لذلك بعد إقرارها منذ أسابيع قانون الصكوك السيادية، ولم يقتصر إصدار الصكوك على الدول العربية والإسلامية فقط، بل امتد إلى بعض البلدان الغربية، فعلى سبيل المثال؛ قامت ولاية ساكسوني-أنهالت (Saxony Anhalt) الألمانية بإصدار أول صكوك إسلامية في بلد غير مسلم، كما صدر العديد من الصكوك الإسلامية لشركات متعددة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، وبالمثل؛ أصدر البنك الدولي صكوكاً إسلامية مقومة بعملة محلية.

مفهوم الصكوك الإسلامية:

الصكوك لغة جمع صك، والصك: كتاب، وهو فارسي معرب، أصله جك، ومن معانيه وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، أو وثيقة حق في ملك ونحوه، وكانت الأرزاق تسمى صكاً لأنها تخرج مكتوبة، والصك هو ورقة مالية. وقد شهد واقعنا المعاصر ما يعرف بالصكوك الإسلامية أو صكوك الاستثمار تميزها لها عن الأسهم والسندات التي عرفت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة

الإسلامية، وذلك خلال المنتدى المالي الإسلامي العالمي 2006م، كما أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة في العام 2005م لائحة «إدراج الصكوك الإسلامية»، وأصدرت هيئة السوق المالية بماليزيا في العام 2004م ضوابط طرح الصكوك الإسلامية (Guidelines On The offering of Islamic Securities).

وترجع وكالة «إس آند بي غلوبال» للتصنيفات الائتمانية ارتفاع حجم الإصدارات العالمية للصكوك إلى ما بين 140-155 مليار دولار أمريكي هذا العام، بفضل عودة الإصدارات في كل من ماليزيا وإندونيسيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة مع انخفاض الإصدارات إلى 139.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020م من 167.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019م. والملاحظ أن الصكوك الإسلامية المصدرة لم تقتصر على مؤسسات الأعمال فقط، بل امتدت لتشمل الحكومات من خلال إصدارها صكوكاً سيادية، فعلى سبيل المثال؛ قامت كل من ماليزيا والسودان بإصدار صكوك لتمويل الخزينة العامة،

ظهر الاهتمام بالصكوك الإسلامية واضحاً جلياً من خلال إطلاق مؤشرات «Index» للصكوك الإسلامية، وإصدار جملة من الأنظمة والتشريعات المنظمة للتصكيك وما يتعلق به في بعض الدول الإسلامية؛ فقد أطلقت «سي تي جروب» و«داو جونز» أول مؤشر عالمي للصكوك

**الصكوك الإسلامية المصدرة
لم تقتصر على مؤسسات
الأعمال فقط بل تشمل
الحكومات من خلال إصدارها
صكوكاً سيادية**

**أهميتها تبرز من خلال تنوع
العمل الاستثماري الإسلامي
وتمويل مشروعات البنية
الأساسية والمرافق الحكومية**

الذي يصدر بفضاءات متساوية، ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التي تمثل ديوناً في ذمة مصدرها، وتصدر بفضاءات متساوية.

2 - تمثل ملكية حصص شائعة في موجودات؛

تمثل الصكوك حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولها دخل ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها.

وكون الصكوك تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار هو من أهم ما يميزها عن السندات التقليدية التي تمثل قروضا (مبالغ نقدية) يقدمها حاملها، فحامل الصك له ملكية متعلقة بحصة في الموجودات وليس في العائد فقط، وتتفق الصكوك مع الأسهم في هذه الخاصية.

وقد أثرت ملكية حملة الصكوك للأصول في التطبيقات العملية من خلال الصكوك المدعومة بالأصول، والصكوك المبنية على الأصول.

والصكوك المدعومة بالأصول (Asset based securities) هي صكوك مدعومة بأصول مولدة للدخل ومدة لتدفق نقدي مستقر، وينطوي توريقها على بيع حقيقي لأصل، وليس لحاملها الرجوع على منشئ الصكوك، فأصول الصكوك هي المصدر

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4 - وسيلة فعالة لتنشيط وتدويل بورصات الأوراق المالية فضلاً عن إتاحة الفرصة لتفعيل سوق مالية إسلامية موحدة.

خصائص الصكوك الإسلامية؛

تتمثل أهم خصائص الصكوك الإسلامية في الآتي:

1 - متساوية القيمة؛

تصدر الصكوك باسم مالكةا أو لحاملها، بفضاءات متساوية القيمة لإثبات حق مالكةا فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية. ويشبه الصك الاستثماري في ذلك السهم

**رغم أن بعض الاتجاهات
الفقهية لا ترى بأساً في
تفاوت حصص الربح عن
حصص الملكية فالمتبع
هو التطابق بي نهما**

**قد يكون التصكيك ابتداءً
بجمع رأسمال تمويل إنشاء
مشروع معين وقد يكون
انتهاء بالحصول على السيولة
اللازمة له**

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

وعرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره بشأن سندات المقارضة بأنها: أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه.

وعرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها: حق ملكية نسبة مئوية شائعة في موجودات عينية، أو مجموعة مختلطة من الموجودات، أو في موجودات مشروع محدد أو نشاط استثماري.

ويمكن القول: إن صكوك الاستثمار هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في موجودات معينة ومباحة شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم، والالتزام بالضوابط والمقاصد الشرعية.

أهمية الصكوك الإسلامية؛

تبرز أهمية الصكوك الإسلامية من خلال الآتي:

1 - تنويع العمل الاستثماري الإسلامي من خلال تنوع إصدارات الصكوك المصدرة فعلاً، فضلاً عن موازنتها بين العضلات الأربع الربحية والسيولة والأمان من المخاطر والتنمية.

2 - إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية في الدول الإسلامية لاستخدام الصكوك ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.

3 - تمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق الحكومية، وتوفير التمويل اللازم للشركات والمؤسسات المالية بما يساهم في





الصكوك الإسلامية تصدر على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ تمويل إسلامية بضوابط شرعية تنظم تداولها

تم الانحراف في التطبيق العملي للصكوك حتى أصبح جهاً منجذباً للسندات الربوية وفاقداً للمصادقية الشرعية

وهذه الصكوك بهذه الصورة تحاكي الممارسات المتبعة في إصدار السندات الربوية، من ضمان رأس المال، كما تحرم حملة الصكوك من ملكيتهم لأصولهم ومن ثم بيعها ونيل حقوقهم منها في حالة التعثر أو الإفلاس لأنهم لا يملكونها قانونياً، ومن ثم فإن هذه الصكوك لا تحمل من الصكوك إلا اسمها، وتخرجها عن مضمونها وحقيقتها الشرعية في أنها تمثل ملكية حصص شائعة في موجودات لها غنمها وعليها غرمها، ولا تعرف لضمان رأس المال أو العينة سبيلاً.

3 - تقوم على المشاركة في الغنم والغرم؛

إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها في تنمية الموجودات المثلة بالوحدات الاستثمارية من متاجرة أو إجارة أو غيرهما، ومع أن بعض الاتجاهات الفقهية لا ترى بأساً في تفاوت حصص الربح عن حصص الملكية (بخلاف الخسارة المتفق على وجوب تطابقها مع الملكية)، فإن المتبع هو التطابق بين نسبة الربح ونسبة الملكية، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفقاً لقاعدة «الغنم بالغرم»، أو «الخارج بالضمن».

4 - للتصكيك نوعان: ابتداء أو انتهاء؛

قد يكون التصكيك ابتداءً من خلال جمع

الوحيد مدفوعات رأس المال والربح، ويتم اللجوء عند التعثر إلى الأصل وليس المنشئ. ويتم تحديد مخاطر الائتمان لهذا النوع من الصكوك من خلال تقدير الجودة الائتمانية لهذه الأصول فقط، التي تعتمد على التدفق النقدي للأصل، وفي بعض الحالات قيمته المتوقعة عند الاستحقاق بافتراض حالات ومسارات مختلفة، وعموماً؛ لا يستطيع مستثمرو الصكوك وفق هذه الهيكلية وصياغتها القانونية من الوصول إلى صاحب الأصل (المنشئ)، ولكن يتم تجنبهم في الوقت نفسه من مخاطره المالية، وتشتمل الصكوك المدعومة بالأصول على عناصر التوريق الأساسية التي تنص على فصل الخطر الائتماني للصكوك بشكل فعال عن خطر منشئ الأصل، والاقتصار فقط على الخطر الائتماني المرتبط بأداء الأصل.

أما الصكوك المبنية على الأصول (Asset Backed Securities)، فهي صكوك يكون فيها الأصل حاضراً لغرض الالتزام بالشرعية، وليس بهدف أن يكون مصدراً لمدفوعات الربح ورأس المال، فليس من الضروري أن يولد الأصل عائداً لحاملي الصكوك، ويتعهد فيها المنشئ بإعادة شراء الأصول من المصدر عند استحقاق الصكوك، أو عند وقوع حدث محدد مسبقاً بسعر يساوي المبلغ الأصلي لحجم التمويل.

وفي ظل هذا التعهد، تكون القيمة الحقيقية للأصل أو محفظة الأصول غير مؤثرة في قيمة الصكوك باعتبار أن مبلغ إعادة الشراء معلوم مسبقاً ويساوي مبلغ التمويل الأصلي.

وفي هذه الحالة، لا يتمتع حاملو هذا النوع من الصكوك بحقوق خاصة على الأصل، ولهذا عادة ما يتركز تقييم مخاطر ائتمان هذه الصكوك على الجهة التي تلزم بإطفاء الصكوك وقدرتها على السداد إما من مصادر داخلية أو عن طريق إعادة التمويل، وهذه الجهة عادة هي المصدر.

وقد تكون هذه الجهة في بعض الحالات المنشئ، أو الضامن، أو المستأجر من خلال اتفاق تعهد بالشراء، وفي هذه الحالة، يكون تحليل أو تقدير الجودة الائتمانية للأصل أمراً ثانوياً، حيث يكون العامل المؤثر في الحكم على الجودة الائتمانية للصك وتصنيفه هو الجدارة الائتمانية للمصدر.

رأسمال تمويل إنشاء مشروع معين، بطرح صكوكه للمستثمرين في سوق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأسمال المشروع.

كما قد يكون التصكيك انتهاءً بالحصول على السيولة اللازمة لمشروع معين، وبموجبه يتم تحويل الأصول إلى وحدات تتمثل في الصكوك وعرضها في سوق المال لجذب مدخرات لتمويل هذا المشروع.

5 - يخضع إصدار وتداول الصكوك لضوابط شرعية؛

تخضع الصكوك لضوابط شرعية عامة وخاصة، أما الضوابط العامة فلا ينبغي أن تتعامل هذه الصكوك في محرم سواء أكان محرماً لعينه من خلال التعامل في أنشطة محرمة كالخمر والخنزير ونحوها، أو محرماً لكسبه من خلال التعامل بالربا والنجس والغش والتدليس والخديعة والقمار ونحو ذلك، وأما الضوابط الخاصة فإن الصكوك تصدر وتداول على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ تمويل إسلامية بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.

وهذه الخاصية تتميز بها الصكوك عن الأوراق المالية التقليدية التي لا تتحكم إلى أي ضوابط شرعية، فلا فرق عندها بين الحلال والحرام، ولا مكان فيها للالتزام بضوابط الشرعية في الإصدار أو التداول.

ورغم ذلك، فإنه للأسف الشديد تم الانحراف في التطبيق العملي للصكوك حتى أصبح جهاً منجذباً للسندات الربوية وفاقداً للمصادقية الشرعية، من خلال النص في نشرة الإصدار على التعهد بإعادة شراء الصك بحسب قيمته الاسمية، وهو ما يعني ضمان رأس المال، وهو الأمر الذي لا يجوز شرعاً، فضلاً عن انتشار الصكوك القائمة على بيع العينة خاصة والعينة الإيجارية عامة، واتخذت لتحقيق ذلك الشركة ذات الغرض الخاص بصورة شكلية محللاً.

وهذا ما حذرت منه قرارات المجمع الفقهية، وكذلك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أكثر من مرة ولكن دون جدوى، «فقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي»، فمتى يرجع هؤلاء عن فقه الحيل المذمومة والهندسة المالية الشيطانية إلى رحاب دائرة المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية للصكوك؟

بوصفها منتجاً إسلامياً خالصاً؟ وما خصائصها التي تميزها عن نظائرها الأخرى؟ وهل هناك بالفعل حاجة اقتصادية لهذا النوع من الأدوات؟ والسؤال الأهم: كيف يمكن تفعيلها لتكون بديلاً يتخطى الأيديولوجيا في ظل حالة من البرجماتية التي تفرضها تخوفات أصحاب رؤوس الأموال؟ أسئلة كثيرة يحاول هذا التحقيق الإجابة عنها.

شغلت قضية الصكوك أذهان الكثيرين في العقد الأخير على وجه التحديد؛ حيث تم طرحها بوصفها بديلاً لسندات القروض الربوية، وأثبتت نجاحها عالمياً، حيث لم يقتصر التعامل بها في عالمنا العربي والإسلامي فقط، بل انتشرت في العديد من الدول غير الإسلامية. فما الصكوك بداية؟ وهل هي اختراع حديث، أم أن لها في الرؤية الإسلامية جذوراً؟ وما الذي يمكن أن تقيمه

بعد انتشارها عالمياً بين المسلمين وغيرهم..

هل أصبحت «الصكوك الإسلامية» حلاً بديلاً للأزمات الاقتصادية العالمية؟

علا سليمان



في البداية، يوضح د. محمد برس، مدير مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، معنى الصكوك، مؤكداً وجود تعريفات متعددة لها، إلا أن أوثقها ما صدر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها «أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه».

وأوضح د. برس أن التعريف العام لـ«التصكيك» هو عبارة عن تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول.

ويؤكد أن مفهوم «التصكيك» ظهر في عصرنا الحديث بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1880م، وكان المقصود منه في البداية تصكيك الديون والرهونات، ثم تحولت عملية التصكيك لتشمل كافة الأصول المالية، وأطلق البعض على هذه العملية مسمى «التوريق»، وذلك بتحويل الديون أو الأصول الإنتاجية إلى صكوك يتم تداولها في سوق ثانوية.

فانخفاض سعر الفائدة هو العنصر المميز لها لعدم وجود مخاطر في تداولاتها.

تأصيل وتميز

أما د. محمد محمد الغزالي، نائب مدير مركز الاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، فيقول: مخطئ من يظن أن مسألة الصكوك مسألة حديثة شكلاً وموضوعاً، ولا أصل لها في التعاملات الإسلامية القديمة، فقد ثبت وقوع التعامل بالصكوك قديماً، ويرجع كثير من الباحثين عملية «التصكيك» في التاريخ

وتختلف الصكوك، بحسب برس، عن الأوراق المالية الحكومية الأخرى كالسندات وأذون الخزانة في أنها تخضع للمضاربة وتتعرض للخسارة أو الربح، وتمثل الصكوك حصصاً شائعة في حقوق منفعة الأصول المملوكة للدولة ملكية خاصة، أو لأي من الشخصيات الاعتبارية العامة.

ورغم أن الصكوك تتفق مع باقي الأوراق المالية في قابليتها للتداول في سوق الأوراق المالية، فإنها تتميز بعائد مرتفع لارتفاع حجم المخاطر فيها، أما السندات والأذون



هناك عدم توافق بين الفتاوى ومستندات الصكوك وما أخذ على بعض تطبيقات صكوك المضاربة والمشاركة والإجارة



د. السيد عطية



د. محمد برس

الصكوك تختلف عن الأوراق المالية كالسندات وأذون الخزانة بأنها تخضع للمضاربة وتتعرض للخسارة والربح

بتملكهم لموجودات حقيقية وتحقيق عوائد غير ثابتة، فضلاً عن أنها تعد بديلاً آخر لتوفير متطلبات السيولة لدى قطاع كبير من المستثمرين سواء لمشاريع قائمة أو مشروعات جديدة بدون أن يكون ملتزماً برد أصل المبلغ وأرباحه بغض النظر عن نتيجة الأعمال.

ويرى البلتاجي أن الصكوك يمكنها أن تساعد الدولة في الحد من عجز الموازنة من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية والاستثمارية، وتشطيط التداول في سوق المال حل أمثل لاستغلال فوائض السيولة في البنوك الإسلامية.

وعن استخدام الصكوك في اقتصاديات خارج الأيديولوجيا الإسلامية، لفت البلتاجي إلى أنه قد تم استخدامها في البلاد غير الإسلامية سواء في الدول الأوروبية والأمريكية بل والآسيوية؛ نظراً لما لاحظته من فوائد عظيمة في تطبيقها، بل إن كل أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي نشطت عند غير المسلمين وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008م مما جعلها تسهم في إبراز وجه الإسلام الإيجابي.

وينهي البلتاجي كلامه مؤكداً أن الصكوك تعد أهم منتج للمصرفية الإسلامية، بل إنها المنتج الذي حقق حضوراً غير مسبوق للمصرفية الإسلامية في أسواق المال الدولية.

ويكشف البلتاجي أن إصدارات الصكوك على مستوى العالم بلغت عشرات المليارات من الدولارات ولم تقتصر على الشركات الإسلامية، وإنما أصدرت الصكوك جهات غير إسلامية في الغرب والشرق، بل إنها في تزايد مستمر في كل المعاملات المصرفية الإسلامية الأخرى.

وعن أهم الاعتراضات والشبهات التي وجهت نحو تطبيقات الصكوك الإسلامية، يقول د. السيد عطية عبد الواحد، أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس: رغم ما يتم ترويجه من

تحتاج إلى التمويل طويل الأجل، ما ساعد على الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي مما يؤكد مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي.

وعن أهم خصائص الصكوك الإسلامية، أكد الغزالي أنها تمثل وثائق متساوية القيمة، وتستند إلى عقود شرعية وتأخذ أحكامها، وتمثل ملكية حصص شائعة في مشاريع أو منافع أو خدمات لها دخل، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها، فضلاً عن أنها تقوم على المشاركة في الغنم والغرم والربح والخسارة؛ لأنها تعتمد على المشاركات المباحة والأنشطة الحلال؛ لأن الصكوك لا تخلق الائتمان ولا تساعد عليه، بل إن تداولها محكوم بضوابط شرعية بحسب طبيعة الموجودات.

ضرورة اقتصادية

وعن الحاجة الاقتصادية والمالية لإصدار الصكوك، أكد د. محمد البلتاجي، رئيس الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، أنها تساعد على زيادة معدلات الادخار القومي من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات خاصة لدى صغار المدخرين، كما أنها تناسب شريحة كبيرة من المتعاملين لأسباب تتعلق

د. الغزالي: تساعد على النهوض بالاقتصاد عامة والإسلامي خاصة من الناحية النظرية والعملية



البلتاجي: هي المنتج
الذي حقق حضوراً غير
مسبق للمصرفية
الإسلامية بأسواق
المال الدولية

الإسلامي إلى تجربة «صكوك الطعام» التي أشار إليها الإمام النووي في شرحه على مسلم عندما قال أبو هريرة لروان بن الحكم: «أحلت بيع الصكاك»، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى»، فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها.

وأوضح الغزالي أن تجربة صكوك الطعام ليست التجربة الوحيدة، فقد ازدهرت في العصر العباسي «صكوك المديونية» بشكل كبير من خلال ما أطلق عليه «السفجة» آنذاك، وكانت «السفاتج» تقوم بدور الحوالات أو الشيكات في وقتنا الحاضر، ولجأ الولاة في البداية إليها في إرسال ما زاد من دخول ولاياتهم، فقد أرسل والي مصر والشام «سفاتج» بقيمة 47 ألف دينار إلى بغداد، كما استخدم التجار «السفجة» لتصفية حساباتهم بين الأقطار المختلفة بكتابة «السفاتج» إلى وكلائهم.

وعما يمكن أن تقدمه الصكوك الإسلامية، أوضح د. الغزالي أنها تساعد على النهوض بالاقتصاد عامة والاقتصاد الإسلامي خاصة، سواء من الناحية النظرية أو العملية.

ويشرح قائلاً: أما نظرياً؛ فهي استكمال لحلقات الاقتصاد بجانب شركات التأمين والمصارف الإسلامية، وعملياً؛ فإن وجودها

يساعد على رفع الحرج عن المستثمرين الذين يطلبونها، كما أنها تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، إضافة إلى أنها تثري الأسواق المالية الإسلامية، لأنها الطرف المكمل للأسهم، والجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية وسهولة، فضلاً عن أنها تعتبر من الأدوات المهمة لتوزيع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للأفراد والمؤسسات والحكومات، إلى جانب أنها تغطي عدداً كبيراً من الشركات التي

هذه الأدوات المالية الحديثة، وقامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معيار شرعي لصكوك الاستثمار حددت فيه المبادئ الأولية لإصدار وتداول جميع أنواع الصكوك التي تم ابتكارها.

وكشف د. نور الدين أن الحجم العام للصكوك في بلاده يمثل قرابة 40% من إجمالي الإصدارات العالمية.

وأشار إلى إمكانية استفادة الدول العربية والإسلامية من تجربة ماليزيا التي نجحت في تطبيق مختلف أنواع الصكوك الإسلامية المتنوعة التي بلغ عددها 14 نوعاً ذكرتها هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي: الاستثمار، المضاربة، الاستصناع، المراجعة، الإجارة، التجارة، السلم، المنافع، منافع الأعيان الموعودة، الخدمات من المتعهد، الخدمات المتاحة، المزارعة، المغارسة، المساقاة.

تجربة باكستان:

وعن تجربة باكستان مع الصكوك، يشير د. محمد عثمان، أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة دار العلوم كراتشي، إلى أن بلاده قامت عام 1980م بإصدار شهادات المشاركة لأجل متوسطة وطويلة الأجل بدلاً عن إصدار السندات بفائدة، وتمول شهادات المشاركة أفراداً ومؤسسات، وتعطي عائداً كل 6 أشهر تحت الحساب لحين التسوية النهائية، واتجهت باكستان لتشجيع التعامل بهذه الصكوك في السنوات الأولى من التعامل بها إلى ضمان حد أدنى من الربح لشهادات أو الصكوك المشاركة.

وأوضح عثمان أن السنوات الأخيرة شهدت اتجاه باكستان إلى الأخذ بصكوك أو شهادات المراجعة وصكوك الإجارة ومدتها 5 سنوات، وتم تحديد العائد على الصكوك على أساس معدلات التعامل بين البنوك الدولية في لندن بالدولار الأمريكي لمدة 6 أشهر، بالإضافة إلى 220 نقطة أساسية، وشارك بنك دبي الإسلامي في إدارة هذه الصكوك التي شهدت إقبالا كبيراً فاق التوقعات آنذاك، وتكرر هذا الإصدار مرات عديدة وتمت زيادته بعد الإقبال الشديد من المستثمرين، مؤكداً أن الحكومة الباكستانية أصدرت هي الأخرى صكوكاً إسلامية لاقت قبولاً كبيراً وثقة المتعاملين فيها. ■



د. محمد عثمان

د. أكرم نور الدين

الحجم العام للصكوك بماليزيا يمثل قرابة 40% من إجمالي الإصدارات العالمية

السنوات الأخيرة شهدت اتجاه باكستان إلى الأخذ بشهادات المراجعة وصكوك الإجارة ومدتها 5 سنوات

وفيما يلي نعرض لتجربتين من هذه التجارب، وهما:

تجربة ماليزيا:

وعلى مستوى التجارب العملية، يحدثنا د. أكرم نور الدين، الأمين العام لهيئة المؤسسات المالية بماليزيا، مؤكداً أن بلاده كانت سباقة في موضوع «الصكوك الإسلامية»، وقد عرفها مؤتمر الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في ماليزيا بأنها أدوات مالية تصدر بهدف جلب رأس المال، وهي شهادة على المديونية والملكية والاستثمار في أصول الموجودات عن طريق الشريعة الإسلامية حسب ما قرره هيئة الرقابة الشرعية.

ويؤكد أنه تم تطبيقها كأداة مالية تمويلية واستثمارية حديثة، حيث كانت نشأتها الحديثة عام 1983م، عندما رفض أول بنك إسلامي في ماليزيا ويسمى «بنك إسلام ماليزيا» التعامل بالسندات المالية المخالفة لأحكام الشريعة، ثم قام البنك بإصدار صكوك استثمار لا تحتوي في آلياتها على الربا، وجاء طرح مشروع «سندات المقارضة الإسلامية» كبديل إسلامي لسندات القروض الربوية، وأعقب ذلك إصدار مجمع الفقه الإسلامي قراره عام 1988م بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار ليفتح الباب أمام المؤسسات المالية الإسلامية لاعتماد

مميزات الصكوك الإسلامية، فإن بعض الدراسات وجهت انتقادات عديدة إليها؛ منها أن تطبيقاتها المعاصرة تقلل من التزامها بخصائص النظام المالي والمصرفي الإسلامي، ولا تعكس بدرجة كافية الفروق الجوهرية التي تميزها عن سندات الدين في النظام المالي والمصرفي التقليدي، كما أن الاهتمام بهيكل الصكوك انحاز إلى شكلية العقود على حساب الاهتمام بمقاصد الشريعة.

أيضاً، يرى البعض أن هناك عدم توافق تام بين الفتاوى ومستندات الصكوك وتطبيقاتها، حيث ثبتت بعض المخالفات الفقهية لتطبيقات الصكوك التي لم تلتزم بفتاوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية المالية الإسلامية بالبحرين، فضلاً عن مآخذ على بعض تطبيقات صكوك المضاربة والمشاركة والإجارة.

وقد قام خبراء الاقتصاد الإسلامي بالرد على تلك الانتقادات وتبريرها، وانتهوا إلى مطالبة الجهات التشريعية والتنظيمية والمؤسسات المالية والمصرفية بتوفير البيئة التشريعية الملائمة لإصدار الصكوك الإسلامية وتداولها وفق طبيعتها وشروطها الشرعية لآثارها الإيجابية على الاقتصاد العام والخاص، وبيان الحقوق والالتزامات لأطراف التعامل في الصكوك الإسلامية، وتخفيض المخاطر ذات العلاقة بالصكوك الإسلامية.

تجارب ملهمة

يشار إلى أن الصكوك الإسلامية تم إصدارها في عدة دول إسلامية، منها: دول مجلس التعاون وتركيا وإندونيسيا وإيران وباكستان والسودان وغيرها، وفي دول غير إسلامية، مثل: بريطانيا واليابان وألمانيا والولايات الأمريكية وغيرها.

وقد ظهرت العديد التطورات على آليات تطبيق الصكوك، منها إصدار «الصكوك الخضراء» التي تسعى لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والاستثمار المستدام، وخاصة مع التطور الكبير في الاستثمارات المتجددة والنظيفة، التي ارتفعت في العالم بنسبة كبيرة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.



الإجابة للجنة الفتوى الرئيسة بمجمع البحوث الإسلامية

«كورونا» وأداء مناسك الحج

• هل يؤثر انتشار فيروس «كورونا» على أداء مناسك فريضة الحج هذا العام؟

- الحج ركن من أركان الإسلام، لقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: 97)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً» (رواه البخاري ومسلم)، وبتوافق الفقهاء؛ فإن في الآية والحديث دلالة على أن الاستطاعة شرط لوجوب الحج على المسلم، ويقصد بها الاستطاعة بالزاد والراحلة وأمن الطريق وعدم المانع من الوصول، لقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 286).

وثمة علاقة بين الاستطاعة والضرورة، التي تعرف بأنها: بلوغ المكلف حداً إن لم يفعل المحذور هلك (الأشباه والنظائر للسيوطي، ص 82)، وينعكس هذا المفهوم على فريضة الحج في مواطن عديدة تمثل خوفاً على الحجيج في ظل جائحة «كورونا»، لكن مع ملاحظة أننا لا نلجأ لفكرة الضرورة حالة وجود مخرج شرعي آخر مبني على التيسير الثابت بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: 185)، ومثل كون المسألة من المجتهديات، فكما هو معلوم أنه «لا ينكر المختلف فيه، وإنما ينكر المجمع عليه».

ولذا، فإن الخوف من انتشار عدوى فيروس «كورونا» بسبب المبيت بمنى يمكن



الإجابة للدكتور عجيل النشمي

سفر المرأة لغير ضرورة إلا مع محرم، ويقصد بالمحرم الزوج وكل من يحرم عليه الزواج من المرأة على التأييد بنسب أو رضاع أو مصاهرة.

واستدوا إلى أدلة، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم»، فقال رجل: يا رسول الله، إنني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا وامرأتي تريد الحج؟ فقال: «أخرج معها»، وحديث: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم»، ومن الفقهاء من قال بجواز السفر بدون محرم بشرط أمن الفتنة وأمن الطريق، مثل أن تكون مع رفقة نساء، وأصحاب هذا الرأي منهم الحسن البصري، والأوزاعي، وداود الظاهري، وهو قول عند الشافعية والحنابلة.

ويستند المجيزون لسفرها دون محرم إلى حديث عدي بن حاتم مرفوعاً: «يوشك أن تخرج الطعينة من الحيرة تؤم البيت لا جوار معها» (البخاري 3400)، وما ثبت عن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه عن جده أنه قال: أذن عمر رضي الله عنه لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حجة حجها، فبعث معهن عثمان بن عفان، وعبدالرحمن ابن عوف، وبعض الفقهاء في أيامنا هذه يجيزون سفر المرأة دون محرم ولو للترفيه وخاصة إذا كانت بالطائرة لوجود العدد الكبير من النساء ووجود أمن الطريق من بلدها إلى البلد الذي تقصد السفر إليه.

والذي يظهر لي ترجيح المنع لقوة أدلة المانعين سفرها دون محرم إلا للحج مع نسوة ثقات كما هي حال الذهاب في حملات الحج سواء بالطائرة أو عن طريق البر... والله أعلم. ■



جواز ترك تقبيل الحجر الأسود

• إذا لم أتمكن من تقبيل الحجر الأسود، فهل يجوز لي أن أشير إليه ثم أقبل يدي؟

- ورد عن أبي الطفيل رضي الله عنه قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم محجن معه، ويقبل المحجن» (مسلم 927/2)، وعن نافع رضي الله عنه قال: «رأيت ابن عمر رضي الله عنهما يستلم الحجر بيده، ثم يقبل يده، وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله» (مسلم 624/2)، وعن عطاء رضي الله عنه قال: «رأيت عبد الله بن عمر، وأبا هريرة، وأبا سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله إذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم» (سنن البيهقي 75/5).

وبناء على هذه الأحاديث، اتفق الفقهاء في المذاهب الأربعة على أن من يستلم الحجر بيده أو بمحجن أو بغيره، فقبل يده أو المحجن أنه جائز، ولكنهم اختلفوا في محل السؤال؛ وهو إن أشار بيده دون أن يستلم الحجر، هل يقبل يده، فذهب الحنفية والشافعية إلى جواز أن يقبل يده واستدلوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (البخاري 251/13، ومسلم 975/2).

وذهب المالكية والحنابلة إلى عدم جواز تقبيل اليد بعد أن يشير بها إلى الحجر، واستدلوا بأن هذه الهيئة والطريقة لم ترد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن صحابته رضي الله عنهم، وهذا القول أولى وأحوط.

سفر المرأة بغير محرم للحج

• هل يجوز للمرأة السفر بدون محرم مع رفقة مأمونة من النساء لأداء الحج؟

- الفقهاء على خلاف في سفر المرأة دون محرم، فالأكثر والأغلب على حرمة



الإجابة للدكتور علي القره داغي

توقف الحج بسبب «كورونا»

• هل يجوز توقف الحج والعمرة بسبب كورونا؟

- الحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله، وبعد:

فإن الفقهاء اتفقوا على جواز
ترك الحج عند خوف الطريق، بل
إن الاستطاعة (لأداء الحج) لن
تتحقق إلا مع الأمن والأمان؛ ولذلك
فالأضرار الوبائية تعد من الأعذار
المبيحة لترك الحج والعمرة بشرط
أن يكون الخوف قائماً على غلبة
الظن بوجود المرض، أو انتشاره
بسبب الحج والعمرة، والخوف من
انتشار المرض بسبب الحج والعمرة
يقدره أهل الاختصاص من الأطباء
ويصدر بشأنه قرار من السعودية.

وفي حال إبقاء العمرة أو الحج
مفتوحين فحينئذ يعود التقدير
للدولة التي ظهر فيها الوباء بمنع
مواطنيها من أداء الحج خوفاً من
نقل الوباء إلى الحجاج والمُعتمرين.
والإسلام يوجب الأخذ بأسباب
الوقاية من الوباء والعلاج والحجر
الصحي كما تفرضه الجهات
الصحية المختصة، ولا يجوز خروج
مَن كان في البلد الذي فيه الوباء
إلى بلد آخر حتى لا ينتشر المرض،
والإسلام يمنع دخول المنطقة
الموبوءة لعدم جواز التسبب في
تهلكة الإنسان لنفسه، والله أعلم. ■

ومنع الحجاج من الخارج إعمالاً لقول
الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يورد
ممرض على مصح» (رواه البخاري عن أبي
هريرة رضي الله عنه).

وسيظهر أثر الضرورة على مسألة رمي
الجمار؛ حيث يباح لمن لديهم أمراض مزمنة
تجعلهم أقرب إلى العدوى أو تفاقم المرض
عند الإصابة بأن ينيبوا غيرهم لرمي الجمار
عنهم، فضلاً عن إمكانية منع الحجيج من
أداء الجماعة والجمعة إلا في حدود تحقق
التباعد المطلوب، بجانب إمكانية منع غير
الحجيج من دخول المسجد الحرام لعدم
المزاحمة.

وينعكس أمر الضرورة في الحج على
الميقات المكاني للإحرام؛ حيث يتزاحم الناس
من أجل الاغتسال والصلاة في مساجد
بذاتها، ومن ثم يمكن توجيه الناس بالاغتسال
قبل الميقات والإحرام عند المرور من الميقات
دون نزول في المساجد من أجل ضرورة
التباعد ومنع الزحام، كما سيكون للضرورة
أثر في إباحة بعض محظورات الإحرام مثل
جواز أن تلبس المرأة القفازين وستر وجهها
وقاية وخوفاً من الفيروس، إذ يباح لها ستر
وجهها لمرور الرجال، فخوفاً من الفيروس
والعدوى أولى، ومثل استخدام الصابون في
الجسد والثياب باعتباره قاتلاً للفيروس،
رغم أن المحرم لا يتطيب لقول النبي صلى
الله عليه وسلم في المحرم الذي وقصته
الدابة «لا تمسوه بطيب» (رواه مسلم)، كما
أن من يحتاج لتغطية وجهه ورأسه للضرورة
كالأطقم الطبية يجوز له ذلك رغم النهي
الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا
تخمروا وجهه ولا رأسه، فإنه يبعث يوم
القيامة ملياً» (أخرجه مسلم عن ابن عباس
رضي الله عنهما).

كذلك تنعكس الضرورة على الحج
فتسقط السنن والمندوبات التي تؤدي إلى
التزاحم مثل منع الناس من تقبيل الحجر
الأسود منعاً للتزاحم ونقل الفيروس عن
طريق تلامس رطوبات الفم والأنف، باعتبار
أن تقبيل الحجر من المندوبات، ومثل منع
سنة صلاة ركعتين خلف مقام إبراهيم الثابت
بقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ
مُصَلًّى﴾ (البقرة: 125)، فتسقط الضرورة
هذا المندوب خوفاً من التزاحم وانتشار
العدوى، ومثله سنة الوقوف للدعاء عند
الصفاء والمروة. ■



دفعها من خلال التمويل والإفتاء بالمذهب
الحنفي القائل: إن المبيت بمنى سنة وليس
واجباً، كما يمكن التمويل على الفتوى بأن
الحج على التراخي وليس على الفور من
أجل تقليل الرغبة الجامحة لدى الكثيرين
في الأداء الفوري، بل يمكن الإفتاء بمنع من
حج سلفاً من طلب الحج هذا العام باعتبار
حجه الثاني المراد من قبيل المندوب، فقد
روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم خطبنا فقال: «يا أيها الناس، إن
الله قد فرض عليكم الحج فحجوا»، فقال
رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى
قالها ثلاثاً، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم: «لو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت لما
استطعتم»، ثم قال «ذروني ما تركتكم، فإنما
هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم
على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه
ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»
(رواه أحمد ومسلم والنسائي)، فيه دليل على
أن الأمر لا يقتضي التكرار.

وإذا لم تسعفنا قواعد التيسير في
محاصرة عدوى الفيروس، وبما يؤدي إلى
ظن الهلاك للأنفس، فلا بد إذاً من إعمال
حكم الضرورة بضوابطها الشرعية من
وجوب إزالة الضرر، لقول الرسول صلى الله
عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»
(حديث حسن رواه ابن ماجة والدارقطني
 وغيرهما مسنداً، ورواه مالك في الموطأ
مرسلاً: عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم، فأسقط أبا
سعيد، وله طرق يقوي بعضها بعضاً).

فضلاً على أنه تقدر الضرورة بقدرها،
وأن يتحمل الضرر الأخف لدفع الضرر
الأعظم، وكون الحاجة تنزل منزلة الضرورة،
ومن ثم يمكن ظهور أثر هذه الضرورة في
فريضة الحج في مواطن عديدة؛ منها على
سبيل المثال وليس الحصر: تحديد عدد
الحجاج بما يحقق القدر المطلوب للتباعد،

التاريخ الإسلامي مليء بسير العلماء المصلحين الذين كان لهم أثر كبير في صناعة أحداثه والتأثير في مجتمعاتهم حتى بعد مماتهم، ووفاء لهم في ذكراهم نقف مع سير بعض من رحلوا منهم في يوليو.

براك وعبدالرؤوف وشهادة وعودة

مصلحون رحلوا
في يوليو..

الدمام - الإحساء بالملكة العربية السعودية
عام 1395هـ/ 14 يوليو 1975م؛ فشكّل رحيله
صدمة لجميع من عرفوه وعاشروه.■

المصادر

- 1 - صحيفة الشاهد: محسنون من بلدي،
العدد 2018، الأربعاء 23 يوليو 2014، ص8.
- 2 - عبدالمنعم عبدالرؤوف: أرغمت فاروق
على التنازل عن العرش، الزهراء للإعلام العربي،
مصر، 1988م، <https://bit.ly/2Xulqdw>.
- 3 - صلاح شحادة: موقع إخوان ويكي،
<https://bit.ly/36Y2sil>
- 4 - عبدالرحيم سهراب محمد البلوشي:
الشيخ عمر عودة الخطيب وجهوده في خدمة
الثقافة، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى،
السعودية، 2015م.

كما كان يقوم بتوزيع صدقاته بنفسه، ويذهب
للإنسان المحتاج دون أن ينتظره ليطلق عليه
الباب خاصة إذا علم بحاجته.

وكان يمتلك ديواناً في القبلة بجوار
مسجد السائر، كان مفتوحاً ليل نهار لكل
عابر سبيل أو ضيف، وكان يقدم فيه الطعام
يومياً للمحتاجين والفقراء.

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر
عام 1956م، سارع بالتبرع لها بمبلغ 3 ملايين
روبية؛ فكانت هذه الخصال دافعة لأن
يكون واحداً من مؤسسي جمعية الإصلاح
الاجتماعي بالكويت والعمل بها.

ظل على حياة الجهاد والعمل الخيري
حتى تعرض لحادث بالسيارة في طريق



صبيح براك.. المحسن الكويتي

مثل بقية أهل وطنه الحريصين على
الإحسان وأعمال الخير، عاش العم صبيح
براك حياته بين العمل الخيري والدفاع عن
الإسلام.

ولد صبيح بن براك بن عبدالمحسن
الحمد اليوسف الصبيح في فريج سعود
بمنطقة القبلة عام 1319هـ/ 1901م، وقد ذاق
مرارة اليتم وهو طفل صغير لم يتجاوز عمره
العامين؛ حيث توفيت والدته، فأخذته جدته
لأبيه وقامت بتربيته والعناية به فأحسن
تربيته، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة وتلاوة
القرآن الكريم.

كان شغوفاً بالتجارة محباً لها، فبدأ
حياته التجارية ونشاطه بمبلغ زهيد من المال
في الخمسينيات، قبل أن ينميها الله تعالى
له، وتتسع تجارته ويعمل في مجال العقارات
والمقاولات.

كان البراك مثلاً للتواضع الشديد عن
رفعة، والصبر والإحسان واللطف، وله من
القصص التربوية الكثير، حتى إنه في الحج
كان يقوم بتوزيع الطعام بنفسه على حجاج بيت
الله الحرام غير معتمد على الخدم والعمال،

كان مثلاً للتواضع والصبر
والإحسان واللطف وظل على
حياة الجهاد والعمل الخيري
حتى وفاته

1942م، ونقل لسلح
المشاة حيث شارك في
حرب فلسطين عام
1948م قبل أن يعود
لسلاح الطيران مرة
أخرى، كما كان واحداً
من الضباط الأحرار
الذين شاركوا في
تأسيس التنظيم عام
1944م.



عبدالمنعم عبدالرؤوف.. منعم الأسد

ولد عبدالمنعم عبدالرؤوف
بسيم أبو الفضل في 16 مايو
1914م بحي العباسية بالقاهرة
لأب كان ضابطاً بالجيش
المصري، حصل على الشهادة
الابتدائية عام 1928م، والبالوريا
عام 1935م، ثم التحق بمدرسة
الطيران، وتخرج فيها عام 1938م، وأطلق
عليه زملاؤه لقب «منعم الأسد» لإعجابهم
بشجاعته وجرأته.

كان منذ صغره ييغض المحتل؛ ولذا كوّن
جمعية باسم «اليد الخفية» أثناء دراسته
الثانوية، وفي 16 مايو 1941م قام مع زميله
حسين ذو الفقار بتهريب الفريق عزيز
المصري بطائرتهما للالتحاق بثورة رشيد
عالي الكيلاني في العراق ضد الإنجليز،
غير أنها سقطت في مدينة قليوب -قرب
القاهرة- وألقي القبض عليهم، وأودعوا
السجن حتى أفرج عنهم يوم 5 مارس

انضم لجماعة الإخوان المسلمين عام
1942م، وكان مسؤولاً مع الصاغ محمود
ليبب عن التنظيم الخاص للعسكريين داخل
الجيش؛ حيث ضم عدداً كبيراً منهم كما ورد
في جميع مذكرات الضباط الأحرار.
شارك في ثورة 1952م بأن حاصر قصر
رأس التين بالإسكندرية؛ حيث كان الملك
فاروق في مصيفه حتى أجبره على التنحي
يوم 26 يوليو 1952م، ثم عاد ليشترك في
حصار قصر عابدين مع الضابط أبو المكارم
عبدالحى، لكن نظراً لانتمائه لجماعة
الإخوان المسلمين ترك تنظيم الضباط

لمحات في الثقافة الإسلامية

عمر عودة..

الخطيب في رحاب العلم

ولد الشيخ أبو عبد الله عمر بن عبد الله ابن عبدالرزاق عودة الخطيب في بلدة المزة بدمشق في سورية، في 8 صفر 1345هـ/ 17 أغسطس 1926م، في ظل أسرة مسلمة محافظة وملتزمة بأركان الدين؛ حيث كان والده إماماً وخطيباً لجامع المزة.

تلقى تعليمه وتخرج عام 1946م، وبسبب تفوقه الدراسي ونموه ابتعثته الدولة عام 1947م إلى مصر، حيث حصل على العالمية في كلية أصول الدين من الجامع الأزهر عام 1950م، وحينما عاد كان من أبرز مؤسسي مادة التربية الإسلامية في اللاذقية ودمشق. انضم عمر إلى جماعة الإخوان في سورية منذ نشأتها، وتقابل مع الشيخ البنا في مصر.

انتخب عضواً في نقابة المعلمين لأكثر من

دورة، وتولى مسؤولية

أمانة النقابة لعدة

سنوات، وفي عام

1960م انتخب

رئيساً لنقابة المعلمين

السوريين، وفي عام

1961م انتخب عودة

عضواً في المجلس

النيابي ممثلاً عن

مدينة دمشق بصفته

أحد ممثلي جماعة

الإخوان المسلمين،

كما تم اختياره أميناً

للسر في المجلس

النيابي، حتى اختاره

رئيس الوزراء خالد العظم وزيراً للتموين في عام 1962م وكان عمره 36 عاماً.

وما إن وقع انقلاب البعثين حتى سافر إلى الرياض للعمل بكلية اللغة العربية بجامعة الملك سعود، وكان له دور الريادة في إنشاء قسم الثقافة الإسلامية بالجامعة.

أصيب بداء السكري ومرض القلب، وقد توفاه الله في السعودية يوم الأربعاء 1 جمادى الآخرة 1424هـ/ 30 يوليو 2003م. ■

صلاح شحادة.. دماء على أرض الوطن



على أرض فلسطين، ولد صلاح مصطفى محمد شحادة في بيت حانون شمال قطاع غزة في فبراير 1952م، وحصل على بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية بجامعة الإسكندرية بمصر، بعد أن عجز مادياً عن دراسة الطب والهندسة في جامعات تركيا وروسيا رغم موافقتها عليه.

عمل في بداية حياته باحثاً اجتماعياً في مدينة العريش قبل أن يعود لغزة عام 1979م حيث عمل مفتشاً للشؤون الاجتماعية لقطاع غزة.

في بداية العام 1982م استقال من عمله في الشؤون الاجتماعية، وانتقل للعمل في دائرة شؤون الطلاب في الجامعة الإسلامية في مدينة غزة.

تعرف على فكر الإخوان المسلمين وقت أن كان بمصر، وما إن عاد لغزة حتى انضم لصفوفها؛ ما عرضه للاعتقال من قبل المحتل الصهيوني عام 1984م.

بعد خروجه من المعتقل عام 1986م شغل منصب مدير شؤون الطلبة في الجامعة الإسلامية، إلى أن قررت سلطات الاحتلال إغلاق الجامعة؛ في محاولة لوقف

الأحرار فأحيل للمعاش المبكر في 17 ديسمبر 1953م، ثم اعتقل في فبراير 1954م وتم تقديمه للمحاكمة العسكرية، إلا أنه تمكن من الهرب والسفر خارج مصر عام 1955م.

بعد هروبه سافر إلى لبنان ثم انتقل منه إلى الأردن حتى عام 1959م، ثم انتقل إلى تركيا وأقام بها حوالي 3 سنوات ثم

كان مسؤولاً عن «التنظيم الخاص» للعسكريين بالجيش وفي ثورة يوليو حاصر قصر رأس التين حتى أجبر الملك على التنحي

مؤسس الجهاز العسكري الأول لـ «حماس» وقال عنه مسؤول صهيوني: كان ينوي تحويل حياتنا لجحيم!

الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام 1987م، غير أن الشيخ صلاح شحادة واصل العمل في الجامعة حتى اعتقل في أغسطس 1988م بتهمة المسؤولية عن الجهاز العسكري لحركة «حماس»، وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، وظل في السجن حتى أفرج عنه يوم 14 مايو 2000م.

يعتبر الشيخ صلاح شحادة مؤسس الجهاز العسكري الأول لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الذي عرف باسم «المجاهدون الفلسطينيون»؛ ولذا ظل تحت رقابة العدو الصهيوني حتى تم اغتياله في منزله يوم 23 يوليو 2002م مع زوجته وابنته إيمان عن طريق صاروخ أطلقته طائرة «إف 16» فيما عرف بمجزرة اليرموك بغزة التي راح ضحيتها 15 شهيداً وإصابة ما يزيد على 150 فلسطينياً.

وقال عنه منسق أعمال حكومة الاحتلال «الإسرائيلية» في المناطق الإجنرال «عاموس جلعاد»: «لقد كان شحادة ينوي تحويل حياة الإسرائيليين إلى جهنم». ■

رجع إلى لبنان عام 1962م، وظل مقيماً به طوال فترة غيابه عن مصر، حتى عاد إلى مصر يوم 12/9/1972م، وكان في استقباله بالمطار وزير الداخلية ممدوح سالم، قبل أن يقابل الرئيس أنور السادات يوم 2/11/1972م بمنزله بالجيزة، وصدر بعدها قرار جمهوري بإلغاء حكم الإعدام الصادر ضده عام 1954م، وقلده السادات رتبة فريق وأعطاه معاش وزير.

أصيب عبدالمنعم عبدالرؤوف بشلل نصفي ونقل إلى مستشفى المعادي، فأمر الرئيس السادات بنقله للعلاج في فرنسا؛ حيث أجريت له عملية جراحية هناك، ثم عاد إلى مصر، وعاش معاناة طويلة مع المرض حتى وفاته التي كانت يوم الأربعاء 31 يوليو 1985م. ■



د. يوسف السند

إمام وخطيب بوزارة الأوقاف والشؤون
الإسلامية بالكويت

لا تحزن.. إنهم الشهداء!

لإيمانهم، ولكن كم كانوا يخسرون هم أنفسهم! وكم كانت البشرية كلها تخسر! كم كانوا يخسرون وهم يقتلون هذا المعنى الكبير، معنى زهادة الحياة بلا عقيدة، وبشاعتها بلا حرية، وانحطاطها حين يسيطر الطغاة على الأرواح بعد سيطرتهم على الأجساد!..

نقول للشهداء:

طبتم وطاب محياكم ومماتكم..

لقد عشتم كباراً ومتم كباراً..

لقد عشتم لفكرة ودين ومتم لفكرة

ودين ونهج مستقيم..

لقد كانت حياتكم نظاماً والتزاماً

متبعين رسولاً وإماماً ملتزمين إسلاماً

وأحكاماً..

ورحلتهم شهوداً للحق وقيماً وأئمة

صدق..

لم تخونوا عهداً وذكماً..

مناقب وفضائل:

هذه المناقب العظيمة للشهداء جعلت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يتمنى الشهادة في سبيله؛ فَقَدْ قَالَ رَسُولُ

الله صلى الله عليه وسلم: «لَوْلَا أَنِّي يَشُقُّ

عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ،

وَالَّذِي نَفْسَ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي أَغْزُو

فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَغْزُو فَأُقْتَلَ، ثُمَّ

أَغْزُو فَأُقْتَلَ» (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

وَمِنْ فَضَائِلِ الشَّهَدَاءِ: أَنَّ اللَّهَ بَشَّرَهُمْ

بِالْجَنَّةِ، قَالَ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ

أَشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ

لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ

وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ

وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ

فَأَسْتَبْشِرُوا بِنَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ

سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» (آل عمران: 169)، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ، كَيْفَ وَجَدْتَ مِنْزِلَكَ؟ فيقولُ: أَيُّ رَبِّ خَيْرٍ مَنْزِلَ، فيقولُ: سَلْ وَتَمَنَّ، فيقولُ: أَسْأَلُكَ أَنْ تَرُدَّنِي إِلَى الدُّنْيَا فَأَقْتُلَ فِي سَبِيلِكَ عَشْرَ مَرَّاتٍ، لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ» (صحيح النسائي).

دار الشهداء أحسن دار:

قال صلى الله عليه وسلم: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ آتِيَانِي، فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا، قَالَا: أَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشَّهَدَاءِ» (صحيح البخاري).

إن الشهداء يسطرون معاني وقيماً تعجز الأقلام عن كتابتها ولا تتحمل الكتب متابعتها!

بل إن شهيد الإسلام سيد قطب -رحمه الله تعالى- ليقرر أن الشهداء حازوا الأوسمة التالية: الانتصار، الارتقاء، التحرر، الانطلاق؛ لأن الله اختارهم فكرهم؛ فيقول: «إن الناس جميعاً يموتون، وتختلف الأسباب، ولكن الناس جميعاً لا ينتصرون هذا الانتصار، ولا يرتفعون هذا الارتقاء، ولا يتحررون هذا التحرر، ولا ينطلقون هذا الانطلاق إلى هذه الآفاق.. إنما هو اختيار الله وتكريمه لفئة كريمة من عباده لتشارك الناس في الموت، وتتفرد دون الناس في المجد، المجد في الملأ الأعلى، وفي دنيا الناس أيضاً، إذا نحن وضعنا في الحساب نظرة الأجيال بعد الأجيال!

لقد كان في استطاعة المؤمنين أن ينجوا بحياتهم في مقابل الهزيمة

لا تحزن، إنهم منارات في دياجير الظلم والظلام!

لا تحزن، إنهم يجددون لهذه الأمة مجدها وعزها وسؤدها!

لا تحزن، إنهم يفضحون الطغاة ويعرّونهم فيتعرف الناس على الشهيد ودعوته ومبادئه ويعرفون الطاغية الظالم وتاريخه المخزي!

لا تحزن، إنهم يقدمون للناس والأجيال نماذج قيم مشاهدة ومتحركة لأناس صدقوا ما عاهدوا الله عليه!

لا تحزن، فالشهداء مصدر إلهام وقوة إعلام لكل من أراد أن يعيش لفكرة الخير وعمل الخير ودعوة الخير!

إن الشهداء ليتمنّون الشهادة وهم عند الله تعالى!

**الشهداء مصدر إلهام وقوة
إعلام لكل من أراد أن يعيش
لفكرة وعمل ودعوة الخير**

**.. ويقدمون للأجيال نماذج
قيم مشاهدة لأناس صدقوا ما
عاهدوا الله عليه**

**.. ويسطرون معاني وقيماً تعجز
الأقلام عن كتابتها ولا تتحمل
الكتب متابعتها**

هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» (التوبة: 111).

لقد تعطلت حياتهم بطيب الصدق والإخلاص والأمانة والتقوى، وها هو دمهم مضمخ بللطيب والمسك! فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمُهُ يَدْمَى، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمِسْكِ» (صحيح البخاري).

إنهم الصادقون في أمنيتهن التي كانوا يصدقون فيها: «والموت في سبيل الله أسمى أمانينا».

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ» (صحيح مسلم).

لقد أكرم الشهداء أمتهم بجهدهم وجهادهم وثباتهم وتحملهم، وكذلك يكرمهم الله ذو الجلال والإكرام بعضهم العطاء والإكرام، منه:

- تخفيف ألم الشهادة، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا يَجِدُ الشَّهِيدُ مَسَّ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ مَسَّ الْقَرْصَةِ» (أخرجه أحمد، والنسائي، وصححه ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه).

- الجنة تنتظره بعد الشهادة: أخرج البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ يَوْمَ «أُحُدٍ»: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فَأَيُّنَ أَنَا؟ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ»؛ فَالْقَى تَمَرَاتٍ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ.

- يُغْفَرُ لَهُ ذَنْبُهُ؛ صحح الحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ».

- يُزَوِّجُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ قَبْلَ أَنْ تَجِفَ دِمَاؤُهُ؛ أخرج ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ذُكِرَ الشُّهَدَاءُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تَجِفُّ الْأَرْضُ مِنْ دَمِ الشَّهِيدِ حَتَّى تَبْتَدِرَهُ

زَوْجَتَاهُ كَأَنَّهُمَا ظَنَرَانِ (يعني مرضعتين) أَضَلَّتَا فَصَلِيلَهُمَا فِي بَرَاخٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَفِي يَدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حُلَّةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

- تظله الملائكة بأجنحتها؛ أخرج الشيخان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: لَمَّا قُتِلَ أَبِي (يعني في غزوة «أُحُدٍ») جَعَلَتْ أَكْشَفُ الثُّوبِ عَنْ وَجْهِ أَبِيكَ وَيَتَهَوَّنِي عَنْهُ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْهَانِي، فَجَعَلْتُ عَمَّتِي فَاطِمَةَ تَبْكِي، فَقَالَ النَّبِيُّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ، مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنَحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ».

- يأمن فتنة القبر؛ صحح الحاكم عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَقِيَ فَصْبَرَ حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يَغْلِبَ لَمْ يَفْتَنَّ فِي قَبْرِهِ».

- يَكَلِّمُهُ رَبُّهُ كِفَاحًا بِلَا وَاسِطَةٍ؛ أخرج الترمذي وحسنه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ، مَا لِي أَرَاكَ مُنْكَسِرًا؟»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَشْهَدَ أَبِي، قُتِلَ يَوْمَ «أُحُدٍ» وَتَرَكَ عِيَالًا وَدِينًا، قَالَ: «أَفَلَا أَبَشَّرْتُكَ بِمَا لَقِيَ اللَّهُ بِهِ أَبَاكَ؟»، قَالِي: قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مَا كَلَّمَ اللَّهُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَأَحْيَا أَبَاكَ فَكَلَّمَهُ كِفَاحًا، فَقَالَ: يَا عَبْدِي تَمَنَّ عَلَيَّ أُعْطِكَ، قَالَ: يَا رَبِّ تُحِبِّبْنِي فَأَقْتُلْ فِيكَ ثَانِيَةً، قَالَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّهُ قَدْ سَبَقَ مِنِّي أَنَّهُمْ إِلَيْهَا لَا يَرْجِعُونَ»، قَالَ: وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا)».

- أرواحهم في جوف طير خضر ترد أنهار الجنة؛ وقد أخرج أبو داود وصححه الحاكم على شرط مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأُحُدٍ جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي جُوفِ طَيْرٍ خَضِرٍ، تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا،

وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مَنْ ذَهَبَ مُعَلَّقَةً فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَا كُلُّهُمْ وَمَشْرَبَهُمْ وَمَقِيلَهُمْ قَالُوا: مَنْ يَبْلُغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَا أَحْيَاءُ فِي الْجَنَّةِ نُرْزَقُ؛ لَنَلَّا يَرْهَدُوا فِي الْجَهَادِ وَلَا يَنْكَلُوا عِنْدَ الْحَرْبِ؟ فَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: أَنَا أَبْلَغُهُمْ عَنْكُمْ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا...﴾ (إلى آخر الآية)».

- من السابقين الأولين في دخول الجنة؛ أخرج الترمذي وحسنه، وصححه ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَرَضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: شَهِيدٌ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَنَصَحَ لِمَوْلَاهُ».

إلى أم الشهيد وزوج الشهيد وأهله وذويه وإخوانه ومحبيه، هنيئاً لكم هذه الكرامات، تعالوا ردودوا معي:

لا تقولوا لقد فقدنا الشهيداً
مذ طواه الثرى وحيداً فريداً
أنا ما مت فاملائك حولي
عند ربي بعثت خلقاً جديداً
فاصنعوا اليوم من شموخي نشيدا
إن دقق الدماء عبر الجراح
يبعث النور في جبين الصباح
ودمي راية الشهادة تعلو
قد أظلت سماءنا بوشاح
سوف يطوي الطغاة في كل ساح
قد سما النسر فوق شم الجبال
ومضى يرتقي صروح المعالي
وإذا البغي في الظلام تهادى
واجه البغي فوق حد المضال
بلظى الموت والردى لا يبالي
أنا لله قد نذرت حياتي
وسألت الله حسن الثباتي
فإذا ضمخت الدماءني صدري
واحتواني الثرى وضم رفاتي
فاذكروني إخواني في الصلاة⁽¹⁾
والحمد لله رب العالمين. ■

الهامش

(1) نشيد: لا تقولوا، من اليوم «أناشيد الدمام 2».



وحيد الدين خان..

ذكاء الداعية وجدل السياسي!



أ. د. حلمي محمد القاعود

أستاذ الأدب والنقد

إلى محدودية اطلاعهم وعدم متابعتهم للفكر الإسلامي وغير الإسلامي جميعاً، واكتفائهم بما حصلوه أيام الطلب والدراسة، بينما الدعوة هي القراءة والمطالعة والبحث والمقارنة، وهو ما يجعلنا ندرك سر نجاح وحيد الدين خان في القراءة والاطلاع، فعندما أراد مثلاً أن يكتب عن الماركسية ويكشف قصورها قرأ عنها في أهم مصادرها، وطالع أكثر من عشرة آلاف صفحة في صميم الموضوع قبل أن يسطر كتابه «الماركسية في الميزان»، والشئ نفسه فعله عندما تصدى للرد على أصحاب المدارس الفكرية الإلحادية وعلى رأسهم «برتراند رسل» الذي يعد دعامة الفكر الإلحادي في العصر الحديث، فقد قرأ كافة أعماله، ونقل عنه أنه ربما قرأ مائة صفحة ليكتب صفحة واحدة فقط.

هذا الجهد الكبير في معرفة الموضوع والهيمنة على تفاصيله، هو سر نجاح الكاتب أو الداعية، ومن المؤسف أن كثيراً من دعاة عصرنا أو الوعاظ، فضلاً عن الأئمة، يفتقدون هذا المنهج فيحققون في رسالتهم، ويكون تأثيرهم ضعيفاً.

إن القراءة هي وقود الدعوة في عصر يتسلح فيه خصوم الإسلام بكثير من الأفكار والآراء والتجارب التي تبهر المتلقي البسيط، وتربك الداعية المسلم غير القارئ أو غير المثقف.

ومن حسن حظ وحيد الدين خان أنه عاش في جو يتيح له أن يقرأ ويكتب، ويصنع نوافذ النشر بنفسه إن أغلقت النوافذ

لوجود الله تعالى، وطُبع الكتاب عدة طبعات داخل مصر ولبنان، وما زال يطبع حتى الآن؛ فقد وجد فيه الشباب المسلم نمطاً جديداً من التعريف بالإسلام، وعرضاً لأصوله وقواعده بطريقة سهلة ومختلفة تدل على أن صاحبها يملك الوعي القوي الدقيق بحقائق الإسلام وأصوله وتراثه، وفي الوقت ذاته لديه وعي عميق بثقافة الغرب والشرق المعاصرة.. إنه قارئ من الطراز الأول يفهم ما يقرأ، ويعرف كيف يكتب، ثم إنه يملك السيطرة على عدة لغات يكتب بها ويفهم دلالتها وهو ما مكّنه أن يؤلف بالأردنية والإنجليزية، فضلاً عن العربية التي يقرأ بها القرآن الكريم والحديث الشريف والتراث الإسلامي.

إدمان القراءة

قال عنه العلامة محمد سليمان في كتابه «منهج الهداية» عام 1991م: «والميزة التي يمتاز بها وحيد الدين من بين أقرانه من مفكري العصر إدمانه القاتل على قراءة الكتب العلمية والفكرية باللغة الإنجليزية، ويمكن تقدير سعة اطلاعه وعمق دراسته من خلال مؤلفاته ذات المستوى العلمي الرفيع، التي تظهر عمق ثقافته الإسلامية وتمكنه من ثقافة العصر».

وأظن أن نجاح الداعية، أي داعية، يتطلب أن يكون ملماً بما يدعو إليه وأبعاده المختلفة، وما يمكن أن يوجه إليه من أسئلة واستفسارات واعتراضات، ولذا فالداعية الناجح لا بد أن يكون قارئاً بالدرجة الأولى، ولعل إخفاق كثير من الدعاة يعود

بعد ستة وتسعين عاماً حافلة بالعمل والدعوة والجدل والفكر؛ غادر دنيانا وحيد الدين خان، الكاتب والفكر والداعية الهندي المعروف، في التاسع من رمضان 1442هـ، الموافق للحادي والعشرين من أبريل 2021م. في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ظهرت الترجمة العربية لأول كتاب له بمعرفة ابنه ظفر الإسلام خان، وتقديم أ. د. عبد الصبور شاهين، رحمه الله، عن «دار المختار الإسلامي» بالقاهرة، وحظي الكتاب بإقبال كبير من القراء الذين طالعوا من خلاله عرضاً علمياً مبسطاً لقضية التوحيد في الإسلام، والرد على الملاحدة والمنكرين

**كان يملك الوعي بحقائق
الإسلام وتراثه وكذلك بثقافة
الغرب والشرق المعاصرة**

**من حسن حظ أنه عاش في
جو يتيح له أن يقرأ ويكتب
ويصنع نوافذ النشر بنفسه**

السياسية ومواجهة الاستبداد القامع لحركة المسلمين وحريتهم واستقلالهم، ونظراً لأن الأغلبية الهندوسية تمارس تسلطاً عنصرياً وتعصباً طائفيًا ضد المسلمين، فقد أقام دعوتَهُ على مهاجمة العنف وجماعات العنف المسلح، والدعوة لتبني المنهج العلمي في الدعوة، ومحاولة تحقيق الأهداف الإسلامية من خلال العمل السلمي الإيجابي على المدى الطويل، ونحن معه في ذلك، فالدعوة لا تتحقق بالعنف المسلح لأنه يخالف المنهج الرباني: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: 125)، ولكنه فيما يبدو يميل إلى الاستسلام للأمر الواقع وعدم المقاومة أو الرد على استفزاز الهندوس، ويعتقد أن ذلك أفضل وسيلة لحقن دماء المسلمين الذين يمثلون أقلية مستضعفة، وأن من الأوفق لهم أن يحاولوا استقطاب العناصر الهندوسية المعتدلة والتنازل والترويج للمسالمة ورفض المقاومة المسلحة، وهو ما تروج له بعض الجماعات في العالم العربي.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، فقد شرع في «مسيرة سلام» مع قيادات الطوائف الهندية جابت خمساً وثلاثين منطقة هندية، عندما واجه المجتمع الإسلامي في الهند محنة هدم المسجد البابري؛ فقد وقف إلى جانب الهندوس المعتدين، ولام المسلمين الذين غضبوا من أجل المسجد المستباح، ورأى ضرورة أن يُفنع الناس بالحاجة إلى استعادة السلام والوثام والمساواة لتسيير البلاد مرة أخرى على طريق التقدم بدلاً من الانقسام! كما دعا إلى لقاءات تجمع القادة الدينيين في البلاد لتأييد ذلك، وعمل على إعداد تلاميذ ليكونوا سفراء للسلام في العالم أجمع وليس في الهند وحدها!

ولأسف، فإن الحديث عن حقوق المسلمين، وإدانة العدوان الهندوسي، والتعصب الطائفي غائب تماماً عن رؤيته وقلما يشير إليه رافضاً، بل اتجهت إدانته للضحية، وهو ما عرّضه لكثير من الانتقادات، خاصة من الجماعة الإسلامية في الهند التي تمثل أكبر قوة تنظيمية هناك؛ حيث لم تؤثر مسيرته بعد هدم البابري قيد أنملة في سلوك الطائفة الهندوسية أو تغيير تفكيرها العنصري

في التفسير، «مأساة كربلاء.. الحسن والحسين»، «واقعنا ومستقبلنا في ضوء الإسلام»، «حقيقة الحج»، «قضية البعث الإسلامي»، «الإنسان القرآني»، «الإسلام..» ومن كتبه التي ما زالت في لغتها الأولى التي كتبت بها: «محمد رسول الغلبة»، «ظهور الإسلام»، «الله أكبر»، بالإضافة إلى تفسيره القرآن الكريم «تذكير القرآن»، وغير ذلك من المؤلفات التي تربو على خمسين كتاباً، وآلاف المقالات المنشورة والمخطوطة.

وتحدث عن جهوده د. محمد عمارة فقال: «ولقد لفت وحيد الدين خان الأنظار إلى إسهام الإسلام في النهضة الأوروبية الحديثة. عندما أسقط الكهانة والثيوقراطية والحكم بالحق الإلهي، ففتح أمام أوروبا الحديثة أبواب الديمقراطية الليبرالية، وعندما قدم مبدأ تسخير الطبيعة للإنسان، بدلاً من تقديس الطبيعة، ففتح أمام العقل الأوروبي أبواب العلم التجريبي، الذي كانت تحرّمه وتجرّمه الكهانة الكنسية لزعمها أن العالم دنس، لا يجوز التجريب فيه!».

ويراه د. عمارة منشئاً لعلم كلام جديد مختلف، فيقول: «لقد وهب حياته كلها للدعوة الإسلامية، وتخصص في إقامة الأدلة العلمية على الإيمان الديني، فبلور علم كلام جديداً مناسباً لعصر العلم، خالياً من جدل الفرق الإسلامية القديمة، ومتجرداً من محاكاة الفلسفة الإغريقية القديمة». بيد أن خلافه مع المودودي شكّل رؤية خاصة في أسلوب التعامل مع الأحداث

الرسمية أو غيرها في وجهه.

ومذ وُلد وحيد خان عام 1925م في مدينة «أعظم جره» بالهند، وتعلم في جامعة الإصلاح العربية الإسلامية، وتأثره بأبي الأعلى المودودي، وأبي الحسن الندوي، في أول نشأته، ثم اختلافه مع المودودي في العديد من القضايا؛ فإنه خطأ خطوة سديدة في دراسة اللغة الإنجليزية التي أتاحت له الاطلاع على الثقافة الغربية والكتابة بها.

وفي بداية حياته العملية، انضم إلى لجنة التأليف التابعة للجماعة الإسلامية بالهند حيث عمل لعدة سنوات، حتى انفصل عنها لأسباب فكرية، ثم التحق بندوة العلماء بلكناؤ وأمضى ثلاث سنوات ليكتب ويؤلف في المجمع الإسلامي العلمي التابع للندوة. وقد شغل رئاسة تحرير مجلة «الجمعية» الأسبوعية في دلهي عام 1967م لمدة سبع سنوات حتى أغلقت من قبل السلطات الهندية، وفي أكتوبر 1976م أصدر لأول مرة -مستقلاً عن كافة الهيئات- مجلة «الرسالة»، التي ما زالت مستمرة في الصدور حتى الآن، وقد نالت حظاً كبيراً من النجاح والقبول.

مؤلفات مهمة

استطاع وحيد الدين على امتداد عمره الطويل وبقرائاته المعمقة ومتابعاته الدؤوبة، إنجاز عدة مؤلفات مهمة، ترجم منها إلى العربية: «الإسلام يتحدى»، «الدين في مواجهة العلم»، «حكمة الدين»، «تجديد الدين»، «الإسلام والعصر الحديث»، «خطأ

د. عمارة: بلور علم كلام جديداً مناسباً لعصر العلم خالياً من جدل الفرق الإسلامية القديمة ومحاكاة الفلسفة الإغريقية

له رؤية خاصة بالتعامل مع الأحداث السياسية ومواجهة الاستبداد القامع لحركة المسلمين بالمنهج السلمي فقط

في محنة هدم «البابري» وقف إلى جانب الهندوس المعتدين ولام المسلمين الذين غضبوا من أجل المسجد المستباح



**يرى أن الأحزاب والمذاهب
والحركات الإسلامية
تسببت في إهدار كثير من
دماء المسلمين وتخلفهم
من أغرب مواقفه
بقضية فلسطين أنه يرى
اليهود أصحاب حق في
القدس المحتلة ويطالب
المسلمين ألا يعارضوهم!**

والحج وبيت الله الحرام علامتان على خطة دعوية عظيمة، فإنما بنيت الكعبة في الصحراء لتكون رمزا دائما للهداية الإلهية: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران: 96).

وفي عصرنا الحديث، يمكن للدعوة أن تستخدم مؤتمر الحج العالمي للتخطيط للدعوة على المستوى العالمي أعظم من أي وقت مضى بعد أن فتحت الثورة العلمية إمكانيات جديدة هائلة للدعوة شريطة تحويل مؤسسة الحج إلى مؤسسة عالمية للدعوة، وخلاصة هذا الشرط: «إبقاء فريضة الحج بعيدة عن السياسة بصورة كلية» (انظر: حقيقة الحج، ترجمة: ظفر الإسلام خان، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1408هـ/ 1987م، ص5-7).

هكذا يلاحقه الهاجس السياسي الذي جعل النظم المستبدة تحتفي به عقب رحيله وبدعوته السلبية التي هي أقرب للسلبية الميتة، وليس السلفية الحية التي تستلهم نهج القوة والعمل وخدمة الدين. لقد كان وحيد الدين مثقفاً إسلامياً واعياً بقضايا الإيمان والعقيدة، ولكن خوفه السياسي وقف حائلاً دون أن ينضج مشروعه الفكري، رحمه الله. ■

اجتهادية جعلته يقف وحيداً في الحركة الإسلامية بالهند، خاصة بعد أن أخذ -عقب هدم المسجد البابري عام 1992م- يتهم المسلمين في كل قضية سياسية واجتماعية، وكأن الدين عنده أصبح أمراً ذاتياً وشخصياً، وليس نظاماً عاماً، وطريقة عيش ترتبط بالحياة الفردية والاجتماعية؛ الأمر الذي جعله -كما يقول بعض المتابعين- قرة عين للحكومة الفاشية الهندوسية المتطرفة!

كانت السياسة هاجساً مزعجاً بالنسبة له، وهو ما جعله يبدي استسلاماً شاملاً للحكومات الاستبدادية والقوى الاستعمارية، لدرجة أنه في كتابه الرائع «حقيقة الحج» يقدم مقترحاً بتنظيم عالمي للدعوة بشرط فيه أن يكون بعيداً عن السياسة والحكومات! ففي كتابه المذكور، يتوقف عند الركن الخامس وقفة عميقة متأنية، تأخذ مكانتها وتميزها بسبب تركيزها على جانب افتقده المسلمون في كثير من الدراسات حول الحج وهو الروح؛ فهي ليست دراسة ملّمة، بالجوانب الفقهية بطريقة عميقة وشاملة، وليست تاريخاً موضوعياً شاملاً للحج من زمن نبي الله إبراهيم عليه السلام، حتى اليوم، فهناك متخصصون قادرين على الوفاء بمعالجة أشمل وأعمق، في شتى الجوانب الأخرى للحج.

إن جانب الروح أو الحقيقة هو الجانب الذي تنفرد به الدراسة، وهو المحور الذي تدور حوله، وما الجوانب الأخرى إلا وسائل لكشف هذه الروح، أو لعلها مجرد عناصر من هذه الروح.

يرى وحيد الدين خان أن الحج صانع التاريخ، ومؤسسة دعوية، ووسيلة للوحدة، ورحلة غير عادية قادرة على تجديد الإيمان، لذا فإنه يدعو إلى توظيف إسلامي للحج، في سبيل تحقيق الوحدة الدعوية والفكرية والشعورية للمسلمين، أو حسب تعبيره تنظيم جديد للحج، وتحويله إلى مركز للتخطيط العالمي للدعوة الإسلامية بحيث يعرض الناس من مختلف البلاد أحوال الدعوة في بلدانهم، فيطلع الناس على تجارب المناطق الأخرى ويفيدون منها، ويدور الحوار حول الإمكانيات الجديدة للدعوة، فالمعروف من دروس التاريخ أن قوة الإسلام كانت مرتبطة بقوة الدعوة.

العدواني، بل تفاقمت عدوانيتها لدرجة أن رأينا حالياً رئيس وزراء منتخباً اسمه «ناريندرا مودي» يتولى بنفسه التعبير عن العدوانية والعنصرية ضد المسلمين الهنود! وعندما نقرأ كتابه عن «الحسن والحسين.. دراسة عن مأساة كربلاء» (ترجمة وتقديم: على عبد المنعم، د. ن، القاهرة، 1411هـ/ 1991م)، نستشعر أنه يريد إدانة الحسين لاستجابته لدعوة أهل العراق، في الوقت الذي يشيد فيه بأخيه الحسن، وتنازله عن الخلافة واعتزاله العمل السياسي، ويلوم المسلمين على عدم اهتمامهم بالحسن وتركيزهم على الحسين، في الوقت الذي لا يبدي فيه أي إشارة لاستهجان ما فعله ابن زياد، وذو الجوشن، وفريق القتل والغدر!

إن هاجس السياسة يؤرقه ويزعجه، ولهذا يرى أن الأحزاب والمذاهب والحركات الإسلامية تسببت في إهدار كثير من دماء المسلمين، وتخلفهم وتمكين الأعداء منهم، ويتجاهل دور الحركات الإسلامية في الدفاع عن بلاد المسلمين ومقاومة الغزاة، كما حدث في فلسطين والجزائر وشمال أفريقيا عموماً ودول الساحل واندونيسيا والهند ذاتها وغيرها من الدول الإسلامية، حيث أقضت مضاجع الغزاة وأرغمت معظمهم على الرحيل.

القدس المحتلة

إنه يُطلق آراء غريبة إلى جانب مواقفه الشاذة في إدانة المسلمين، وخاصة أهل السنة، ومن أغرب مواقفه في قضية فلسطين أنه يرى اليهود أصحاب حق في القدس المحتلة، ويطالب المسلمين ألا يعارضوهم، كما وقف إلى جانب المرتد سلمان رشدي صاحب «الآيات الشيطانية» التي أساء فيها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهاجم العلماء المسلمين الهنود الذين استنكروا ما فعله رشدي.

وبالإضافة إلى ما سبق، فله آراء غريبة ينفرد بها تجاه بعض القضايا الفقهية والشرعية تتعلق بطبيعة أبجوج ومأجوج، والمهدي المنتظر، وإنكار عودة المسيح عليه السلام قبيل يوم القيامة، وآراء أخرى



د. طلال هادي

المشرف العام على مسابقة
ألمانيا الدولية للقرآن الكريم

عناق الأرواح

وكما أن الحصول على أرزاق الأبدان يحتاج إلى جهد ومجاهدة، فكذلك أرزاق الأرواح تحتاج إلى قوة ومجاهدة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (العنكبوت: 69)، وقال تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ (مريم: 12). خُذْهُ إِلَى أَعْمَاقِكَ، خُذْهُ إِلَى تَلَاوِفِ مَخْكَ، خُذْهُ لَيْسَرِي فِي عُرْوَقِكَ فِي تَنْفُسِكَ، فِي شَهيقِكَ وَزَفِيرِكَ، خُذْهُ لَكَ يَكُونُ كِتَابُ التَّعْلِيمَاتِ فِي حَيَاتِكَ، بِهَذَا الْأَخْذِ سِيرْ شِدْكَ الْقُرْآنَ حَتَّى تَتَعَاطَلَ مَعَ نَفْسِكَ بِصُورَةٍ سَلِيمَةٍ مُتَوَازِنَةٍ مُسْتَرَشِدَةً بِأَنْوَارِ الْهَدَايَةِ.

وإن نور القرآن حين تشرق شمسهُ في قلب المؤمن، وتظهر علامات ذلك في وجهه المرء، وتلكم الوجوه هي الوجوه التي تضيء للأمة، عندما تشتد الظلمات، قال الشاعر:

يا قارئ القرآن إن قلبونا

عطشنى إلى حوض الهدى المورد

شنف مسامعنا بآيات الهـ

سدى وافتح منافذ درينا المسدود

وأقم من الإخلاص قصراً شامخاً

يدنى على عينيك كل بعيد

استطعتم، إنه النور المبين، والشفاء النافع، تعلموه فإن الله يشرفكم بتعلمه».

إن طبيعة تكوين الإنسان أنه مخلوق

امتزجت فيه الروح مع الطين، قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾

(12) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي قرارٍ مَكِينٍ (13)

ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً

فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا

ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ

الْخَالِقِينَ ﴿المؤمنون﴾.

ففي مراحل نمو بنيان الجسد في أرض

رحم الأم يتغذى جسده على ما يلتهمه من

مواد غذائية مناسبة لجسده، ثم يرسل الله

تعالى إليه الملك فينفخ فيه الروح، وبهذه

الروح يصير خلقاً آخر، وهنا يحتاج العنصر

الجديد إلى غذاء جديد يبني به حياته

ويشتد به قوامه، وغذاء الروح سماه الخالق

الذي خلق الروح «روحاً»، وبهذا يكون القرآن

الكريم هو روح الروح، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا﴾ (الشورى: 52).

للأرواح موعد تتعانق فيه مع مولدات الطاقة التي تجعل أنوار الهداية مستمرة في أداء مهامها طوال العام، فلا تخبت تلك الأنوار ولا تضل تلك الأرواح، إنها طاقة الهداية تلك التي وردت في أول سورة «البقرة» في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 2)، وفي السورة نفسها تظهر أشعة أنوار الهداية من خلال اجتماع القرآن مع رمضان؛ فيظهر لنا جلياً كيف تدرك الأرواح تلك الأنوار الهداية؛ ففي شايآيات الصيام يأتي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ (البقرة: 185).

إن تلك الطاقة الروحية لا تقف عند حد تلاوة القرآن في شهر رمضان فقط؛ بل يمتد مسار تلك العلاقة إلى الاستغلال بهدي القرآن ورؤاه وبصائره وبيئاته، فتشتد بذلك دعائم تغيير وتهذيب السلوك والأخلاق، وبناء الفضائل وفق الهدى الرباني القويم، ولا سيما أن الغرض الأساس لنزول القرآن الكريم هو أن يكون كتاب هدى وتركيز وتربية قبل أن يكون كتاب معرفة وتنظير: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الجمعة: 2)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «القرآن مادبة الله؛ فتعلموا من مادبة الله ما

زيارة النبي ﷺ



تربوي

يُنْدَب لكل حاج زيارة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، فزيارته من أعظم القربات، وأربح المساعي، وأفضل الطلبات، وزيارة النبي بعد وفاته تتحقق بزيارة قبره صلى الله عليه وسلم، وقد أجمعت الأمة الإسلامية سلفاً وخلفاً على مشروعية زيارة النبي صلى الله عليه وسلم؛ حيث ذهب جمهور العلماء من أهل الفتوى في المذاهب إلى أنها سنة مستحبة، وقالت طائفة من المحققين: هي سنة مؤكدة، تقرب من درجة الواجبات، وهو المفتى به عند طائفة من الحنفية⁽¹⁾.



د. أحمد عيسى

دكتوراه جامعة برونجهام - كاتب وأديب

وسنته، وجاهد عدوه وأظهر بها دينه، إلى أن توفاه الله، ثم جعل تربته فيها، وتربة وزيريه القائمين بالحق بعده، رضي الله عنهما. ثم مثل في نفسك مواقع أقدام رسول الله صلى الله عليه وسلم عند تردداته فيها، وأنه ما من موضع قدم تطؤه إلا وهو موضع أقدامه العزيزة، فلا تضع قدمك عليه إلا عن سكية ووجل.

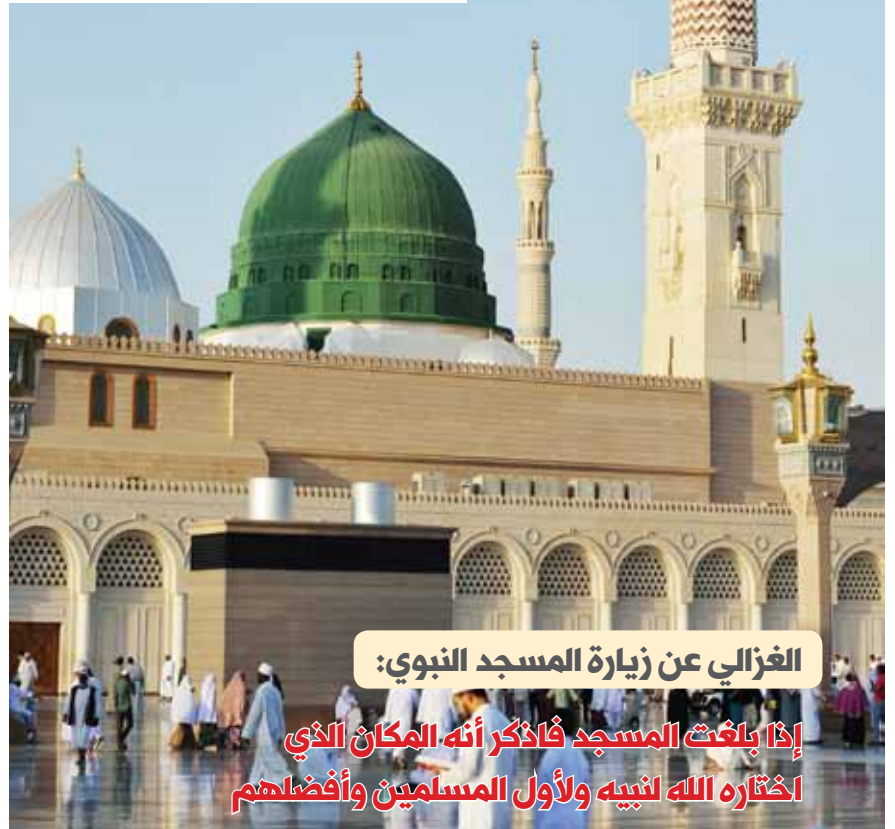
وتذكر مشيه وتخطيه في سككها، وتصور خشوعه وسكينته في المشي، وما استودع الله سبحانه قلبه من عظيم معرفته ورفعة ذكره مع ذكره تعالى، حتى قرنه بذكر نفسه، وإحباطه عمل من هتك حرمة ولو برفع صوته فوق صوته، ثم تذكر ما من الله تعالى به على الذين أدركوا صحبته، وسعدوا بمشاهدته، واستماع كلامه، وأعظم تأسفك على ما فاتك من صحبته وصحبة أصحابه رضي الله عنهم.

وأضاف: «ثم إذا كنت أنا معهم فلعلي أذكر أنني قد فانتني رؤيته في الدنيا، وأني من رؤيته في الآخرة على خطر، وأني ربما لا أراه إلا بحسرة، وقد حيل بيني وبين قبوله إياي بسوء عملي، كما قال صلى الله عليه وسلم: «لَيَرَدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضِ، حَتَّى عَرَفْتُهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ» (رواه البخاري)، فإن تركت حرمة شريعته ولو في دقيقة من الدقائق فلا آمن أن يحال بيني وبينه بعدولي عن محبته.

وليُعظم مع ذلك رجاؤك ألا يحول الله تعالى بينك وبينه، بعد أن رزقك الإيمان، وأشخصك من وطنك لأجل زيارته من غير تجارة ولا حظ في الدنيا، بل لمحض حبك له وشوقك إلى أن تنظر إلى آثاره، وإلى حائط قبره، إذ سمحت نفسك بالسفر، لأنه

جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى» (رواه البخاري)، وقال عليه الصلاة والسلام: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» (رواه البخاري).

قال الغزالي في «الإحياء»: «فإذا وقع بصرك على حيطانها، فتذكر أنها البلدة التي اختارها الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم، وجعل إليها هجرته، وأنها داره التي شرع فيها فرائض ربه عز وجل



الغزالي عن زيارة المسجد النبوي:

إذا بلغت المسجد فاذكر أنه المكان الذي اختاره الله لنبيه ولأول المسلمين وأفضلهم

قال النووي: ولما احتيجت الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثر المسلمون، وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه، بنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة حوله، لئلا يظهر في المسجد، فيصلى إليه، ويؤدي إلى المحذور، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقيا، حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر⁽⁴⁾.

آداب الزيارة

والسنة لمن زار المدينة المنورة أن يبدأ بالمسجد النبوي؛ فيصلى فيه ركعتين، والأفضل أن تكونا في الروضة النبوية إذا تيسر، لقوله صلى الله عليه وسلم: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي» (رواه البخاري)، ثم يأتي القبر الشريف فيسلم على النبي وعلى صاحبيه رضي الله عنهما، يستقبلهم استقبالا، وصفة السلام أن يقول: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته، وإن زاد فقال: صلى الله وسلم عليك وعلى آلك وأصحابك، وجزاك الله عن أمتك خيراً، اللهم آتِه الوسيلة والفضيلة وابعثه المقام المحمود الذي وعده، فلا بأس، ثم يتأخر عن يمينه قليلاً، فيسلم على الصديق فيقول: السلام عليك يا أبا بكر ورحمة الله وبركاته، رضي الله عنك، وجزاك عن أمة محمد خيراً، ثم يتأخر قليلاً عن يمينه ثم يسلم على عمر رضي الله عنه مثل سلامه على الصديق رضي الله عنهما⁽⁵⁾.

والزيارة ليس لها علاقة بالحج، بل السنة أن يزار المسجد النبوي في جميع العام، ولكن من كان حاضراً قريباً في أرض الحجاز فهنيئاً له زيارة المدينة المنورة، وزيارة الحبيب صلى الله عليه وسلم، برّد الله شوقنا إليه بزيارته في الدنيا، ورؤيته في الآخرة. ■

الهوامش

- (1) الموسوعة الفقهية الكويتية، ج24، ص83.
- (2) إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، ج1، ص271-272، بتصرف.
- (3) شبهات حول اتخاذ القبور مساجد وحكم مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، موقع الدرر السنية، بتصرف.
- (4) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، دار إحياء التراث العربي، ج5، ص14.
- (5) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، ابن باز، دار القاسم، ج17، ص411.

**قف بين يديه وزره ميتاً كما
تزوره حياً ولا تقرب من قبره
إلا كقربك من شخصه الكريم
لو كان حياً**

**السنة لمن زار المدينة أن يبدأ
بالمسجد النبوي فيصلى فيه
ركعتين والأفضل بالروضة إذا
تيسر**

**.. وأن يزار المسجد النبوي
في جميع العام لمن كان
حاضراً قريباً في أرض الحجاز**

يكن كذلك في عهد الصحابة رضي الله عنهم؛ فإنهم لما مات النبي صلى الله عليه وسلم دفنوه في حجرته التي كانت بجانب مسجده، وكان يفصل بينهما جدار فيه باب، كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منه إلى المسجد، والصحابة رضي الله عنهم حينما دفنوه صلى الله عليه وسلم في الحجرة، إنما فعلوا ذلك كي لا يتمكن أحد بعدهم من اتخاذ قبره مسجداً، وكما في حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مَرَضِهِ الذي مات فيه: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا»، قَالَتْ: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَابْرَزُوا قَبْرَهُ غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا. (رواه البخاري).

ولكن وقع بعدهم ما لم يكن في حسابهم! ذلك أن الوليد بن عبد الملك أمر عام 88هـ بتوسيع المسجد النبوي وإضافة حجرات أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه، فصار القبر بذلك في المسجد، ولم يكن في المدينة أحد من الصحابة حينذاك، وكان ذلك على خلاف غرضهم، حين دفنوه في حجرته صلى الله عليه وسلم، فلا يجوز لمسلم بعد أن عرف هذه الحقيقة أن يحتج بما وقع بعد الصحابة، لأنه مخالف للأحاديث الصحيحة، وهو مخالف أيضاً لصنيع عمر، وعثمان، حين وسَّعا المسجد ولم يُدخلوا القبر فيه⁽³⁾.

قد فاتتكم رؤيته، فما أجدرك بأن ينظر الله تعالى إليك بعين الرحمة».

رجاء رحمة الله

وقال رحمه الله تعالى: «فإذا بلغت المسجد، فاذكر أنه المكان الذي اختاره الله سبحانه لنبيه، ولأول المسلمين وأفضلهم، وأن فرائض الله سبحانه أول ما أقيمت في تلك العرصة، وأنها جمعت أفضل خلق الله حياً وميتاً؛ فليعظم أملك في الله سبحانه أن يرحمك بدخولك إياه فادخله خاشعاً معظماً. وما أجدر هذا المكان بأن يستدعي الخشوع من قلب كل مؤمن، كما حُكي أنه حج أويس القرني رضي الله عنه، ودخل المدينة، فلما وقف على باب المسجد قيل له: هذا قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فغشي عليه، فلما أفاق قال أخرجوني، فليس يلذ لي بلد فيه محمد صلى الله عليه وسلم مدفون».

ينبغي أن تقف بين يديه، وتزوره ميتاً كما تزوره حياً، ولا تقرب من قبره إلا كما كنت تقرب من شخصه الكريم، لو كان حياً، وكما كنت ترى الحرمة في ألا تمس شخصه ولا تقبله، بل تقف من بعد ماثلاً بين يديه، فكذلك فافعل، وأحضر عظيم رتبته في قلبك؛ فقد روي عنه صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ، يُبْلِغُونِي مِنْ أُمَّتِي السَّلَامَ» (صحيح النسائي)، وهذا في حق من لم يحضر قبره، فكيف بمن فارق الوطن، وقطع البوادي شوقاً إلى لقائه، واكتفى بمشاهدة مشهده الكريم، إذ فاته مشاهدة غرته الكريمة؟!.

وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ عَشْرًا، وَحُطَّ عَنْهُ عَشْرُ خَطِيئَاتٍ» (صحيح الأدب المفرد)، فهذا جزاؤه في الصلاة عليه بلسانه، فكيف بالحضور لزيارته ببذنه؟ ثم أتت منبر الرسول صلى الله عليه وسلم، وتوهم صعود النبي صلى الله عليه وسلم المنبر، ومثل في قلبك طلعه البهية كأنها على المنبر، وقد أحرق به المهاجرون والأنصار رضي الله عنهم، وهو صلى الله عليه وسلم يحثهم على طاعة الله عز وجل بخطبته، وسل الله عز وجل ألا يفرق في القيامة بينك وبينه⁽²⁾.

لماذا قبره صلى الله عليه وسلم داخل المسجد؟

إن كان هذا هو المشاهد اليوم، فإنه لم



أزمة صديق!

وهي تواسيه.. ضمته إلى صدرها لتدقته وتهدي من روعه، وأيقنت أن لو كان له لسان كألسننتنا لدافع عن نفسه، ولو كان له أرجل مثلنا لولّى هارباً.

رأته بقلبها كأنه يبكي ويشنكي إليها وهي من وقفت لتواسيه، إنها الآن لسانه الذي يدافع عنه، فلطالما كان هو لسانها الذي دافع عنها، فكم صيد عنها من عدو حين بصّرها به، وكم علمها فأزاح عنها بعض ما أَلَمَ بها من جهل، وكم دعاها إلى مكارم الأخلاق وحثها عليها، ونهاها عن سوء وحذرهما منه! وقد زادها الله معه علماً وفهماً، وفكراً ووعياً.

حرّكتها بأصابعها ونظرت إليه ملياً وقالت له مداعبة: يا لك من صديق وفي وأنيس مخلص! أمسكت به وهي تسترجع بصحبته عهدهما معه، تشبّثت به أكثر وأكثر، ونظرت إليه نظرات لها معنى لتجلبو به بصرها الذي ضعف وتستعيد سالف ذكرياتها ومغامراتها معه وحبها له وتعلقها به، ثم ضمته إلى صدرها ثانية وهي تبيكه!

من رآها على تلك الحال علم أن لها معه جولات وجولات، وأيقن أن بينها وبينه صلات وصلات، وظن أنه أحد أفراد عائلتها الغوالي

علمت أن هذه الثروة الكبيرة في طريقها للإبادة الجماعية رغم الحاجة إليها في أماكن شتى، وأن تلك الأشجار في طريقها للبت والحرق نظراً لضيق المكان الذي يحويها وكثرة الزحام من حولها وقلة المعوزين لها في ذلك المكان، وتفرّق الأتباع والمريدين عنها، بل وزُهد الكثيرين منهم في الانتفاع بها، فلا أحد يستظل بظلها أو يقضي جزءاً من وقته بينها مع انتشار المقاهي العديدة التي تنازعها وتنافسها، وقل من يقطف ثمارها الطيبة بعد انتشار الوجبات السريعة؛ فأطرقت حزينة وصرخت قائلة: إنها مذبحة!

جولات وجولات

وفي وسط هذه الحديقة، رأته بين إخوانه يئنّ ويشنكي، وهالها منظره، فصرخت من أعماقها وهي تهوّل إليه مسرعة: يا له من مسكين! إنه الآن سيدبح وسط كومة من الأوراق وسيُباد مع تلك الزهرات والثمرات.. نظرت إليه.. رأته كالزهرة الذابلة التي تتدلى في أيدي العابثين بها في طريقها إلى الموت ومن ثم إلى الفناء.. مدت يدها بلهفة إليه تريد أن تنقذه.. أمسكته بشفقة ورحمة وأخذته بعطف وحنان.. ربتت على ظهره

المكان: في مكان ما!

الزمان: في زمن زادت فيه الحاجة للعلم

النافع والمعرفة الصحيحة.

أما هي: فقد وقفت جامدة أمام هذا المشهد المريع وهي لا تصدق عينيها، فقد كان ما تراه أمراً مفزعاً للغاية أثار في نفسها تساؤلات كثيرة، وأصابها بإعصار من الإحباط الذي هزّ كيانه، أتراها تحلم أم أنها تعيش هذه الحقيقة المرة المؤلمة؟!

كانت تنظر إلى كل ما حولها وهي تحوّل وتستغفر الله تعالى وتدعوه، وتطلب منه العفو والسماح، وتسأله أن يهدي القلوب ويثبتها على دينه.

أخذت تتقلّب بصرها هنا وهناك، فتجد نفسها في حديقة كبيرة غناء تمتلئ بالأشجار المثمرة وتزدان بالورود الملونة وتمتاز بالفواكه والثمار الناضجة مختلفاً أكلها وألوانها، لكنها للأسف ذابلة، بل إن بعضها قد تمزق من شدة العطش، وذبل من قسوة الوحدة التي يعاصرها، ومرض من لوعة الفراق الذي يلازمه، ومات من هجر الأحباب له، مدت يدها بلهفة إلى ثمرة منها كانت قد وقعت على الأرض وانزوت في ركن من أركان الحديقة، والتقطتها لتمسح عنها الغبار وهي تتأسف لها وتعتذر.

وعندما أمسكت بها وعابنتها أيقنت أنها أمام كارثة كبيرة ومصيبة عظيمة، فقد

ما أشبه المكتبة بالأرض الطيبة

وكذلك الكتاب بماء الحياة حين

ترتوي منه العقول والقلوب

فتحيًا!

منا يحب الكتاب ويقتنيه، إلا أن بعضنا للأسف يشارك في ذبحه وهو لا يدري! نعم، فلقد ذبحه حين اتخذه مهجوراً فأغلقه ولم يفتحه، يوم أن حرص على أن يقتني من أثاث البيت أحسنه وأجمله دون أن يفكر في اقتناء الكتاب والمكتبة، يوم أن صارت القراءة بالنسبة له لا تمثل أي قيمة أو أهمية، يوم أن أهمل تربية ولده على حب القراءة واقتناء الكتاب وزيارة المكتبة واختيار الكتاب المناسب، ذبحه يوم أن تعلل بكثرة أشغاله عن تصفح أوراقه والنظر في سطور، يوم أن وجد في ساعات يومه مكاناً لكل شيء إلا الكتاب، فحرم نفسه من متعة القراءة وأغلق سمعه عن حديث الكتاب إليه، وضعفت صلته بالمعرفة والثقافة في فروعها المختلفة وإن أقنع نفسه توهماً بحصوله عليها من شاشات الفضائيات أو الشاشة الإلكترونية، أو ببضع دقائق يستمتع فيها لعالم أو معلم من حين لآخر، يوم أن حرص على تجديد هاتفه المحمول بينما يتخلص من الكتاب والمكتبة!

ووصلت في النهاية إلى أن حبيبتي المكتبة مظلومة، وأن ساكنيها اليوم من الكتب مستضعفون وسط هذا الكم الهائل من الغزو الفكري بمختلف توجهاته، وانتشار الثقافات المغلوطة من خلال الشبكة العنكبوتية التي فشت بيننا وغزت معظم بيوتنا، واختلط فيها الطيب بالخبيث، ومع الكتب الإلكترونية والثورة المعلوماتية التي تحتاج منا إلى وعي كبير وتثقيف مستمر، وقد حلت محل كثير من كتبنا الطيبة المسالمة، وشعرت أن كتاب اليوم محروم رغم طيب معدنه وعراقته أصله إذ يمر بأزمة شديدة وضائقة كبيرة في التداول بين الناس إلا القليل منهم، وأنه يئن ويشتهي الهجر والإهمال، فهل من عودة إلى احتضانه والقراءة فيه؟ وقد كان أول أمر من الله، وأول آية أنزلت دعوة للقراءة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: 1).

ألا وإن هذه فرصة طيبة ووقت مناسب للتصالح مع صديقنا «الكتاب» ولا سيما مع حلول إجازة الصيف في المدارس والجامعات، فلنعقد الصلح معه ولنتألف مع صفحاته، ولنصلح من حال مكتبة البيت ونرفع من شأنها، ولنحسن اختيار كتبنا ونقرأ، فإن للقراءة من الكتاب مذاقاً خاصاً! ■

كل كتاب طيب، أو أن يخفف الحكم عليه من الإعدام إلى النفي لمكان آخر يقبله أو الحبس في مكتبة أخرى تضمه، لكن ما يحدث لهذه الكتب أشبه بالحرب المستعرة التي لا تفرق بين صغير وكبير، وصالح وطالح، فهي لا تدع أحداً منها ولا تذر.

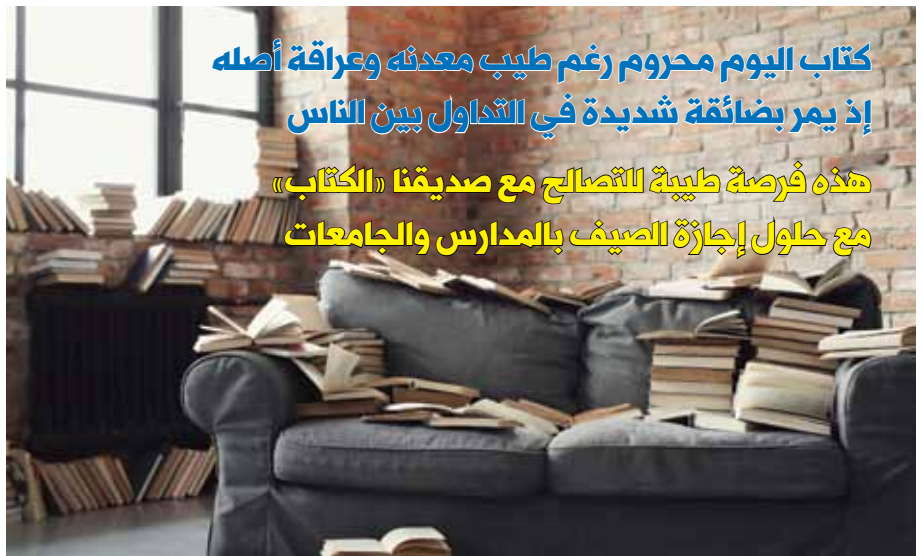
ازدادت حسرتها وحيرتها وهي تتقب في تلك الأكوام الورقية التي اختلطت فلم تستطع لها تمييزاً لتتقي منها كل ما يقع في يديها من هذه الثروة الورقية الغالية المتنوعة: زمنياً وشكلاً ومضموناً، التي تعبر عن إرث الآباء وكثر الأجداد، وحاضر الأبناء ومستقبل الأحفاد، وتهتد في حسرة وهي تقول لنفسها: ألا ما أشبه المكتبة بالأرض الطيبة التي تضم أسباب الحياة بين جدرانها! وما أشبه الكتاب الطيب بماء الحياة حين ترتوي منه العقول والقلوب فتحيا! وما أشبههما معا بالشجرة المثمرة التي يكون من ثمرتها لنا ولمن بعدنا غذاء، ومن أريج عبيرها وعطرها للهواء نقاء، وبها تزدان الأرض وتبهج الحياة، ويجذب رحيقها أسراب النحل فيخرج من بطونه شراب ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ (النحل: 69)!

صنع المذبحة

تساءلت في نفسي: ليت شعري، هل نشارك نحن أيضاً في صنع المذبحة لهذه الكتب أم نحن منها براء؟ وما أن وقع بصرها على الكتاب بين يديها والكتب من حولها إلا وجاءها الجواب واضحاً، فكثير

الذين لا تستطيع فراقهم أو البعد عنهم، ولا عجب من ذلك فإنه صديقها الوفي الذي نسميه جميعاً «الكتاب»، هو بالنسبة لها الصديق المخلص اليار بها، والجار الصالح الملاصق لها، لم تملّه يوماً ولم يملها، ولم تشكّه لأحد ولم يشكّها، وقد أحبتّه وأحبها، وهو على خلاف البشر إذ يعجبه منها أن تفشي سرّه علناً، وتشر خبره جهراً، وأن تديم صحبته حباً، وتحصي حروفه فهماً، وتدعو لما بين يديه من علم يحبي به، وخير يدعو إليه، وشر يحذر منه، وثقافة ينشرها. وقضت ذاهلة وهي لا تصدق أنه الآن في طريقه لأن يُذبح، انقبض قلبها حينما فكرت في هذه الكارثة التي ستلحق بتلك الحديقة الطيبة التي تمتلئ به وبإخوانه، وكيف أنها ستخلو منهم جميعاً عما قريب، ليحل محلهم زائر جديد، هو حتماً لا يداني صديقها الكتاب بأي حال، ولا يساويه في قيمته ومنزلته وقد ملك عليها عقلها فكراً، وامتلاً به قلبها حباً.

نظرت إلى إخوانه الذين وقعوا على الأرض أو استلقوا على أسرّتهم في حضن أمهم المكتبة، وقد أحزنها حالهم، لقد جمعت كل هذه الكتب وهي التي كانت تنصدر تلك المكتبة في يوم من الأيام، جمعت للتخلص منها والاستغناء عنها، إنها ستباد كلها أو تحرق أو يُعاد تصنيعها مع الأوراق القديمة، وقد ينجو منها بعض الكتب التي ينقذها أصحاب القلوب الرحيمة فيأخذونها وينتشلون قبل أن يصل إليها حدّ السكين، وفكرت قليلاً في نفسها، تمت أن يصدر عفو عام عن



كتاب اليوم محروم رغم طيب معدنه وعراقته أصله
إذ يمر بضائقة شديدة في التداول بين الناس
هذه فرصة طيبة للتصالح مع صديقنا «الكتاب»
مع حلول إجازة الصيف بالمدارس والجامعات



محمد إلهامي

باحث في التاريخ والحضارة الإسلامية

سُنن تاريخية في تحرير بيت المقدس

أو كالقلب من الضلوع، لا يمكن الوصول إليها ولا الظفر بها إلا بعد المرور بالعواصم المهمة المحيطة بها، بمعنى أن احتلال بيت المقدس أو تحريره إنما هو الثمرة الأخيرة لتاريخ من الكفاح والنضال للسيطرة على العواصم السياسية المهيمنة على بيت المقدس.

أولاً: الفتح؛

لما خرجت الجيوش الإسلامية الفاتحة إلى الشام، وكانوا خمسة جيوش، كانوا يستهدفون بهذه القسمة تشتيت جيش الروم الضخم وتقسيمه إلى خمسة كذلك، فقد كان جيش الروم عشرة أضعاف الجيش المسلم، ولهذا حاول أبو بكر من خلال توجيه خمسة جيوش أن يستدرج هرقل، قيصر الروم، إلى إخراج خمسة جيوش مقابلة لكي ينكسر هذا التفوق العددي الهائل، ولكن هرقل فطن لهذه الخطة؛ فأرسل قطعة من جيشه في مقابلة جيش عمرو بن العاص في جنوب فلسطين، وأبقى بقية الجيش ككتلة واحدة، ولم يكن هذا الجيش يستهدف استرجاع المناطق التي فتحها المسلمون، وإنما استهدف تطويق الجيش المسلم، فكان يتوغل إلى الجنوب، وهو الأمر الخطير الذي كان يُجبر المسلمين على ترك ما فتحوه والعودة جنوباً حتى لا يجري تطويقهم وقطع الطريق عليهم، ولهذا تكررت

أواخر القرن السادس الهجري بعد تسعين عاماً من الاحتلال الصليبي، وبالتحديد في رجب 583هـ.

4 - ثم مرحلة الضياع مرة أخرى التي جرت على يد الأيوبيين المتأخرين: الملك الكامل الأيوبي، وهو ابن أخي صلاح الدين، ثم الناصر داود، وهو ابن أخي الملك الكامل، وذلك في النصف الأول من القرن السابع الهجري، وبالتحديد في عام 624، و641هـ على التوالي.

5 - ثم مرحلة استرجاعه مرة أخرى على يد الملك الصالح نجم الدين أيوب بالتحالف مع الجيش الخوارزمي بعد عام من ضياعه، وبالتحديد في عام 642هـ.

6 - ثم مرحلة الضياع مرة أخرى في العصر الحديث على يد قوات الاحتلال الإنجليزي بعد سبعة قرون، وبالتحديد في عام 1917م (1366هـ)، ثم الاجتياح «الإسرائيلي» للنصف الشرقي من المدينة المقدسة عام 1967م (1387هـ).

ولم يزل المسلمون ينتظرون المرحلة السابعة، مرحلة التحرير من الاحتلال الصهيوني، نسأل الله أن يكون قريباً، وأن نكون من جند هذا التحرير.

ومن أبرز ما يلاحظ، من خلال التأمل في هذا التاريخ، أن بيت المقدس يبدو كدرة التاج،

يمكن إيجاز تاريخ بيت المقدس في العصر الإسلامي في ست مراحل كبرى فاصلة، هي: 1 - مرحلة الفتح التي كانت في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صدر الإسلام، في العقد الثاني من القرن الأول الهجري، وبالتحديد في ربيع الآخر 16هـ.

2 - ثم مرحلة الاحتلال الصليبي التي جرت في أواخر القرن الخامس الهجري، وبالتحديد في عام 492هـ.

3 - ثم مرحلة التحرير التي جرت على يد السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي

احتلال بيت المقدس وتحريره هو الثمرة الأخيرة لتاريخ النضال للسيطرة على العواصم السياسية المهيمنة عليه

تكررت في فتوح الشام أن يفتح المسلمون البلد أكثر من مرة وإعادة الجزية التي أخذوها من أهله

فانطلق منها صلاح الدين ليعيد الوحدة المهدة، واستطاع أن يكون سيد الشام وأن يحرر دمشق من أمرائها الفاسدين الذين عادوا للتحالف مع الفرنجة عام 570هـ؛ أي قبل ثلاث عشرة سنة من تحرير بيت المقدس.

عندئذ صارت مسألة بيت المقدس مجرد وقت، وهو ما تحقق فعلاً وتحررت (رجب 583هـ) على يد سلطان مصر والشام الملك الناصر أبو المظفر صلاح الدين الأيوبي.

ما كان بالإمكان أن تتحرر بيت المقدس دون عواصم مصر والشام (القاهرة ودمشق)، وما كان ممكناً إخراج جيش التحرير وفي الشام أمراء يسيطرون على مدنها ومواردها ورجالها ويستطيعون عقد العهود والاتفاقيات مع الصليبيين، فيأكلون أموال البلاد والعباد ويجندونهم في خدمة مصالحهم بل وفي خدمة الصليبيين.

لقد قضى صلاح الدين الأيوبي وحده في رحلة تحرير بيت المقدس عشرين عاماً، كانت ثلاثة أرباعها في تحرير الديار الإسلامية من الأمراء الفاسدين والمتعاونين مع الصليبيين في مصر والشام، وذلك أنه وصل إلى مصر ضمن جيش عمه أسد الدين (564هـ) فقضى خمس سنوات في إصلاح حالها، ومنها تمدد إلى برقة والمغرب الأدنى وإلى اليمن كذلك، ثم جاءت وفاة نور الدين (569هـ) لتهدد ما جرى إنجازه على يد أمراء الشام الذين أعادوا التواصل مع الصليبيين بل وأطلقوا لهم الأسرى وبذلوا لهم الجزية مرة أخرى، فنهض صلاح الدين من مصر ليعيد توحيد الشام، وظل في شغل بهذا الأمر لمدة أحد عشر عاماً حتى عام 580هـ، ولم يستغرق أمر فتح بيت المقدس بعد ذلك إلا ثلاث سنوات فقط، ثم قضى بقية عمره في التصدي للحملة الصليبية الثالثة حتى صدها ثم مات رحمه الله. ■

في المقال القادم، إن شاء الله تعالى، نتعرض لتاريخ ضياع بيت المقدس في الحملات الصليبية، ثم ضياعه في الاحتلال الغربي المعاصر، لنرى أطراد هذه السُّنة التي تجعل بيت المقدس كدرة التاج أو كموضع القلب من الضلوع، لا يُخلص إليها إلا عبر منافذها من العواصم العربية المحيطة بها. ■

لو كان الصحابة مجموعة من الدراويش لكان حرصهم على فتح بيت المقدس أشد من حرصهم على فتح دمشق

ما كان ممكناً إخراج جيش
تحرير بيت المقدس وفي
الشام أمراء يسيطرون
على مواردها ويعقدون
الاتفاقيات مع الصليبيين

لنفسه إمارة في منطقة الموصل ثم حلب، ومن هذه البقعة بدأت معركة تحرير بيت المقدس مع الصليبيين، واستطاع عماد الدين زنكي أن يقضي على واحدة من الإمارات الصليبية، وهي إمارة الرها، ولكنه لم يستطع أن يفعل أكثر من ذلك؛ لسبب بسيط، أنه لا بد له من دمشق! وهو الأمر الذي قتل قبل أن يحققه، ثم استطاع بعده ابنه نور الدين أن يحقق هذه الأمنية ويستولي على دمشق في عملية أشبه بالثورة الشعبية والانقلاب الناعم، وذلك في عام 549هـ، أي قبل أربع وثلاثين سنة من تحرير بيت المقدس.

واشتعلت بعدئذ معركة محمومة بين المسلمين بقيادة نور الدين والصليبيين للسيطرة على القاهرة، وكانت آنئذ أكثر بلاد المسلمين ثراء وغنى، وكانت تحت حكم العبيديين (الفاطميين)، وكان واضحاً للجميع أن من استطاع أخذ مصر فقد حسم المعركة لصالحه، وجرت فصول عديدة انتهت بقدرة نور الدين السيطرة على مصر في عام 564هـ؛ أي قبل تسع عشرة سنة من تحرير بيت المقدس، وفي القاهرة استطاع نائب نور الدين -أسد الدين شيركوه، ثم صلاح الدين- إنهاء الدولة الفاطمية وتوحيد مصر والشام عام 567هـ؛ أي قبل ست عشرة سنة من تحرير بيت المقدس.

ولكن نور الدين توفي، وجرت فصول كثيرة هددت الشام بالعودة إلى التمزق مرة أخرى، وحينئذ ردت مصر جميل الشام،

في فتوح الشام أن يفتح المسلمون البلد أكثر من مرة، وأن يعيدوا الجزية التي أخذوها من أهل هذا البلد، كما تكرر أيضاً أن ينتقض بعض البلاد على المسلمين حين يتصورون أن انسحابهم كان ضعفاً.

ما يهمنا في سياقنا هذا أن عاصمة الشام دمشق فُتحت قبل فتح بيت المقدس بعامين، فقد كان فتح دمشق (الأحد 15 رجب 14 هـ/ 5 سبتمبر 635م)، بينما كان فتح بيت المقدس (ربيع الآخر 16 هـ/ مايو 637م).

وبعدما فتح المسلمون دمشق، اضطروا للانسحاب منها لئلا يطوقهم الروم، ثم خاضوا المعركة الكبرى مع جيش الروم الرئيس، وهي «اليرموك» بعد عام من فتح دمشق (رجب 15 هـ)، ولما نصرهم الله النصر الكبير فيها انفتح الطريق إلى بيت المقدس وفتحت بعد «اليرموك» بتسعة أشهر.

لو كان الصحابة مجموعة من الدراويش لكان حرصهم على فتح بيت المقدس أشد من حرصهم على فتح دمشق، فبيت المقدس هي القبلة الأولى ومسرى النبي وفيها صلى النبي بالأنبياء، إلا أنهم كانوا أهل عقل وحكمة وسياسة وتدبير، وقد عرفوا أن الطريق إلى بيت المقدس لا بد أن يمر بدمشق.

ثانياً: التحرير:

وفي التحرير الصلاحي لبيت المقدس، سنرى ذات السُّنة جارية مطردة، فقد انبعث عماد الدين زنكي، واستطاع أن يستقطع



بقلم - مرزوق فليح الحربي:

نائب رئيس التحرير

الاتفاق الإيراني الصيني..

ومستقبل المنطقة العربية والقضية الفلسطينية

أن قيمته 400 مليار دولار، ويدعم إيران بـ«الفيتو» الصيني، ويعتبر نهضة اقتصادية لإيران، وفي المقابل؛ يجعل منطقة الخليج منطقة صراع سياسي ليس لنا فيه لاناقة ولا جمل، ومن شأنه خلق منظمات بتروولية موالية لإيران والصين غير «أوبك».

وبعد هذا الاتفاق، وفي حالة استمراره، يا ترى أين موقعنا كدول خليجية عربية؟ وهل هذا الاتفاق بالإضافة للاتفاقيات الصينية السابقة مع باكستان ودول أفريقية سيغير العالم وتصبح الصين شرطي العالم، أم يقف عند حدود الصراع الاقتصادي؟ وما تأثير هذا الاتفاق على قضية القدس وفلسطين التي تعتبر إيران داعمة لها بقوة، والصين مؤيدة للحق الفلسطيني؟ وهل تدعم الصين إيران في سباقها النووي؟

وفي المقابل، ما رد الفعل الأمريكي؟ هل توقف هذا الاتفاق بفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية؟ وهل تبحث عن مكونات سنية لتعقد معها اتفاقيات سياسية؛ كتركيا وأفغانستان، وتعزز دورها في باكستان، وتلعب على الورقة الطائفية، أم توجه حلفاءها في الخليج ضد هذا الاتفاق؟

تساؤلات مستحقة ربما تظهر لها إجابات في القريب العاجل، إن شاء الله تعالى. ■

الأمريكية في أن يكون القطب الآخر بالعالم، وفي سنوات قليلة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، بدأت الصين بثورتها الاقتصادية وبناء صناعات وعلاقات وشركات تجارية ضخمة، ووصل «صنع في الصين» إلى قلب أمريكا والدول الأوروبية، ومن بعدها كل العالم، وأصبحت منافساً اقتصادياً شرساً لأمريكا، كل هذا الأمر يبدو تحت السيطرة، ويمكن أن يخضع للأخذ والرد، إلى تاريخ مارس 2021م.

ففي هذا التاريخ، تم توقيع الاتفاقية الإيرانية الصينية كاتفاق سياسي اقتصادي، وربما في المستقبل عسكري، وبمعنى مباشر أن الصين بدأت اللعب في منطقة الولايات المتحدة الأمريكية، ووصلت لمنازع النفط بشكل واضح، ومن الممكن أن تسحب البساط من تحت الولايات المتحدة، فأيران تقع في منتصف نفوذ المنطقة الأمريكية؛ من الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب دول الخليج العربية الموالية لأمريكا، ناهيك عن أن إيران تدير منظمات ومليشيات في هذه المنطقة، وهي «الحوثيون» في اليمن، و«حزب الله» في لبنان، ومليشيات في العراق، وهي مهدد دائم لدول الخليج.

والاتفاق الصيني الإيراني أكثر من مجرد اتفاق، بل هو شراكة، وسمي «اتفاق التوأمة»، وأغلب بنوده غير معروفة إلى الآن، ولكن مما يقال عن هذا الاتفاق

يقول الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية «ريتشارد نيكسون»، في كتابه «الفرصة السانحة»، الذي أصدره بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي: إن العالم لن يعيش وفق قطب واحد وهو أمريكا، ويجب أن يكون هناك قطب آخر يشارك في إدارة العالم، ففلسفة القطب الواحد تضعف الولايات المتحدة الأمريكية، وتجعلها تموت من الداخل.

وفي استعراضه، تساءل «نيكسون»: من هو القطب الآخر الذي سيشارك أمريكا في إدارة العالم؟ وللإجابة، استعرض عدداً من الدول والكيانات السياسية؛ مثل دول النمرور الآسيوية في ذلك الوقت، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والدول العربية، وكان مما عرضه جمهورية الصين، التي كانت تعيش صراعاً فكرياً وسياسياً داخلياً، وتحاول الهروب من الشيوعية المتهاوية والبحث عن الديمقراطية، وأشهر صور الصراع ثورة عام 1989م التي طالبت بالديمقراطية ومزيد من الحريات.

يبدو أن «نيكسون» عندما لم يغفل الصين كان يتوقع أن هذا المارد سيكون له شأن وينافس الولايات المتحدة

مجلة المسلمين في أنحاء العالم



@mugtama



mujtamaa@gmail.com



info@mugtama.com



mugtama magazine



موقع

المجتمع



الأقربون أولى بالمعروف

ندعوكم للمساهمة بالإفراج عن 1000 حالة من الغارمين

